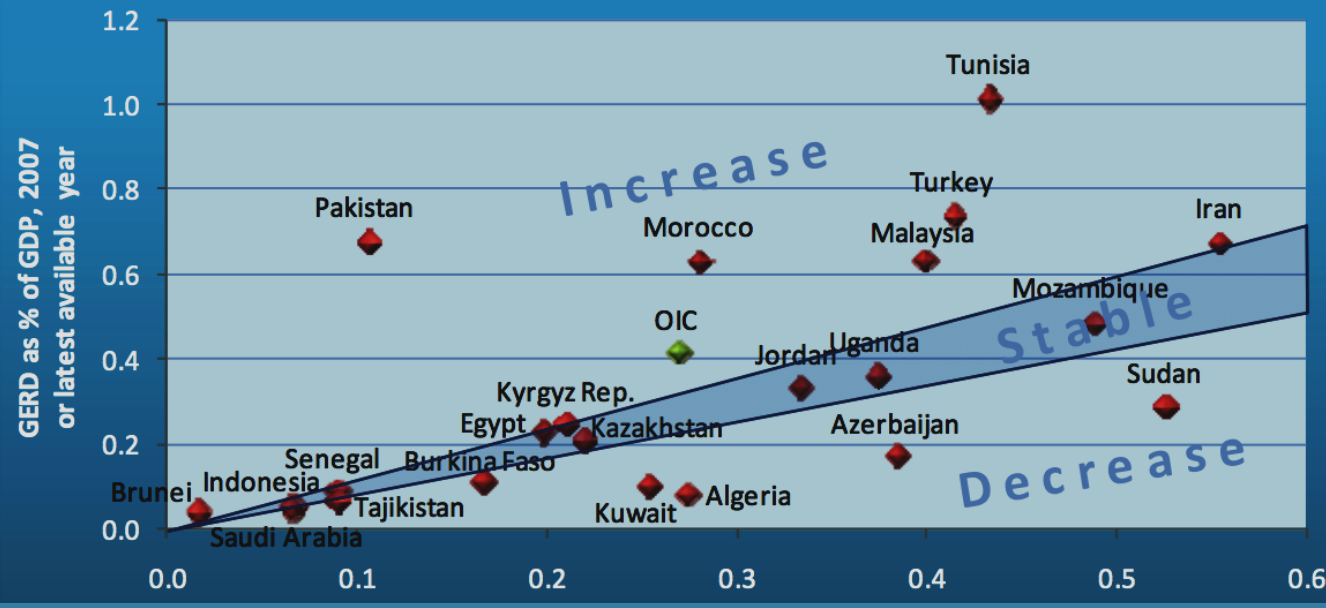




الدكتور

سامِر مُظهَر قنطقجِي

www.kantakji.com



الطبعة الثانية ١٤٣٨ هـ/٢٠١٦ م



(طه: ١١٤)

توضيح

إنَّ كـلَّ مَـا وردَ فـي الـكتابِ هـو حـقوقٌ بـحثيةٌ لـلمؤلـفِ، ويُـعتبرُ ورقـةً بـحثيةً مِـن الأوراقِ البحثيةِ لمركزِ أبحاثِ فقهِ المعاملاتِ الإسلاميةِ.

وَيَسمحُ المؤلفُ باستخدامِ هذا الكتابِ كمنهجٍ جامعيٍّ مجاناً شَريطةَ الحصولِ على إذنٍ خطّيٍ مِن المؤلفِ الدّكتور سَامر مظهر قنطقجي.

www.kantakji.com

مشروع
(كتاب الاقتصاد الإسلاميّ الالكترونيّ المَجانيّ)

إنَّ مشروعَ (كتاب الاقتصاد الإسلاميّ الالكترونيّ المجَانيّ) يهدِفُ إلى:

- تبنيّ نَشرَ مؤلفاتِ علومِ الاقتصادِ الإسلاميِّ في السُوقِ العالميِّ؛ لتِصبحَ مُتاحةً للباحثينَ والمشتغلينَ في المجالِ البحثيِّ والتطبيقيِّ.
- توفيرُ جميعُ المناهجِ الاقتصادية للطلابِ والباحثينَ بصِبغةٍ إسلاميةٍ متينةٍ.
- أنَّ النشرَ الالكترونيّ يُعتبرُ أكثرَ فائدةً من النشرِ الورقيِّ.
- أنَّ استخدامَ الورقِ مسيءٌ للبيئةِ، ومُنهِكٌ لمَوارِدِهَا.

واللهُ من وراءِ القصدِ

عن أسرةِ مشروعِ

(كتاب الاقتصاد الإسلاميّ الالكترونيّ المجَانيّ)

الفقير لله: سامر مظهر قنطقجي

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Islamic Business Researches Center



لدعم المشروع، يمكنكم التواصل من خلال:

www.kantakji.com

البحثُ العلميّ
نظراتٌ في منهجه ورسالته

الدكتور
سامر مظهر قنطقجي
رئيس جامعة أريس Arees University
الرئيس الفخري لجامعة Pebble Hills University
رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
رئيس مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

الطبعة الثانية ١٤٣٨ هـ / ٢٠١٦ م
الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م

نَصَائِحُ لأَهلِ العِلمِ وَفَضْلُ طَلَبِه

جَعَلَ اللّهُ طَلبَ العِلمِ طَريقَ الرِفعَةِ، فقَالَ: ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ (المجادلة: ١١). فالإيمانُ شرطُ الرِفعَة. ويقولُ المولى عزّ وجلّ: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ ﴾ (الزمر: ٩).

وَقالَ رَسُول الهُدَى مُحَمَّدٌ صلّى اللّهُ عليهِ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجْمَعِينَ وسَلّم:

- "طلَبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ". (رواه عبد الله بن مسعود).
- "من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهَّل اللّهُ له طريقًا إلى الجنة، وإنَّ الملائكةَ لَتضعُ أجنحتَها لطالبِ العلمِ رضًا بما يصنعُ، وإنَّ العالمَ لَيستغفرُ له مَن في السماواتِ ومن في الأرضِ، حتى الحيتانُ في الماءِ، وفضلُ العالمِ على العابدِ كفضلِ القمرِ على سائرِ الكواكبِ، وإنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ، إنَّ الأنبياءَ لم يُورِّثوا دينارًا ولا درهمًا، إنما ورَّثوا العلمَ، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ". (رواه أبو الدرداء).
- "أتَيْتُ النَّبيَّ صلَّى اللّهُ عليه وسلَّم وهو في المسجدِ متَّكئٌ على بردٍ له أحمرَ فقُلْتُ له: يا رسولَ اللّهِ إنِّي جِئْتُ أطلُبُ العلمَ، فقال: مرحبًا بطالبِ العلمِ، إنَّ طالبَ العلمِ لتحُفُّه الملائكةُ بأجنحتِها ثُمَّ يركَبُ بعضُهم بعضًا حتَّى يبلُغوا السَّماءَ الدُّنيا من محبَّتِهم لما يطلُبُ". (رواه صفوان بن عسال).
- "لا تَعلَّمُوا العِلمَ؛ لِتُباهوا بهِ العُلماءَ، ولا تُمارُوا بهِ السُّفهاءَ، وَلا تَخيَّروا بهِ المجَالِسَ؛ فمَنْ فعَلَ ذَلِكَ فالنَّارَ النَّارَ" (صحيحُ ابنِ حِبَّانَ).

وَقالَ الفاروقُ عمرُ رضيَ اللهُ عنهُ: "تَعلّموا العِلمَ، وتَعلّمُوا لِلعِلمِ السَكينةَ والوقارَ والحِلمَ، وتَواضعُوا لِمن تَعلَّمون مِنهُ، وليتواضَعْ لكُمْ مَن يتعلّمُ مِنكم. ولا تَكونوا جَبابِرةَ العُلمَاءِ؛ فلا يقومُ عِلمُكم بَجهلِكُم".

وَقالَ الأستاذُ محمّد أديب كَلكَل – حَفِظهُ اللهُ –: "لا يجوزُ أنْ يُوصفَ بالكُفرِ والفِسقِ عَالِمٌ ثَبتٌ ثِقةٌ مِن ذَوي الألبابِ وأُولي الاجتهادِ لمجرّدِ أنَّه أدّاهُ اجتهادُهُ إلى رأيٍ يُخالفُ غَيرَه مع أنَّه لا يَقصدُ إلاّ الحقَّ ولم يَتوخَّ إلاّ ما رآهُ الأوثقَ، فلا تَفسيقَ ولا تَضليلَ مع الاجتهادِ والتأويلِ" (اتحاف السائل ج٢).

قالَ د. جون ب. ديكنسون: "عِنْدَما تُصبِحُ دَوافِعُ المجْدِ والشُّهْرَةِ هيَ السَّائِدَةَ؛ فإنَّ البَحْثَ العِلْمِيَّ يَفْقِدُ مَغْزاهُ الأسَاسَ مِنْ هَدَفٍ واتِّجاهٍ". (العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ص ٢٥).

أنشدَ الدكتور عبدُ الكريمِ اليافي في مقالٍ لهُ عن الاختصاصِ والموسوعيّةِ والفكرِ العلميِّ الحديثِ في مجلةِ التراثِ العربيِّ في عددِيها ٣٩–٤٠ شوال ١٤١٠ نيسان ١٩٩٠، الأبياتَ التاليةَ:

إنَّ العلومَ فراديسٌ مخلّدةٌ ... وكَمْ حَلا في ذَرَاهَا الزَّهرُ والثَّمرُ

مَن عاشَ في ظلِّها قَدْ عاشَ في رغَدٍ ... مهمَا تبدلَّتِ الأيّامُ والغِيَرُ

يَمضِي الغَنيُّ ويَفنَى مَا يُجَمِّعُهُ ... وثَمَّةَ الباقِيانِ العِلمُ والأثرُ

والعِلمُ مَوطِنُهُ قلبٌ يُؤيّدُهُ ... على المدى الشّاهدَان السَّمعُ والبصرُ

وإنّما هُو برقٌ كُلَّمَا ازْدَحَمَتْ ... سُحُبُ العُقُول وَوافَى وَمْضَها المطرُ

فَكُنْ صَبُوراً على نيلِ المعارفِ ... إذْ لَم يحظَ بالفوزِ إلاّ عُصْبَةٌ صَبَروا

هُمُ النُّجومُ إذا ليلُ البلادِ دَجَى ... وفي النَّهارِ شُموسٌ أيّنَما ظَهروا

إهْداءٌ

أُهدي هذا العَملَ إلى كُلِّ طالِبِ عِلمٍ يَبْحَثُ عنِ الحَقيقةِ دُونَ هَوىً أو تعَصُّبٍ، يبْحَثُ بِتجَرُّدٍ ومَوضُوعِيَّةٍ لإِثباتِ حقيقةِ الأشياءِ؛ فيسْبرَ أغوارَها برِفقٍ ولُطفٍ، ويُخلِصُ العَملَ سَاعِياً إلى ذلِكَ بكُلِّ ما أوتيَ مِنْ طاقةٍ وحَيويَّةٍ. يتجَاوزُ الصِّعابَ، ويَصبرُ عليها حتّى تنجَلي الحَقيقةُ أمامَهُ فتتجَلَّى كالمَحَجَّةِ البَيضاءَ ناصِعَةً ليلُها كنَهارِها لا يزيغُ عنها إلاّ هالِكٌ، ولا يشوبُ صَفْوَ عَمَلِهِ أيُّ مُعَكِّرٍ أو مُكَدِّرٍ .

وأَخُصُّ بالإهداءِ وَلدي (**مَظهَر**) قرّةَ عيني الذي دَرَجَ مَدْرَجِي، راجياً لهُ التَّفوُّقَ والتَّمَيُّزَ في مُناقشتِهِ للدُّكتوراه في غُربتِهِ وَحيداً.

....
....
...

شُكْرٌ

قال صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وصَحبِهِ وسلَّمَ: "التَّحدُّثُ بنعمةِ اللهِ شُكرٌ، وتركُها كُفرٌ، ومَن لا يَشكُرُ القَليلَ لا يَشكُرُ الكثيرَ، ومَن لا يَشكُرُ النَّاسَ لا يَشكُرُ اللهَ، والجَماعَةُ بَرَكَةٌ، والفُرقةُ عَذابٌ" (رَواهُ النُّعمانُ بنُ بَشيرٍ).

وهذا مَنهَجٌ فريدٌ؛ فالشُّكرُ كَلِمَةٌ تتألَّفُ مِنْ ثلاثةِ أحرُفٍ، تؤدِّي حَقَّ الرَّبِّ سُبحانهُ وتعَالى – مَع عِظَمِ حَقِّهِ – تُقالُ للمَعرُوفِ قليلِهِ وكثيرِهِ، قولُها للناسِ المُحسِنينَ شُكْرٌ للخالقِ العَظيمِ فأيُّ قَدْرٍ هذا؟ إنْ قيلتْ شاعَتْ، وَفاحَ أريجُ شَذاها بَينَ الوَرى؛ ليَتحَوَّلَ العَملُ إلى عَملٍ جَماعيٍّ مُباركٍ لِما تزْرَعُهُ في الأنفُسِ، فالوحَدانيَّةُ والتفرُّدُ لا يليقانِ ببني البَشرِ؛ لأنَّه لهُمْ ضَعْفٌ وهَوانٌ وعَذابٌ، بلْ تليقُ بِرَبِّ البَشَرِ؛ لأنَّهُ الفردُ الصَّمَدُ، وما دُونَهُ غيرُ ذلِكَ. فأيُّ نبيٍّ مُعلِّمٍ هُو رَسُولُ الهُدى صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وصَحبهِ وسَلَّمَ؟

أُقدِّمُ شُكري وامْتِناني لِعُلماءَ أَرشدُوني، وأساتذةٍ عَلَّمُوني، وزُملاءَ ساعَدُوني، وأصدِقاءَ واسَوني، وأخوةٍ نَصحُوني في مَسيرَتي العلميةِ والعَمليَّةِ كُلِّها، لا أستطيعُ ذِكْرَهُمْ جَميعاً؛ لكنَّ اللهَ تبارَكَ وتعالى يَعلَمُهُمْ، وأسألهُ أنْ يَجزيَهم عنِّي أحْسَنَ الجَزاءَ،إنّهُ وليُّ ذلكَ والقادرُ عليهِ.

ولَعلِّي أَخُصُّ أساتذتيَ: الدكتورَ حُسين القاضي، والدكتورَ إسْماعيل إسْماعيل، والدكتورَ مُصطفَى الخَن –رحِمَهُ اللهُ– والدكتورَ حمْزة حمْزة، والدكتورَ أحمَد رفيق قاسِم –رحِمَهُ اللهُ–.

وكذلك الدكتورَ محمد شَريف الصَواف، والأستاذ باسِم عليوه، والأستاذَ مُحمَّد ياسرِ الدَّبَّاغ.

تَقدِيمٌ وتَعْلِيقٌ

طَلَبتُ مِن فَضيلَةِ الأُستَاذ الدُّكتُور حَمزة حَمزة التَّعلِيقَ عَلى هَذا الكِتَاب؛ فَتَأَخَّرَ رَدُّهُ عَليَّ.

فَأَرسلتُ لَهُ قَائِلاً: أَخشَى أَن أُثقِلَ عَليكَ، وَأَعلَمُ أَنَّكَ عِندمَا تَتَأَخَّرُ بِالرَّدِ، أَو لَا تَرِدُّ؛ فَلِأَنَّكَ حَيِيٌّ، وَصَاحِبُ خُلُقٍ رَفِيعٍ. فَإِن كَانَ فِي الكِتَابِ المُقتَرَحِ أَخطَاءٌ فَأَعلِمنِي، وَلَو بِإِشَارَةٍ مَكتُوبَةٍ؛ فَلَعَلَّ اللهَ يُبعِدُنِي عَن خَطَأٍ، لَا يَصِحُّ، فَلا أَنشُرُهُ. لَقَد لَجَأتُ إِليكَ؛ لِأَنَّ الأَمرَ فَلسَفِيٌّ صَعبٌ، وَأَنتَ فَارِسُ الصِّعَابِ. وَلِلهِ الأَمرُ مِن قَبلُ وَمِن بَعدُ.

فَرَدَّ عَلَيَّ: دَارَت بِكَ الظُّنُونُ وَأَنا لَم تُصِبنِي وَاحِدَةٌ مِنها؛ لِأَنَّنِي فِي الحَقِيقَةِ وَصَلتُ فِي قِرَاءَةِ مَا خَطَّت يَمِينُكَ إِلى فَصلِ مَصَادِرِ البَحثِ. فَيَا عَذُولِي أَحسِنِ الظَّنَّ بِي. وَرُبَّ فِكرٍ رَفَعَ عَنِ الحَقِيقَةِ سِتَارَهَا، وَرُبَّ عِشقٍ تَجَلَّت لَها الحَقِيقَةُ عَن مَحَاسِنِ وَجهِهَا. لِذَلِكَ تَسَلَّى بِالَّذِي بِهِ أَسلو يا عَذُولُ.

فَأَجَبتُهُ: أَمرُكَ.

فَقَالَ: وَمَن أَيهِمَا أَنتَ؟

فَقُلتُ: يَشهَدُ اللهُ أَنِّي أُحِبُّكَ فِي اللهِ، وَأُقدِّرُ فِيكَ العِلمَ وَالوَقَارَ.

فَقَالَ: مَا عَن حُبّي أَسأَلُكَ. وَأَنت فِيما تَقُولُ صَادِقٌ، وَلَكِن أَسأَلُكَ عَن عِلمِكَ، أَعِشقٌ يَكُونُ؟ أَم عَصفُ فِكرٍ؟ وَأَنا أَرى أَنّ مَلَامِحَ العِشقِ فِيكَ بَادِيَةٌ فِيما تَتَّجِهُ إِليهِ فِي العِلمِ؛ لأَنّ العِلمَ عِشقٌ، لَا بَل قُل إِنّ العِشقَ عِلمٌ.

فَقُلتُ: قَد أَحبَبتُ مَا عَلِمتُ أَنّهُ وِرثَةُ الأَنبِياءِ عَلَيهِم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. فَقَد تَتَلمَذتُ عَلَى حُبّ التَّعلِيمِ عَلَى يَدَي وَالِدِي، الّذِي كُنتُ أُشعُرُ أَنّهُ أَشبَهُ بِنبراسٍ يُنِيرُ الدَّربَ لِلآخَرِينَ، فَوَقَعَ مَا وَقَعَ فِي قَلبِي. ثُمَّ تَتَلمَذتُ عَلَى أَيدِي أَحِبَّةٍ أَمثَالِكُم، فَسَرَى فِي دَمِي حُبُّ العِلمِ، وَحُبُّ مَن يُحِبُّهُ. أَمَّا عَن عَجَلَتِي فَلِي فِيهَا عِذرٌ، فَرَأيُكَ بِهِ شَهَادَةٌ لِي، ثُمَّ إِنّي أُجهِزُ نَفسِي لِإِنهَاءِ كِتَابٍ جَدِيدٍ، وَلَا بُدَّ مِن إِنهَاءِ مَا سَبَقَهُ.

فَقَالَ: امضِ عَلَى بَرَكَةِ اللهِ فِيمَا تَعشَقَ.

فَقُلتُ: أَتَحَرّجُ وَأَقلَقُ كُلّمَا شَرَعتُ بِنَشرِ كِتَابٍ جَدِيدٍ.

فَقَالَ: وَهَكَذَا لَا يَجهَرُ بِعِشقِهِ حَتّى يُفتَضَحَ، وَيُكرَهَ عَلَى إِخرَاجِهِ؛ فَعِشقُ المَرءِ نَفسِهِ هُوَ هُوَ.

فَقُلتُ: وَاللهِ حَقِيقَةُ الأَمرِ أَنّي أَخَافُ جِدّاً عِندَ إِصدَارِ أَيِّ كِتَابٍ، فَلا أَجِدُ نَفسِي بِهَذَا القَدرِ؛ فَأَخجَلُ وَأُؤَخّرُ حَتّى يَمضِيَ بِأَمرٍ مِنَ اللهِ.

فَقَالَ: هُوَ عَيْنُ العِشقِ. وَأَتبَعَ قَائِلاً: هَل تَقُولُ بِأَمرِ اللهِ؟

فَقُلتُ: هَكَذَا أَشعُرُ، أَنَّ شَيئاً مَا يَدفَعُنِي بِقُوَّةٍ. فَأُنهِي أَشيَاءَ - أَحسبُ أَنِّي أَحتَاجُ فِيهَا أَشهُراً - بِأَيَّامٍ قَلِيلَةٍ. وَكُلَّمَا نَشَرتُ كِتَاباً وَذَاعَ صِيتُهُ، انتَظَرتُ امتِحَاناً قَوِيّاً لَا يَنتَهِي إِلَّا بِمُنَاجَاةِ اللهِ. وَأَخشَى أَنِّي أَتقَوَّلُ عَلَى اللهِ، لَكِنَّ هَذا مَا يَحصلُ مَعِي فِي كُلِّ كِتَابٍ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ لَطَالَمَا أَبعَدتُ نَفسِي عَنِ التَّفكِيرِ بِكِتَابٍ أُجَهِّزُ لَهُ يَدُورُ حَولَ الاقتِصَادِ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ؛ فَأَخشَى الخَطَأَ وَقِلَّةَ الفَهمِ. لَكِنَّ رُؤَىً تَتَتَالَى عَلَيَّ تُعِيدُنِي لِلكِتَابَةِ فِيهِ.

وَبَعدَ أَن أُنهِي الكِتَابَ أَترُكُهُ حِيناً، ثُمَّ أُعِيدُ قِرَاءَتَهُ، فَإِذَا شَعَرتُ أَنِّي لَا أَعرِفُهُ، وَلَا أَعرِفُ مَن كَتَبَهُ، وَلَا أَظُنُّ أَنِّي فَاعِلُهُ، وَيُصبِحُ غَرِيباً عَنِّي كُلَّ الغُربَةِ، أَيقَنتُ أَنَّ النَّشرَ قَد حَانَ قِطَافُهُ.

فَقَالَ: الحَمدُ للهِ، وَلَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ.

فَقُلتُ: أَحسَبُكَ أَنَّكَ طَرَقتَ البَابَ فَقُلتُ مَا قُلتُهُ؛ فَعُذراً عَلَى تَجَرُّؤِي، وَلَكِنِّي صَدَقتُكَ القَولَ، لَعَلِّي أَجِدُ دَوَاءً لِحَالِي.

فَقَالَ: دَوَاءُ العِشقِ التَّسلِيمُ.

فَقُلتُ: لَقَد رَفَضتُ عُرُوضَ عَمَلٍ كَثِيرَة؛ بَل تَرَكتُ مَا أَنَا عَليهِ حَتَّى لَا أَبتَعِدَ عَن الكِتَابَةِ، إلى أَن طَالَنِي ضِيقٌ مَادّيٌ.

تَصَوَّر أَنّي بِتُّ أَخشَى عَلى أَن تَرى زَوجَتِي هَذِهِ المُحادَثَة؛ فَأَقَعَ فِي مُشكِلَةٍ، فَهَل أحذِفُهَا ؟ فَقَد أَكثَرتُ يَا شَيخَنَا مِنَ الكَلَامِ فِي العِشقِ !

فَقَالَ: عِشقٌ بَرِيءٌ مِنَ الغَيرَةِ.

... فقلتُ في نفسِي: رُبَّ غَيرةٍ أورثَتْ حيرةً ...

....
....
...

الفِهْرِسُ

توضيح	٣
مشروع (كتاب الاقتصاد الإسلاميّ الالكترونيّ المجَانيّ)	٤
نَصَائحُ لأَهلِ العِلمِ وفَضْلُ طَلَبِه	٦
إهْداءٌ	٨
شُكْرٌ	٩
تَقديمٌ وتَعليقٌ	١٠
المُقدِّمَةُ	١٥
المَبْحَثُ الأوَّل : مُصطلحاتٌ يَجبُ التمييزُ بينها	٢٤
✦ تمييزُ الدَّرجاتِ العلميّةُ	٢٥
✦ تمييزُ المؤسَّسةِ التَّعليميَّة	٢٩
✦ تمييزُ المناهجِ التعليمية	٣٢
المَبحَثُ الثاني : مَنهَجُ البَحثِ العلميِّ ومَصادرُ المَعرِفة	٣٥
المَبحَثُ الثالثُ : فُروضُ مَنهَجِ البَحثِ العِلميِّ	٥١
المَبحَثُ الرَّابعُ : أدواتُ البحثِ العِلْمِيِّ	٦٠
✦ الفجْوةُ البَحثيةُ	٦٥
✦ نَتاجُ البَحثِ العلميِّ	٦٧
✦ القِياسُ والقِياسُ العَقليُّ	٧١
✦ مقاصد البحث العلمي	_——————
المَبحَثُ الخامسُ : اختيارُ مُشكلَةِ البَحثِ وعُنوانِه	٧٧
المَبحَثُ السَّادسُ : أجْزاءُ خُطَّةِ البَحثِ العِلميِّ	٨٣
المَبحَثُ السَّابعُ : أُسُسُ تقويمِ وتقييمِ ومُناقشةُ رِسالةِ البَحثِ العِلميِّ	٩٨



الخاتمة ١٠٤

المُقدِّمَةُ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ حَمْداً كثِيراً، أنْ خَلقَ للإنسانِ عَقلاً يَستوعِبُ العِلمَ بهِ، وجَعلَ ذلِكَ نعمَةً تُمَيِّزُهُ عنْ غيرِهِ منَ الكائِناتِ جَميعاً، وسَخَّرَ لهُ الكونَ كُلَّهُ بسَببِ ذلِكَ التمييزِ، وخاطَبَهَ أكثرَ مِنْ مَرَّةٍ بهَذهِ النِّعمَةِ؛ فقالَ عَزَّ مِن قائِلٍ: ﴿أفلا تعقِلونَ﴾ (البقرة: ٤٤)، وقالَ: ﴿لَعلَّكُمْ تعقِلونَ﴾ (البقرة: ٧٣)، وقالَ: ﴿لِقومٍ يَعقِلونَ﴾ (البقرة: ١٦٤).

الحَمْدُ للهِ الذي بينّ في كِتابهِ العَزيزِ أنَّ العِلْمَ قِسمانِ:

القِسْمُ الأوَّل: مَصْدَرُهُ منهُ جَلَّ شأنُهُ، جاءَ مَنصُوصاً في آياتِ الذِّكْرِ الحَكيمِ؛ كقولهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿واتّقوا اللهَ ويُعلِّمُكُمُ اللهُ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، فسَردَ بها وبما تلاها أحكام الدِّينِ، وآدابَه، كما أوضَحَ في آياتٍ أخرى أحكامَ الإرثِ بتفصِيلٍ مُحْكَمٍ.

والقِسمُ الثاني: طلبَ مِنَ النَّاسِ اكتِسابَهُ بالتَّعلُّمِ بالتَّفكُّرِ بخَلقهِ؛ كقولهِ تعالى في سُورةِ الغاشِيةِ: ﴿أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ (١٧) وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ (١٨) وَإِلَى الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ (١٩) وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ (٢٠)﴾. وهذهِ أسئِلَةٌ تستدْعِي إعمالَ العَقلِ استِنباطاً واستِنتاجاً. وذَكَرَ قَصَصَ الأقدَمِينَ؛ لِيقرْأها الناسُ على مُكْثٍ فيأخُذُوا العِبرَ، ويستفيدوا مِنْ دُروسِ التاريخِ؛ فيتحَاشَوا الوُقوعَ بالأخطاءِ، وتركَ بابَ التوبَةِ مَفتوحاً – تكرّماً منهُ – لِمَنْ أصرّ مِنَ النَّاسِ على مُخالَفَةِ أوامرِهِ ليكونَ تعلُّمُهُ بالمُمارسَةِ. وتبْقى التجْربَةُ مَرتعاً خَصْباً لِكسْبِ المَعارِفِ، حيثُ خاطبَ اللهُ تعالى الإنسانَ بما يَعلمُهُ بالتجْربةِ؛ لِيَتبيَّنَ عَظيمَ قُدرَتِه سُبحانَهُ وتعالى، فقالَ: ﴿أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (٦٤) لَوْ نَشَاءُ

لجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (٦٥) (...) أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ (٦٨) أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ (٦٩) لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلاَ تَشْكُرُونَ (٧٠) أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ (٧١) أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ (٧٢) نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكِرَةً وَمَتَاعًا لِّلْمُقْوِينَ (٧٣) ﴾ (سورة الواقعة)، فالزَّرْعُ الذي يَزرَعُهُ الإنسانُ حَقيقةَ خَلقُهُ مِنَ اللهِ تعالى؛ وإنَّما الإنسانُ مُجرَّدُ راعٍ لهُ، وكذلكَ الماءُ، ومَصادِرُ الطاقة؛ مِن نارٍ وغيرِها.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا مُحمَّدٍ مُعلِّمِ البَشريَّةِ الحِكمَةَ والخَيرَ، فقدْ كانَ يُعلِّمُ النَّاسَ شؤونَ حياتِهم كُلِّها، ويَنظرُ في أحوالِهم بأدَبٍ رَفيعٍ، وأسلوبٍ راقٍ، وبكلامٍ جامعٍ نافعٍ، فلمْ يضْرِبْ أحَداً، ولمْ يتلَّفظْ بسُوءٍ مَع أحدٍ إطلاقاً، وإنْ رأى مُقصِّراً، أو مُذنِباً علّمَهُ دُونَ أنْ يُهينَهُ. وكانتْ أحاديثه النَّبويَّةُ سَهلةً مِنْ غيرِ تكلُّفٍ، يَفهمُها القاصي والداني، والمُتعلِّمُ والجاهِلُ، لقدْ أُوتيَ جوامِعَ الكلِم فهُوَ القُدوةُ الرائدة، والأُسْوةُ الحَسَنَةُ، جُمِعَ لهُ كمالُ الحُسْنِ والخُلقِ؛ فوصَفَهُ رَبُّه سُبْحانهُ وتعالى بأنَّهُ على خُلقٍ عَظيمٍ.

إنَّ العلمَ بلا شَكٍّ هُوَ الأداةُ التي يَبحثُ بها الإنسانُ عن الحقيقةِ، فما طَبيعةُ البَحثِ العِلميِّ؟ وما أدواتُه؟ وهلْ يجبُ على طالِبِ العِلمِ – أوْ ما يُسمَّى بالباحِثِ – ما يجب أنْ يلزَمَه في طريقةِ بَحثِه عن الحَقيقةِ؟ وهل لِبناءِ المَعارفِ العلميةِ خَصائِصُ تُميِّزُها عنْ غيرِها؟ فالعِلمُ ليسَ للمُباهاةِ.. وليسَ للمُماراةِ.. وليسَ لِتخيُّرِ المَجالسِ.. بلْ هو أداةٌ للوُصُولِ إلى حَقيقةِ الأشياءِ، وهُوَ بِدَورِهِ يَحتاجُ لأدواتٍ للبَحثِ عنه. وهذا ما سَنُحاوِلُ بيانَهُ وتوضيحَهُ مِن خِلالِ مَسيرتِنا العِلميَّةِ المُتواضِعَةِ، وخِبراتِنا

العَمليَّةِ؛ لِنُنيرَ دربَ سالِكي طريقِ العِلمِ لعلَّ اللّهَ سُبحانَهُ وتعالى يَفتحُ على هذهِ الأجيالِ، ومَنْ سَيتلُوها رِفعَةَ هذه الأُمَّةِ التي بَدأتْ بـ(إقرأ) فصارتَ تُعرُفُ بأُمَّةِ اقرأ؛ فالقِراءةُ أوَّلُ العِلْمِ، والسُّؤالُ بابُهُ ودَواؤهُ، قالَ عبْدُ اللهِ بنُ عبَّاس رضي الله عنهما: هلاّ سألتمْ إذا لمْ تعلمَوا؟ إنَّما دواءُ العِلمِ السَّؤالُ.

يُعبِّرُ الُّلغويونَ عنِ البَحثِ بأنَّهُ: إثارةُ الشَّيءِ، وأنْ تَسألَ عنِ الشَّيءِ وتَستخبِرَ، ويَقولونَ عنِ العِلْمِ أنَّه: يَدُلُّ على أثرٍ بالشَّيءِ يَتميَّزُ بهِ عنْ غَيرِه، أمَّا النَّهجُ: فهُوَ الطريقُ المُستقيمُ الواضِحُ، بَينما تَعني الرِّسالةُ الانبِعاثَ والامتِدادَ، والثَّباتَ، والإِصْلاحَ بينَ النَّاسِ.

بادِىء ذي بَدءٍ، لابُدَّ مِنْ بَراعَةِ استهلالٍ؛ تُبيِّن بِجلاءٍ ووُضوحٍ كيفَ كانَ الباحِثونَ ومازالوا يُعنونَ بأبحاثِهم، وكمْ بَذلُوا فيها – مَا آتاهُمُ اللّهُ تعالى مِنْ وَهْبٍ وكَسْبٍ – بجِدٍّ واجتِهادٍ وتفَانٍ وإخلاصٍ؛ فنتاج البَحثُ من كتاب أو مقال أشبهُ بالولَدِ الرَّيحانَة، ولَطالَما شَعَرْتُ أنَّ كُلَّ كِتابٍ كتبْته هُوَ فِلْذَةٌ منِّي، والباحِثُ يَعرِفُ ويُعَرِّفُ ببحثِه النَّفيسِ كمَا يُعرِفُ ويُعَرِّفُ بابنِه الغالي؛ فكِلاهُما عَزيزٌ وغالٍ، فهذا منهُ ماءٌ صافٍ صارَ بَشراً يَنبضُ قلبُه ذِكْراً وشُكْراً، وينطِقُ لِسانُهُ عِلْماً وَحِكَماً، وَذاك منهُ فِقْهٌ أصيلٌ يَختَزِنُ شَرعاً وَفِكْراً، ويحكُمْ حياةً، وَيُنيرُ دَرباً؛ لِيُسْعِدَ مَخلُوقاً وَيُرضِيَ خَالِقاً، وكأنَّهُما صِنوان قَلْبٌ وصَدْرٌ؛ ينبِضَانِ بالحَرَكَةِ والبَرَكَةِ وَالحَياة. والإِنسَانُ العَاقِلُ يُسخِّرُ ما آتاهُ اللّهُ تعالى؛ فَيعنى به ـ تربيةً وَترقيةً، تطويراً وَتحسيناً ـ؛ لِيتلاءمَ معَ كُلِّ جديدٍ فيسْتوعِبَ المُستجِدَّاتِ كُلًّا في مَجالِه.

لقدْ مرَّ على بَحثِ الدُّكتوراه الذي أنجَزتُه – ولله الحَمدُ – اثنا عَشَرَ عاماً ولا يزالُ يتصلُ بي باحِثونَ منْ مُختلفِ البُلدانِ؛ ليُناقِشوني فيهِ، ويأخذوا منه – أو يَعتمِدوا عليه، ويُقدِّمُ بعضُهم منهُم إعجابَهم بهِ، بلْ إنَّ مُؤلَّفاتي التي أصدرتُها حتّى الآنَ – والتي قاربتْ الخمسة والعِشرينَ مؤلَّفاً – أغلبُ أفكارِها قد انطلقتْ مِن بَحثِ الدكتوراه. وهذا كُلُّهُ فضلٌ مِن اللهِ تعالى. وقد تعلَّمتُ مِن الأستاذِ الدّكتورِ حمْزة حمْزة – حفظه الله تعالى – أنَّ البَحثَ لابُدَّ أنْ يَبقى جَذراً تُسقى منها السُّوقُ القويَّةُ، والأغصانُ الفتيَّةُ، والأوراقُ النضِرةُ، والثِّمارُ اليانعةُ؛ فيكونَ لَها أرضاً وتكونَ هي سَماءَهُ؛ ليستفيدَ الناسُ مِن ثمراتِه الناضِجَةِ، ويتفيئوا ظلالَه الوارفةَ، ويتمتعوا بجَمالِه الأخَّاذِ؛ فيكونَ نِبراساً يُقتَدى بِه، ويضيءَ ما حولَه مِن جَهالَةٍ وضلالٍ وظلامٍ.

وأنصحُ كُلَّ باحثٍ فـ– "الدِّينُ النصِيحَةُ"[1] – أنْ يبدأ في عملِه البحثيِّ أنْ تكون نيَّتُه وعملُه وجَهدُه واجتهادُه خالِصة لوجْهِ اللهِ تعالى؛ فتصبحَ أعمالُه كُلُّها عبادةً، – فلا خلاصَ إلاّ بالإخلاصِ – وعليهِ أنْ يسعى لانتِقاءِ بَحثِه مُستشيراً ناقِداً بَصيراً، ومُستخيراً ربّاً عظيماً؛ فعمَلُه سَيُقدِّمُه في الحياةِ إلى عالمٍ خبيرٍ، وفي الآخرةِ يُعرَضُ على خالقٍ عظيمٍ؛ فسيَسألُه عنِ النَّقيرِ، والفَتيلِ، والقِطميرِ، ومِنها عنْ عِلمِه فيما عَمِلَ بهِ، فلا يَخْجَلُ ممّا أنجزَه؛ بلْ يُقدِّمُه، وكلُّهُ أملٌ بأنْ يَقبلَهُ مِنهُ ربُّهُ؛ فهوَ ربٌّ كريمٌ لا يُخيبُ رجاءَ الطَّالِبينَ.

[1] سنن النسائي: ٤٢١٠

روى أبو الدَّرداءِ حديثاً عنْ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وصحبِه وسلّمَ خصَّ بهِ العِلمَ وطَلَبَتَهُ؛ فأعلى شأنَهُم، وسخَّر لهَم الكونَ كُلَّه، يَدعو له بالاستغفارِ، وشرَّفَهُم بإرثٍ لا يَبلى، فقالَ: "مَنْ سَلَكَ طريقًا يَطلُبُ فيهِ علمًا، سَلَكَ اللهُ بهِ طريقًا منْ طُرقِ الجَنَّةِ، وإنَّ الملائِكةَ لتَضَعُ أجنِحتَها رِضاً لِطالبِ العِلمِ، وإنَّ العَالِمَ لَيستغفِرُ لهُ مَنْ في السَّماواتِ ومَنْ في الأرضِ، والحيتانُ في جَوفِ الماءِ، وإنَّ فَضْلَ العالمِ على العابدِ كفضلِ القَمرِ ليلةَ البدرِ على سائرِ الكواكبِ، وإنَّ العُلماءَ ورثةُ الأنبياءِ، وإنَّ الأنبياءَ لَمْ يُورِّثُوا دِيناراً ولا دِرهمًا، ورَّثُوا العِلمَ فمَنْ أخذَهُ أخَذَ بحظٍّ وافرٍ"[1].

وأقولُ لِطلَبةِ العِلمِ الأعزّاء:

أنْ تفرَّغوا للعِلمِ، وتعلَّموا، ولا تشغلنَّكُم سِفسَافُ الحياةِ ومَشاغلُها، ولا تُضيِّعوا الوقتَ؛ وأنتُم في مراحلِ طلبِ العِلم واكتسابِه، وكُلُّ مراحلِ العُمُرِ مُناسبةٌ لِطلَبِه – وإنْ كان بَينها تفاوتٌ في النشاطِ والحيويَّةِ – يقول تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ (الحِجْر: ٩٩). ويقولُ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وصحبِه وسلَّمَ: "مَنهُومانِ لا يَشبَعانِ: طالِبُ علمٍ، وطالِبُ دُنْيا"[2]. وقد قيلَ لِنبيِّ اللهِ عيسى عليه السَّلام: إلى مَتى يَحسُنُ العِلمُ؟ فقالَ: ما حَسُنَتْ الحياةُ. وقالَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلَ رحِمَهُ اللهُ تعالى: مع المِحبَرةِ إلى المَقبَرةِ، وقيلَ لابنِ المُباركِ: إلى مَتى تطلُبُ العِلمُ؟ قالَ: حتّى المَماتِ، وقالَ منصورُ بنُ مهديٍّ للمأمونِ: أيحسُنُ بالشَّيخِ أنْ يتعلَّمَ؟ فقالَ: إنْ كانَ الجهلُ يَعيبُه؛ فالتعلُّمُ يَحسُنُ بهِ. وقد قيلَ في الحِكَمِ: اطلبِ العِلمَ مِنَ المَهدِ إلى اللّحدِ.

---

[1] سنن أبي داوود: ٣٦٤١

[2] صحيح الجامع الصغير: ٦٦٢٤

تلازُمُ العِلم والحِكمَةِ:

تلازمَت عِبارتا العليمِ والحكيمِ في وصفِ اللهِ تعالى ذاتِه العَليِّة، أوْ وصْفِ أنبيائِه عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ. فقد وردتْ عِبارة (العليمِ الحكيمِ) أربعَ مرَّاتٍ، ووردت العِبارةُ (الحكيم العليم) مرَّتينِ، ووَصَفَ تعالى أنبياءَه وهم صفوةُ خَلقِه كمَالاً بعبارةِ (حُكماً وعِلماً) أربعَ مرَّات، ويُلحَظُ أنَّ كلمةَ الحِكمَة عندَ صَفوةِ النّاسِ (وَهُمُ الأنبياءُ) سبقتِ العِلمَ فكيفَ بِمَنْ هُمْ دُونَهُم؟

لِذلكَ كانتِ الحِكمَةُ ضابطَ العِلمِ، - فلا عِلمَ بلا ضَوابطَ - ويدُلُّ على ذلك أنّ قنبلةَ (هيروشيما) اخترعَها علماءُ لا يُشكُّ بِعلمِهم، لكنْ أينَ الحِكمَة فيمَنْ صنَعها؟؛ حيثُ لمْ يُوجدْ ما يردع ويمنعُ من استَخدَمَها. إنّ استخدامَ العلمِ وتطبيقَه هو مِن العِلمِ أيضاً، فاستنساخُ النَّعجَةِ (دوللي) هوَ مِنَ العِلمِ؛ ولكنْ بسببِ ابتعادِه عن الحِكمَةِ، وفقدانه الخشيةَ مِنَ اللهِ تعالى؛ انقلبَ العِلمُ معولاً هدّاماً، والابتكارُ دَماراً، والاختراعُ وَبالاً وخَطراً. وكذلكَ ما يتعلّقُ بالخلايا الجذعيةِ؛ حيثُ بقيتْ عِلماً ضارّاً حتّى دخلَها ضابِطُ الحِكمَةِ. وتُعتبَرُ تجارِبُ شركاتِ الأدويةِ لأدويتِهِم في مرحلَةِ التجربةِ على سُكّانِ أفريقيا الفُقراءِ أمراً غيرَ حكيمٍ وضاراً بالناسِ؛ رغمَ أنّ الدّواءَ لا يكونُ إلاّ بعدَ دِراساتِ علميةٍ، وبحوثٍ عميقةٍ، وتجارِبَ طويلَةٍ حقيقيَّةٍ.

يقولُ (د. هـ آر. كرويت) في كلمةٍ ألقَاها بعدَ انتخابِه رئيساً للمُؤتمَرِ الدّوليِّ للاتحاداتِ العِلميةِ: نحنُ ندْرِكُ على نحوٍ أوضحَ مِن أيِّ وقتٍ مضَى، أنّ المعرِفةَ

ليستْ كُلّ شيءٍ، وأنّ ما نحتاجُ إليهِ هُو توافُرُ الأخلاقِ والأخوَّةِ حتّى نتجنَّبَ أنْ يُصبحَ العِلْمُ لَعنةً علينا[1].

وذكرتِ المُدوِّنةُ الدوليةُ لآدابِ المِهَنِ الطِّبيةِ كما أقرَّتْها لأوَّلِ مَرَّةٍ الجمعيةُ العُموميةُ للاتحادِ الطِّبِّيِّ العالَمِيِّ بلندن ١٩٤٩ م[2]: لا يستطيعُ جدولُ الماءِ أنْ يعلوَ فوقَ مَنبَعِه، كذلكَ فإنَّ مجموعةً من قواعدِ الآدابِ المِهنيةِ لا تستطيعُ أن تُغيِّرَ من طباعِ رَجُلٍ ذي أخلاقٍ مُتدنِّيةٍ ... فهيَ تستطيعُ أنْ تُوقِظَ الضَّميرَ وتُخاطِبُه، ولكنَّها لا تخلقُ ضَميراً جديداً.

إنَّ الدِّينَ الإسلاميَّ حدَّدَ صلاحيَّةَ العِلمِ؛ فقالَ تعالى في سُورةِ فاطرٍ واصفاً العُلماءَ – ممّن تصحُّ تسميتُهم بالعُلماءِ –: "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ"، والخشيةُ مَردُّها المَعرِفةُ؛ فالعالِمُ كلَّما تبحَّرَ في العِلمِ، عَلِمَ قَدْرَ جَهْلِه؛ لذلكَ قال المولى عزَّ وَجلَّ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: ٧٦).

والفارِقُ بينٌ وجَليٌّ؛ بَينَ مَنْ هَذّبَ سُلُوكَهُ دِينُ الإسْلامِ، وبَينَ مَنْ أطلقَ لِنَفْسِه العَنانَ، فيرى (بيتر مدور)[3] أنّ العالِمَ رَجُلٌ ناقِدٌ، ريبيٌّ، مِن الصَّعْبِ إرضاؤُهُ، يُشكِّكُ في المُعتقَداتِ السابقةِ. ونَقولُ: لابأسَ بأنَّ العالِمَ ناقِدٌ ريبيٌّ، ومِن الصَّعبِ إرضاؤُهُ؛ لكنْ التشكيكُ في المُعتقَدِ السابقِ ممّا يُدانُ بهِ (مدور)، فَدِينُ الإسلامِ لا يخضَعُ لِهذهِ النظريةِ؛ لأنَّه ثَبَتَ حتّى الآنَ دونَ تحريفٍ – وسيبْقى إلى أنْ يشاءَ اللّهُ تعالى – وفيهِ الإعجازُ قائمٌ ما قامَتِ الدُّنيا، فلمّا بَرَعَ الناسُ في اللغةِ أعجزَهُم، ولمّا

[1] ديكنسون، مرجع سابق، ص ٢٥٦

[2] ديكنسون، مرجع سابق، ص ٢٥٦

[3] مدور، بيتر، الاستقراء والحدس في التفكير العلمي، ترجمة د. بلال الجيوسي، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٨٢ ص ١٠

برَعوا في بعضِ الظواهرِ العلميةِ أعجزَهُم، وفي هذهِ الأيَّام لمّا برَعوا في الاقتصادِ أعجزَهم؛ لِذلكَ فالعالِمُ ناقِدٌ، وريبيٌّ مُشكِّكٌ، يَصعُبُ إرضاؤهُ؛ لأنّهُ يبحَثُ عن الحَقائقِ باستمرارٍ، فذلكَ لا يُناقِضُ شريعةَ الإسلامِ، كما أنّ الإسلامَ يطلُبُ من الناسِ إعمالَ العُقولِ، والبحثَ عن الحقائِقِ، ويُساعِدُهُم في الوصولِ إليها، وعِندَما يَصلُونَ يَجِدُونَ الحَقائقَ راسيةً في كَلماتِ القُرآنِ الكريمِ؛ لِذلكَ توخينا بهذا المُؤلَّفِ بَيَان (البحثُ العلميُّ نظراتٌ في مَنهجِهِ ورسالتِهِ) بأنْ نعرضَها من وجْهةِ نَظَرٍ إسلاميةٍ دونَ إنقاصٍ للعلمِ، ودونَ إهمالٍ لِحَقائقِه.

يقولُ الإمامُ الغزاليُّ في كتابِه (المُنقذُ من الضَّلال): "العِلمُ الحقيقيُّ يزيدُ صاحِبَه خشيةً، وَخوفاً، وَرجاءً؛ وذلك يحوْلُ بينَه وبينَ المعاصي، إلاَّ الهفواتِ التي لا ينفكُّ عنها البشرُ في الفتراتِ، وذلك لا يدلُّ على ضَعْفِ الإيمانِ؛ فالمُؤمِنُ مُفتنٌ توّابٌ، وهو بعيدٌ عنِ الإصرارِ، والإكبابِ".

أمَّا حالُ جميعِ الناسِ؛ فإما عالِمٌ، أوْ مُتعلِّمٌ، أمّا غيرُ ذلكَ فغيرُ محمودٍ، روى أبو هُريرةَ رضِيَ الله عنهُ عنْ رسُولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وصَحبِه وسلَّم قولَه: "ألا إنَّ الدُّنيا ملعونةٌ ملعونٌ ما فيها، إلاَّ ذِكْرُ اللهِ وما والاهُ، وعالمٌ، أو مُتعلمٌ".

يُروى عنِ الخليفةِ هارون الرَّشيد قِصّةٌ مُعبِّرةٌ؛ فقدْ وجّهَ هارونُ الرّشيدُ دعوةً للإمامِ مالِكِ بنِ أنسٍ رحِمَهُ اللهُ؛ لِيُحَدِّثَه في قَصرِه، فقالَ الإمامُ: يا أميرَ المؤمنينَ؛ إنَّ العِلمَ يُؤتى وَلا يأتي. فأتاهُ هارونُ الرَّشيدُ إلى مَنزِله، فاستندَ مَعهُ على الجِدارِ، فقالَ الإمامُ: يا أميرَ المؤمنينَ؛ إنّ منْ إجلالِ اللهِ إجلالَ ذي الشَّيبَةِ المُسْلِمِ. فقامَ هارونُ الرَّشيد وجلسَ بينَ يدَي الإمامِ مالِكٍ. وبعدَ مُدَّةٍ قالَ الخليفةُ: يا أبا عبدِ اللهِ؛

تواضَعنا لِعلْمِكَ فانتفَعنا بهِ، وتواضعَ لنا عِلمُ سفيانَ بنِ عُيَيْنةَ فلمْ ننتَفِعْ به. حقّاً؛ إنّها قُوّةُ الحُجّةِ لا حُجّةُ القُوّةِ، فهذا عَالمٌ مُعلِّمٌ جديرٌ بالتبجيلِ والتقديرِ، وذاك حاكِمٌ مُتعلِّمٌ مُتواضعٌ مع عُلوِّ قَدرِهِ؛ فمَنْ تواضَعَ للهِ رَفعَهُ اللهُ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

مُصْطَلَحَاتٌ يَجبُ التَّمييزُ بينَها

تتطوّرُ نظرةُ المجُتمَعاتِ إلى العمليةِ التعليميةِ باستمرارٍ، فَحينَ كانَ المُعلِّمُ القديرُ – سابقاً – هُو مانحُ الإجازةِ لِطُلاّبِه، تطوَّرَ الحالُ – لاحِقاً – لِيكونَ المانِحُ مُؤسَّسةً قديرةً تعملُ بأُسُسٍ مُحدَّدةٍ.

وكانتِ الدِّراسةُ حُضوريةً ثُمَّ صارت عن بُعْدٍ، وكانَ شكْلُ الدراسةِ مُتسلْسِلاً زَمنيّاً ثُمَّ صارَ مَفتوحاً. وقد جمعتْ بعضُ الجامعاتِ القديرةِ بينَ تلك التَّطوُّراتِ. فعندَما أصابتِ المجتمعاتِ أمراضُ جنونِ البقرِ وأنفلونزا الطُّيورِ وما شابَه ذلكَ عمدتْ جامعاتٌ بريطانيةٌ إلى مُناشَدَةِ طَلَبَتِها أنْ يُتابِعوا دراساتِهم عبرَ التعليمِ الالكترونيِّ؛ لِيُقلِّلوا مِن تجمُّعاتِهم تحاشياً لعدوى تلك الأمراضِ. وكانتِ الثانويةُ العامَّةُ شرطاً لإكمالِ الدراسةِ الجامعيةِ، فانتهَجتْ بعضُ الدولِ المُتقدِّمةُ مُعادَلَةَ الخِبراتِ بشَهادةٍ ثانويةٍ، فَمَنْ عملَ عشرَ سنواتٍ مُتتاليةٍ في مهنةِ النِّجارةِ أو الحِدادةِ يُمنَحُ ثانويةً مِهنيةً، تُمكِّنُهُ مِن مُتابعةِ بعضِ الاختصاصاتِ الجامعيةِ، وهذا على سبيلِ المثالِ لا الحَصرِ.

وعُموماً؛ تحظى كُلُّ دَرجةٍ علميةٍ باسمٍ يخصُّها لِتمييزِ حامِلِها ومعرفةِ قُدراتِه لِتقديرِه، كدرجاتِ البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وهكذا. فكيفَ تتمايزُ هذهِ الدَّرجاتُ؟ وهل لِتمييزِ المُؤسَّساتِ التعليميةِ ومَناهِجِها دورٌ في ذلكَ؟

تمييزُ الدَّرجاتِ العِلميّة:

يُعتَبرُ الهدفُ مِنَ الحُصولِ على درجةِ الإجازةِ العِلميّة (البكالوريوس أو الليسانس)؛ لاكتسابِ المعلومَة (تلَّقٍ وتعلُّم)، وهذا يُشابهُ إعمارَ هرمٍ بطريقةٍ ترتيبيةٍ، بينما الحصولُ على درجةِ الأُستاذيّة (الماجستير)؛ فهدفُه القُدرةُ على تطبيقِ المَعلومةِ المُكتسَبةِ (تلقينٌ وتعليمٌ)، وهذا يُشابهُ هدمَ الهرمِ المعرفيِّ الذي أنشأتْهُ المرحلةُ السابقةُ ومن ثَمَّ إعادةُ إعمَارِه بطريقةٍ كيفيّةٍ قد تختلفُ كُليّاً عمَّا سَبَقَ، وتتمُ هذهِ المرحلةُ بإشرافِ أساتذةٍ بارعينَ، وكلَّما زَادتْ براعَتُهُم ازدادَ حاملُ هذهِ الشهادةِ تمرُّساً ومراناً، وأما الهَدفُ من الحُصولِ على دَرجةِ الدُّكتوراه (الإجازةِ العالِميَّة)؛ فهيَ القُدرةُ على ابتكارِ المَعلومةِ (إنشاءُ الأفكارِ وتطبيقُها)، وعندئذٍ يكونُ حاملُ هذهِ الشهادةِ قادراً على ترميمِ أيِّ نَقصٍ في الهرمِ المعرفيِّ، أو إنشاءِ هرمٍ جديدٍ بأسسٍ قد تخصُّه إن كانَ مُبتكراً مُجدِّداً خاصةً إذا مَا بَلغَ مَرحلةَ الاجتهادِ، فيكونُ أشبهَ بطيرٍ حُرٍّ طَليقٍ يُحلِّقُ عَالياً كالصَقرِ. ويُلحق بالاسمِ بالانكليزية أحدُ عِبارَتينِ – بحَسبِ المَدرسةِ – أوربيةً كانتْ، أم أمريكيةً Bachelore of Arts وتُختصر بـ BA أو Bachelore of Sciense وتُختصرُ بـ BS، والشيءُ نفسُه لِدرجةِ الماجستير.

ويُقال لأيِّ شَهادةٍ غيرِ تلكَ الشهاداتِ بأنّها شهادةٌ مِهنيةٌ Professional وتُصدِرُها هيئاتٌ مِهنيةٌ مُعتبَرةٌ؛ تمييزاً لخِبراتِ حاملِها، فضلاً عن كفاءتِه العِلمية؛ فللمُحاسِبُ القانونيُّ شهادةٌ مِهنيةٌ تُصدِرُها هيئةٌ مُحاسبيةٌ عالَميةٌ، أو محليةٌ،

تمنحُها لِمَنْ حَملَ شهادةً عِلميةً في المُحاسَبةِ، أو ما يُعادلُها إضافةً للعملِ في المجَالِ المُحاسَبيِّ بشَكلٍ احترافيٍّ لِفترةٍ مِن الزَّمنِ.

وعليه فإنَّ مِن يُقيّمُ السِّيَرَ الذَّاتيةَ CV يطَّلِعُ على تسلْسُلِ الشهاداتِ العِلميةِ؛ ليعلَمَ مِنها القُدراتِ العِلميةَ لحامِلِها، ثُمَّ يطَّلِعُ على الشهاداتِ المِهنيةِ لِيطَّلِعَ على قُدراتِه المِهنيةِ؛ حيثُ تشهدُ لهُ هيئاتٌ مُعتبَرةٌ في ذلكَ، فالشهادةُ العِلميةُ مُؤدَّاها: أنَّ الجامِعةَ الفُلانيةَ تشهدُ بأنَّ فُلاناً حتّى تاريخِ تخَرُّجِه قد درَسَ، وتخصَّصَ في مَجال كذا، ثمَّ بَعدَ ذلك تأتي الشهاداتُ المِهنيةُ لِتكْمِلَ القِصَّةَ؛ فقد يكونُ صاحِبُ السِّيرةِ قد عملَ بالتخصُّصِ ذاتِه، وقد يكونُ قد تحوَّلَ نحْوَ عمَلٍ آخرَ، فيُستفادُ مِن ذلكَ في عمليةِ اختيارِ المَواردِ البشريةِ بشكلٍ صحيحٍ، ومُناسبٍ.

ثمّ نشأتْ شهادةٌ تقعُ بينَ الشهاداتِ العِلميةِ، والشهاداتِ المِهنيةِ؛ وهِيَ الماجستير المِهنيّ أي Master of Business Administration واختصاراً هي MBA. وهي عِبارةٌ عن شهادةِ تخصُّصٍ للمِهنيينَ في إدارةِ الأعمالِ لأشخاصٍ قد تكونُ دِراستُهم في مرحلةِ الإجازةِ؛ طِبٌّ، أو صَيدلةٌ، أو هندسةٌ، أو أيٌّ شيءٍ آخرُ، حيثُ يدرسُ فيها مواداً أساسيةً في مجالِ الاقتصادِ، والإدارةِ، والمُحاسَبةِ بشكلٍ مُعمَّقٍ؛ كالتسويقِ، والإدارة الماليةِ، والإدارةِ الاستراتيجيةِ، وغيرِها، وتختلف الموادُ المَدرُوسةُ بحَسبَ رُؤيةِ الجامِعاتِ التي تمنحُها. أمّا الهدفُ مِن ذلكَ؛ فهو أنْ يكوَن ذلك المُختصُّ بالطِّبِّ – مَثلاً – مؤهَّلاً لإدارةِ المَشافي على سبيلِ المثالِ؛ فلا يكفيهِ دِراسةُ الطِّبِّ لإدارةِ المشافي لِدُخولِ اختصاصاتٍ أُخرى على طبيعةِ هذا العملِ؛ لذلك فإمّا أنْ يتعلَّمَ مِن مَصادرِ المَعرفةِ الصحيحةِ، أو أنّه سيتعلَّمُ بالمُمارَسةِ،

وهذا مُكلِفٌ مادِّياً وزَمنيَّاً، والمُستثمِرونَ لا يُفضِّلُونَ المُخاطَرةَ باستثماراتِهم لِقاءَ تعيينِ شخصٍ مَعروفٍ، أو مَشهورٍ طِبِّيَّاً لكنْ سِجلُّهُ الإداريُّ لا يُؤهِّلُه لِهذا الأمر.

وتُعتبَرُ مفاهيمُ سُوقِ العملِ نفسُها في كُلِّ مكانٍ؛ فالسُّوقُ صارتْ سوقاً عالَميةً؛ لذلكَ انتشرتْ هذه الشهاداتُ، وبشكلٍ واسعٍ، وصارَ الطَّلبُ عليها كبيراً؛ بلْ صارَ لها درجاتٌ أيضاً، فَدَرَجَةُ MBA تُمنَحُ لِمَنْ حملَ إجازةً جامعيةً، وحملَ شهادةَ خِبرةِ عملٍ في السُّوقِ لِمُدَّةِ ثلاثِ سنواتٍ بَعدَ دِراستِه للموادِ المُقرَّرةِ، وتقديمِه لِبحثٍ يتمُّ تقييمُه، أو مُناقشتُه، أمّا درجةُ GEMBA وهي اختصارٌ للعِبارةِ Gloal Excecutive Master of Business Administration أي ماجستير الإدارةِ المِهنيِّ العالَميِّ لِلتنفيذيينَ، وتُمنَحُ لِمَنْ حَمَلَ شهادةً جامعيةً، وحملَ شهادةَ خِبرةِ عملٍ في السُّوقِ لِمدَّةِ خمسِ سنواتٍ بَعدَ دِراستِه للموادِ المُقرَّرةِ، وتقديمِه لِبحثٍ يتمُّ تقييمُه، أو مُناقشتُه، وهي مُوجَّهةٌ لِمُديري الإداراتِ الوُسطى والعُليا. ثمَّ وُجِدتْ شهادةُ دكتوراه تنفيذيةٌ في إدارةِ الأعمالِ DBA، وهي اختصارٌ للعِبارةِ Doctorate of Business Administration، وتُمنَحُ لِمَنْ حمَلَ ماجستير مِهنيّ، وحضّرَ بحثاً مُتخصِّصاً في مَجالٍ تنفيذيٍّ إداريٍّ. وبسبب مَا أحدثهُ هذا التغييرُ في نَمَطِ الدِراسةِ، وقَبولِه الواسعِ في السُّوقِ تمّ إحداثُ شهادةٍ مُصغَّرةٍ للماجستير المِهنيِّ في الإدارةِ سُمِّيتْ mini MBA وتُمنَحُ لِمَنْ دَرسَ خمسَ موادٍ مِن الموادِ المُقرَّرةِ – دونَ حاجةٍ لِتقديمِ بحثٍ – ولا يلزمُ أنْ يسبِقَها شهادةٌ جامعيةٌ، والهدفُ مِنها؛ سدُّ

بعضِ النقصِ الحاصِلِ في مُستوياتِ بعضِ المِهنيينَ الذينَ لَمْ يحظَوا بإِكمالِ دِراساتِهم العِلمية، رغمَ تَميُّزِهم بالأداءِ، ونجاحِهم بالعملِ بشكلٍ واضحٍ.

والماجستيرُ المِهنيُّ تطلبهُ أسواقُ العملِ، وصار شيئاً مَعروفاً للجميعِ؛ حيثُ ترمِّمُ هذه الدرجةُ أساسياتِ الإدارةِ لِغيرِ المُختصِّينَ بِعلومِ الإدارةِ؛ لِيصبحَ لديهِمُ القُدرةُ على مُمارسةِ الإدارةِ؛ فالأطبَّاءُ يَحتاجُونَها لِمُمارَسةِ إدارة المشافي، والمُهندِسونَ يحتاجونَها لإِدارةِ المشاريعِ وهكذا.

أمّا الماجستيرُ العِلميُّ؛ فهو مَطلوبٌ في سُوقِ العملِ، إنّما للأعمالِ الأكثرِ خُصوصيةً؛ لِتوجُّهِه الدقيقِ، وبه يُمكنُ إكمالُ دكتوراه اختصاصية؛ فالطبيبُ الذي دَرَسَ بكالوريوس في الطِّبِّ مُؤهَّلٌ لِيُكمِلَ دِراستَهُ العِلميةَ بماجستير عِلميٍّ، ومِن ثَمّ دكتوراه علميةٍ، ولا يَصحُّ هذا الترتيبُ لِغيرِه، وكذلك المُهندِسُ، والاقتصاديُّ، والمُحامي، وغيرهُم.

ويُقالُ لِمَنْ مازالَ في مرحلَتَي الماجستير، والدكتوراه؛ أنّهُ باحثٌ حتّى ينالَ لقبَ الدُّكتوراه (العالمِيَّة).

لَقَد كانَ المُعلِّمُ أو الأستاذُ في السابقِ يُجيزُ طالبَه بِإجازةٍ يمنحُه إيّاها، ولو مُشافَهةً؛ للسّماحِ لهُ بالتَّحوُّلِ نحْوَ التطبيقِ وتعليمِ الآخَرينَ. أمّا اليومَ، فقدْ صارَ ذلك عمَلاً مؤسَّسياً؛ تتبنّاهُ مؤسَّساتٌ عِلمِيّةٌ، تُسمى مَدارسَ أو جامعات، تُرخِّصُها هيئاتٌ إداريةٌ؛ تكونُ مسؤولةً عنْ قطاعِ التربيةِ والتعليمِ؛ لِيُضفِيَ على منحِ الدّرجاتِ العِلمِيَّةِ مسؤوليةً تخضعُ لشكلٍ من أشكالِ مُحاسَبةِ المسؤولية، قال تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾ (الصَّافَّاتْ: ٢٤).

وقدْ تتدخَّلُ هيئاتٌ إداريَّةٌ؛ كالوزاراتِ في بعضِ البُلدانِ، أو هيئاتٌ عِلميّةٌ يقومُ عليها صفوةُ العُلماءِ؛ كوزارة التَّعليمِ العالي في بلدٍ مُعيَّنٍ (وطنيَّةٍ)، أو هيئاتُ على مُستوى العالَم؛ إذا لم يقتصِرْ نشاطُها على حدودٍ جُغرافيَّةٍ مُعيَّنةٍ (عالَميَّةٍ) .

وعموماً، يمكِنُ التمييزُ بينَ مُصطلَحَي (الاعترافِ) و (المُعادلَة)، سواءً كانَ ذلكَ للمؤسَّساتِ التَّعليميّةِ أو لِمناهِجِها .

تمييزُ المؤسَّسة التَّعليميَّة :

يحصلُ الاعترافُ عندَ مُصادَقةِ جِهةٍ حُكوميّةٍ تُمثِّلُ الدَّولة الصّادِرةَ منها الشّهادةُ العِلميَّةُ، ومِنْ ثمَّ جِهةٍ حُكوميّةٍ تُمثِّلُ دَولَةً أُخرى؛ فعَلى سبيلِ المثالِ، لا الحَصر؛ إنْ أصدرَتْ جامعةُ (س) المُرخَّصةُ في دولةِ (الولاياتِ المُتّحِدَةِ الأمريكية) شهادةً لِطالِبٍ درَسَ لديها، فإنّ تصديقَ الجامعةِ لِشهادةِ الخرِّيجِ – وُصولاً إلى تصديقاتِ وزارةِ الخارجيَّةِ الأمريكيَّة – يجعَلُ منها شهادةً قابلَةً للتصديقِ من دُولٍ أُخرى، قدْ يرغبُ الخرِّيجُ التَّصديقَ منها، وبمُجرَّدِ تصديقِ قُنصليَّةِ الدَّولة الأُخرى؛ فإنّها (أي الدَّولةُ الأُخرى) قد اعترَفتْ بشهادةِ جامِعةِ (س) . وعُموماً ما يكونُ الاعترافُ بالجهةِ العِلميّةِ مأذُوناً به – سواءٌ من قِبَلِ الدَّولةِ، أو الجهةِ المسؤولةِ عنِ التعليمِ العالي في بلدِها – هو أساسَ الاعترافِ بِها .

أمّا المُعادَلَةُ؛ فَيُنظَرُ إليها على مُستَوَيَينِ اثنينِ : ففي الدُّولِ التي تُسيطِرُ فيها وزاراتُ التعليمِ العالي على التعليمِ العالي؛ يُفترَضُ أن يتوجَّهَ الخرِّيجُ بشَهادتِه إلى وزارةِ التعليمِ العالي، في الدَّولةِ التي سَيعمْلُ فيها؛ لِيحصلَ على معادلَةِ شهادتِه، فإنْ تمَّ ذلكَ صارتِ الشهادةُ مُعادلَةً في تلكَ الدَّولةِ .

ويحتاجُ الخِرِّيجُ معادلةَ شهادتِه؛ عِندما يتوجَّهُ إلى العَملِ لدى جِهاتٍ تتطلَّبُ ذلكَ – كالتدريسِ في الجامعاتِ أو العَملِ في بعضِ القطاعاتِ العامَّة – أمّا العملُ في القطاعِ الخاصِّ فعادةً لا يتطلبُ مُعادلةً؛ بلْ يُكتفَى بالاعترافِ، وأحياناً لا يُتطلبُ كليهِما؛ لأنّ القطاعَ الخاصَّ يهتمُّ بالخِبراتِ والشّهاداتِ المِهنيةِ الداعِمَةِ للشّهادةِ العِلميّةِ التي يحملُها بِشَكلٍ أكبرَ.

أمّا بالنِّسبةِ للدُّولِ التي لا تُسيطِرُ فيها وزاراتُ التَّعليمِ العالي على التَّعليمِ فيها؛ فيكونُ شأنُ المُعادلَةِ مَرهوناً بمجلسِ الجامعةِ، التي تُصبِحُ بمُجرَّدِ ترخيصِها كِياناً مُستقِلاًّ، وتكونُ مَرجِعيَّتُها في سَنِّ القوانينِ التي تخصُّها مَنوطاً بمجلسِ أُمنائِها ومجلسِ جامِعَتِها.

وبعيداً عن سيطَرةِ وزاراتِ التعليمِ العالي الوطنيةِ، فإنّ تصنيفاً عالَمِيّاً يجرى سنوياً للجامعاتِ والكُليّاتِ؛ فيرتِّبُها حسبَ مستوياتِها الأكاديميَّةِ بمعيارِ جَودةِ تعليمِها، أو بمستوى ما تُقدِّمُه مِن بحوثٍ عِلميَّةٍ باستخدامِ مجموعةٍ مِن الوسائلِ الإِحصائيَّةِ.

ويُعتبَر تصنيفُ شنغهاي العالَميّ للجامِعاتِ الذي يُرتِّبُ أوَّلَ ٥٠٠ جامعةٍ الأكثر شُهْرَةً في العالَم، يليه تصنيفُ مجلَّةِ التايمز للتَّعليمِ العالي الذي يُرتِّبُ أوّلَ ١٠٠ جامعةٍ في العالَم، وهُناكَ تصنيفٌ يَعتمدُ على تقييمِ المواقعِ الالكترونيَّةِ وقياسِ أدائِها، وهوَ تصنيفُ الويبومتركس Webometrics الذي يُرتِّبُ ١٩٤٠٠ جامعةٍ ومعهدٍ حَوْلَ العالَم، وهُناكَ تصنيفاتٌ عالَمِيَّةٌ، ومَحلِّيةٍ أُخرى.

كما تتمايزُ الجامِعاتُ بعضُها عن بعضٍ بانتسابِها لهيئاتٍ عالَمِيَّةٍ مُعتبَرةٍ، والتي تتطلَّبُ عادةً شروطاً يجبُ أنْ تُحقِّقَها الجامعةُ حتّى تُقبَلَ عُضويَّتُها، ومِن تلكَ

الهيئاتِ: اتِّحادُ الجامعاتِ العربيةِ، واتِّحادُ جامعاتِ العالَمِ الإسلاميِّ، واتِّحادُ الجامعاتِ الأمريكيةِ CHEA وغيرُها، ويُعبَّرُ عن ذلكَ بالاعتماديةِ Accreditiation.

كما أنّ العلاقاتِ الأكاديميةَ التي تُجْريها الجامعاتُ مع زميلاتِها لها الأثرُ الكبيرُ في تَمَيُّزِها كالاتفاقياتِ العلميةِ، واتفاقياتِ التوأمة.

ويا للأسفِ تقومُ – أحياناً – العلاقاتُ السِّياسيَّةُ بلَعبِ دورٍ في بعضِ البلدانِ التي تُصنَّفُ بغيرِ المُتقدِّمةِ، حيثُ تبتعدُ عن الموضوعيَّةِ، والحِيادِ العِلميِّ في قَبولِ، ورفضِ جامعاتٍ ومعاهدَ مُعتبَرةٍ في دُولِها، ومُرخَّصةٍ مِن وزاراتِ التعليمِ العالي فيها.

وهناكَ دولٌ تَشترِطُ شُروطاً شكليَّةً يُمكِنُ تحقيقُها بسهولةٍ.

كما تقومُ بعضُ وزاراتِ التعليمِ العالي في بعضِ الدول بطلبِ مُعادلةِ شهاداتِ جامعاتِها عندَ رغبةِ حاملِ الشَّهادةِ للعملِ في سِلْكِ التَّدريسِ الجامعيِّ؛ فيُطلَبُ مِن حامِلِ درجةِ الدكتوراه، أو الماجستير الذي تَخرَّجَ في جامعاتِها أنْ يقومَ بتقديمِ ثبوتياتٍ كثيرةٍ؛ كشهاداتِ الدكتوراه، والماجستير حتّى شهادةِ الإعداديةِ؛ لِمُعادَلَتِها في وزارةِ التعليمِ العالي التي أصدرتْها أصلاً، وهذا غريبٌ؛ لِما في تلكَ الإجراءاتِ مِن عدمِ المَنطقيةِ والتخبُّطِ.

تمييزُ المناهجِ التعليميةِ:

تلجأُ وزاراتُ التعليمِ المُسيطرةُ على تمييزِ مناهجِ مُؤسَّساتِها التعليميةِ؛ فتطلبُ منها مَلءَ نماذجَ مُعيَّنةٍ، تُوصّفُ مناهجُها لتقييمِها وإجازتِها، أمَّا عالَمياً؛ فهُناك مؤسَّساتٌ دَوليةٌ تُقدِّم هذهِ الخِدمةَ بالطَّريقةِ نفْسِها تقريباً. مِثالُ ذلك:

جامعة ××× كلية ×××

مواصفات المقرر: ×××

البرنامج أو البرامج التي يُقدَّم مِن خلالِها المُقرَّر: برنامج ×××

المُقرَّرُ يمثل عنصرا رئيساً أو ثانويا بالنسبة للبرامج: ×××

القِسمُ العِلميُّ المسؤولُ عن البرنامج: قسم ×××

القِسمُ العِلميُّ المسؤولُ عن تدريسِ المُقرَّر: قسم ×××

السَّنةُ الدِّراسيةُ / المستوى: ×××

تاريخُ اعتمادِ توصيفِ البرنامج: ×××

(أ) البيانات الأساسية:

العنوان: ××× ××× ×××××× الكود: ×××

الساعاتُ المُعتمَدَة: ××× ساعات.

المُحاضَرَة: ××× ساعة الدروس العلمية: ×××

ساعة

ساعات الإرشاد الأكاديمي: ××× ساعة المجموع: ××× ساعة

(ب) البياناتُ المِهنيَّةُ

١) الأهدافُ العامّةُ للمُقرَّرِ:

٢) النتائجُ التعليميةُ المُستهْدَفةُ للمُقرَّر:

- الفَهمُ والمَعرِفةُ:
- المهاراتُ الذِّهنيةُ:
- المهاراتُ المهنيةُ والعملِيةُ:
- المهاراتُ العامَّةُ والمنقولةُ:

٣) المحتوَياتُ (الموضوعُ، عددُ الساعاتِ، محاضرةٌ، ساعاتُ إرشادٍ، دروسٌ /عملية)

٤) أساليبُ التعليمِ والتعلُّمِ

٥) أساليبُ تقييمِ الطَّلَبةِ

جدولُ التقييمِ

التقييم ١	الأسبوعُ مُستمِرٌ
التقييم ٢	كل أسبوعين
	النسبةُ المِئويةُ لِكُلِّ تقييمٍ
امتحانُ نصفِ العام/ الفصلُ الدراسيُّ الأوّلُ	××%
امتحانُ نِهايةِ العام/ الفصلُ الدراسيُّ الثاني	××%
الامتحانُ الشفويُّ	××%
الامتحانُ العملِّيُّ	××%
أعمالُ السَّنَةَ/ الفصلُ الدراسيُّ	××%
أنواعُ التقييمِ الأُخرى	××%
المجموعُ	١٠٠٪

٦) قائمةُ المراجعِ:

٧) الإمكاناتُ المطلوبةُ للتعليمِ والتعلُّم

مُنسِّقُ المُقرَّر: رئيسُ القِسْم:

أمّا فوائدُ التمييزِ عُموماً، فهِيَ عديدةٌ، ومِن ذلك :

– أنّه على مُستوى المُجتمعِ الإنسانيِّ؛ يرقى الناسُ في ظِلالِ العِلمِ الحقيقيِّ، وينعكسُ ذلكَ على إسعادِهِم في حياتِهم المادِّيةِ والمَعنويةِ على حَدٍّ سَواء.

– دعمُ مسيرةِ العملِ الجامعيِّ؛ سواءً للمؤسَّسةِ التعليمية، أو للطَّالبِ الذي سيدْرُسُ فيها، فإذا رَغِبَ الخرِّيجُ أنْ يُكْمِلَ دِراساتِه العُليا في جامعاتٍ غيرِ التي تخرَّجَ فيها؛ ليكسبَ مَزيداً مِن الاحتكاكِ العلميِّ والتلاقحِ الثقافيِّ فيسْبرَ مَعارِفَه ويَصقُلُها. لكنْ إذا كانتْ جامِعَتُه التي تخرَّجَ فيها مُمَيَّزةً، أو مَناهِجُها مُمَيَّزةً مِن جِهاتٍ مَعروفةٍ ومُستقِلَّةٍ؛ يَسّر ذلك عليه القَبولَ في الجامِعاتِ الأُخرى، وإلاّ فقَدْ لا يُقبَلُ، أو يتمُّ تحميلُه مواداً إضافيةً، أو يُطلَبُ منهُ دَعمُ ما كسبَهُ بامتحانٍ خاصٍّ مُكمِّلٍ؛ ففي الجامِعاتِ التي تُدرِّسُ بالانكليزية يُقدِّمُ امتحانَ GMAT أي

The Graduate Management Admission Test

والـذي يهـدفُ لـتقييمِ مـهاراتِ التحـليلِ، والـكتابـةِ، والـلفظِ، ومـهاراتِ الـقراءةِ بـالـلغةِ الإنجـليزيـةِ، أو امـتحانَ تـقييمِ الخِـرِّيـجينَ GRE أي Graduate Record Examinations، أو غـيره، وفـي تـركـيا لابُـدَّ مِـن اجـتيازِ امـتحان (يـوس - Yös) أي امـتحانِ الـطُّلابِ الأجـانـبِ Yabancı uyruklu Öğrenci Sınavı وهكذا.

لِذلكَ كُلِّه، يجب على المُؤسَّساتِ التعليميةِ أنْ تهتمَّ بأبحاثِ خرِّيجيها؛ لِمَا لِذلكَ مِن أهميةٍ كبيرةٍ على مُستقبَلِها، ولِمَا لها مِن دَورٍ في مَنحِها مزايا تنافسيةً واضحةً، ومِن جِهةٍ أُخرى على الخِرِّيجينَ الاهتمامُ بِجدَّةِ أبحاثِهم، وتفوّقِهم بها؛ لِمَا فِيها مِن دورٍ في مَنحِهم فُرصاً تنافسيةً عن غيرهم مِنْ حَمَلَةِ الدَّرجاتِ العِلميةِ؛ فضلاً عن نيلِ جامعاتِهم السُمْعَةَ الحَسَنةِ، واكتسابِها وِسامَ الفَخارِ، وتُحقِّقُ لها القيمةَ المُضافةَ.

المَبْحَثُ الثاني

مَنْهَجُ البَحْثِ العِلميِّ ومَصادِرُ المَعْرِفَةِ[1]

إنَّ المشاكلَ المعرفيّةَ التي يَفرِضُها مَجالٌ من مَجالاتِ المعرفةِ هي التي تُحدِّدُ طبيعةَ المنهجِ، وإنَّ اختلافَ تلكَ المشاكلِ المعرفيّةِ التي يُواجِهُهَا الباحثُ في مجالٍ دونَ آخرَ هُو الذي يُميِّزُ هذا المجالَ، ويُوحِي بشخصيتِهِ المُستقلة، ويُحدِّدُ طبيعةَ مَنهَجِه[2].
وبسببِ ارتباطِ المنهجِ الوثيقِ بالمشكلاتِ العمليِّةِ التي تُقدّمها مَادةُ البحث، فإنَّهُ يُعتبرُ مُتطوراً بينَ مَرحلةٍ وأُخرى مِن مَراحلِ التطورِ العمليِّ؛ لذلكَ يُمثلُ المنهجُ مادةَ بحثٍ مستمرٍ. فالمشاكلُ العمليَّةُ تختلفُ بين مَرحلةٍ وأخرى مِن تَطورِ مراحلِ العِلم الناجِمَةِ أساساً عن تَطورِ الحاجاتِ الاجتماعِيةِ التي يَليها ذلكَ العِلمُ[3].

إنَّ كَونَ المنهجِ مادةَ بحثٍ مستمرٍ يُناسبُ المناهِجَ التجريبيَّةِ؛ لكنَّهُ لا يَعني بالضرورَةِ صِحَّةَ تَصويرِهِ للمشكلاتِ العمليَّةِ بإِطلاقِه دُون ضَابطٍ واضحٍ لهُ؛ ففي ذلكَ مصلحةٌ (برغماتية) مُفرطِةٌ؛ فربَّما يأتي البحثُ العلميُّ بأدواتٍ قاتلةٍ للناسِ، ومسيئةٍ لهم، كما ذَكرْنَا عن قُنبلةِ هيرُوشيما، أو الأدويةِ التي يتمُ تجرِبَتُها على الناسِ في أفريقيَّةَ وغيرِها؛ لذلك فالقولُ بأنَّ المُشكلاتِ العمليَّةَ هيَ التي تَرسُمُ حُدودَ المنهجِ، وتحُددُ إطارَهُ هو كلامٌ قاصرٌ لا يُعبِّرُ عن حقيقةِ المنهجِ العلميِّ.

---

[1] قنطقجي، د. سامر، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، دار الرسالة ناشرون، ٢٠٠٣.

[2] Edward, Paul, The Encyclopedia of Philosophy, The MacMillan Co. & The Free Press, New York, 1967 Vol. 1, p. 339.

[3] القاضي، د. حسين، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق ١٩٨١

إنَّ لِكُلِّ مُجتمَعٍ مَدرَسَتُهُ الفِكريَّةُ التي ينهَلُ منها، ويُحَدِّدُ سُلوكَهُ بناءً على مَفاهيمِها، ومبادئها، ويتميّزُ المَنهجُ الإسلاميُّ باستقلاليَّته عن غيره، يقولُ تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (المائدة: ٤٨). كما يتميَّزُ بِشُموليَّته ونُظُمِه؛ فهو لا يترُكُ العَنانَ لإيجادِ واقعٍ عمليٍّ مَفروضٍ، ثمَّ يعمَدُ إلى تأصيلِ هذا الواقعِ، وضَبْطِهِ ضِمْنَ مَنْهَجِه؛ بلْ يرسُمُ إطاراً مَنهجيَّاً عامَّاً مُتناغِماً لِكُلِ واقعٍ ومُحتملاً؛ فالمُجتمعُ الإسلاميُّ يستمِدُّ تشريعَه من مَصدرَينِ أصلَين؛ هُما القُرآنُ الكريمُ، والسُّنَّةُ الشريفةُ. يلتزِمُ بِهِما، ولا يَسمَحُ بِخَرْقِهما؛ فهُما أساسا ثوابتِ الأُمَّةِ المُسلِمَة، ومَصدَرا التشريعِ لدَيها، وتُعتبَرُ مُخالَفَتهُما نِفاقاً، وشِركاً، وإلحاداً؛ لِكنَّهُما بِخُطوطِهما العريضةِ يسمَحان بمُرونةٍ تتيحُ للتطبيقِ العمليِّ آفاقاً واسعةً.

فما مصادرُ المعرفةِ الإسلامية؟ وما طُرقُ البَحثِ المُتَّبَعة؟ وما الثوابتُ؟ وما المُتغيِّراتُ في الشريعةِ الإسلامية؟ وُصولاً إلى تحديدِ المَنهجِ الرَّشيدِ.

مَصادرُ المَعرفةِ الإسلامية وطُرُقُ البَحث:

لقدْ خلقَ اللّٰهُ تعالى الإنسانَ، وأسكنَهُ الأرضَ لِعبادته، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦) مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ (٥٧) إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ (٥٨)﴾ (الذاريات). والمَعرفةُ هي سبيلُ تحقيقِ هذه الغاية، وهي المرحلةُ الأُولى للعلمِ، ولا تتمُّ إلاّ بأدواتٍ خاصَّة؛ كالعقلِ، والحَواسِّ؛ فالعقلُ بذاكرته، وما زوّده اللّٰهُ به مِن خصائصَ؛ هو المُحرِّكُ، والباعثُ لِعمليةِ التفكيرِ التي سُتميَّزُ بها المَعارفُ، إلاّ أنّ العقلَ، وأدواته مُنقطعانِ عن

مُحيطِه، ولنْ يتلَّمَسَ ما حولَه دونَ حواسٍّ تنقلُ له ما يَجري خارجَه؛ فالسَّمْعُ، والبَصَرُ، واللمْسُ، والشَّمُّ، والذَّوقُ كُلُّها حواسٌّ موصولةٌ بالدِّماغِ بأعصابٍ مُعقَّدةِ التركيبِ؛ مَهمَتُها نقلُ البياناتِ إلى العقلِ، أو الدِّماغِ الذي هوَ مَصدَرُ التفكيرِ، والذَّكاءِ، والذَّاكرة، والإدراك. وبتفاعُلِ البياناتِ المُدْخَلَةِ مع مَحفوظاتِ الذاكرةِ، وطِبقاً لإدراكه، ودَرجةِ ذكائه سَتتشكَّلُ المَعرفةُ. وبمُرورِ الوقتِ تزدادُ المَعارفُ وتتراكمُ؛ فمنها ما يبقى في الصُّدورِ، ومنها ما يُنقلُ إلى السُّطورِ؛ وستكونُ المَعارفُ المَخطوطةُ على الورَقِ، أو المَحفوظةُ بأيِّ وسيلةٍ أُخرى مُتاحةً للعقلِ ينهَلُ منها متى شاءَ.

وبِناءً على ذلكَ، إذا قلنا للوهْلَةِ الأُولى أنّ الكونَ المَحسوسَ هوَ مَصدَرُ المعرفةِ؛ لَتساوى بذلكَ الإنسانُ والحيوانُ؛ لاشتراكِهما بالحواسِ المَذكورةِ، وبما أنّ اللّهَ تعالى ميّزَ الإنسانَ وكَرَّمَهُ بالعقلِ؛ فإنّ التفكيرَ، والاستنباطَ هُما أداتانِ مُساعِدتانِ في عمليةِ تحليلِ البياناتِ الواردَةِ، وللوصولِ إلى قراراتٍ ذكيَّةٍ؛ سواءً اكتفى العقلُ بالاستقراءِ والتجرِبةِ، أمْ أدخلَ القياسَ، وأعمَلَ الفِكْرَ بالاستنتاجِ.

لذلك قال الحكيمُ التِّرمذيّ[1]: إنّ اللّهَ وَضَعَ في القلبِ المعرِفة، وفي الصَّدرِ عِلْم المعرفةِ، وفي الرأسِ عقْلَ المعرفِة، وفي الناصيةِ المقدورَ، وجعلَ الذِّهْن والفهْمَ والفِطنة من جُنودِ العَقل، ووَضَعَ في النفْسِ الشهوةَ وجعلَ قايدَها وسائِقَها الهَوى؛ فمَن عرفَ هذا وعملَ به فقَد أصابَ رأسَ الحبلِ الذي يُؤدِّيه إلى اللّهِ وانكشفَ له الغِطاء عندَ الداءِ.

---

[1] الترمذي، أبي عبد الله محمد بن علي بن حسن الحكيم الترمذي، كتاب ختم الأولياء، تحقيق عثمان اسماعيل يحيى، ص ٥٧، المطبعة الكاثولوكية ببيروت ١٩٤٦.

لكنَّ الكونَ المحسوسَ هوَ مَصدَرٌ ثانويٌّ للمَعرِفةِ، وهو مَخلوقٌ من قِبَلِ خالقٍ مُبْدِعٍ خبيرٍ عليمٍ. مِن هُنا نستنتجُ أنّ المَصدَرَ الأساسَ، أو الأوَّليَّ للمَعرِفةِ هو اللّهُ تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: ٣١)، ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل: ٧٨)، ثمّ أرسلَ رُسُلَهُ إلى الناسِ؛ لِتهديهِم إليهِ سُبحانَه وتعالى ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ (الشورى: ٥١).

لِذلكَ فإنَّ مَصادِرَ المَعرِفةِ الإسلاميةِ:

القُرآنُ الكريمُ والسُّنَّةُ والشَّريفةُ: وهما صُلَبُ العِلمِ، قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَـٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الروم: ٥٨)، ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ (الحشر: ٧).

الكونُ المَحسوسُ: وهو مُلَحُ العِلمِ، وقد ورَدتْ آياتٌ كثيرةٌ في سُوَرِ القُرآنِ الكريمِ تشيرُ إلى ذلكَ قال تعالى: ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لا يُؤْمِنُونَ﴾ (يونس: ١٠١)، ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (الجاثية: ٥)، ﴿لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الجاثية: ١٣)، ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ (الأعراف: ١٧٩)، ﴿لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ (النحل: ١٣).

ويَتميَّزُ القرآنُ الكريمُ بالشُّموليَّةِ؛ فهو ليسَ كتاباً يُعالِجُ عِلماً مُحدَّداً؛ "فجميعُ العُلومِ غيرُ مَوجودَةٍ في القرآنِ الكريمِ بالتصريحِ، ولكنْ موجودةٌ فيه بالقوَّةِ؛ لِما فيهِ منَ المَوازينِ القسطِ التي تفتحُ أبوابَ الحِكمةِ التي لا نِهايةَ لها"[1]، بلْ هُوَ يحوي تشريعَ اللهِ لِعبادِهِ في هذه الحياةِ الدنيا؛ فالشريعةُ الإسلاميةُ تدعو لِتحقيقِ مَصلحةِ العِبادِ، ودَرءِ المَفاسدِ عنهُم، وبذلك يقولُ الشاطبيُّ – رحِمهُ اللهُ – (ت ٧٩٠ هـ= ١٣٨٨ م): إنّ وضْعَ الشرائعِ إنّما هُوَ لِمَصالِح العِباد في العاجِلِ والآجلِ معاً[2].

والمَصادِرُ الأصليَّةُ في التَّشريعِ الإسلاميِّ هِيَ كُلٌّ مِن:

القُرآنُ الكريمُ: وهو كلامُ اللهِ تعالى الذي أنزلَهُ على رَسُولِهِ مُحمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وصَحبِهِ وسلّمَ بواسطةِ الوحي جبريلَ عليهِ السَّلامُ قالَ تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩).

وَروى عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قائلاً: إنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يقولُ: "أمَا إنّها سَتكُونُ فِتنَةٌ. قُلتُ: فمَا المَخْرَجُ مِنها يا رَسُولَ اللهِ؟ قال: كِتابُ اللهِ فِيه نبأُ مَا قبلَكُمْ، وخَبَرُ ما بَعدَكُمْ، وحُكْمُ ما بَينَكُم. هو الفَصْلُ ليسَ بالهَزْلِ؛ مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمهُ اللهُ، ومَن ابْتغَى الهُدى في غَيرِهِ أضَلَّهُ اللهُ تعالى، وهُوَ حَبْلُ اللهِ المَتين، وهُوَ الذِّكْرُ الحَكيمُ، وهُوَ الصِّراطُ المُستَقيمُ، وهُوَ الذي لا تَزيغُ بهِ الأهْواءُ، ولا تَلتَبِسُ بهِ الألْسِنَةُ، ولا يَشْبَعُ مِنْهُ العُلَماءُ، ولا يَخْلَقُ على كَثْرَةِ الرَّدِّ، ولا تَنقَضي عَجائِبُهُ. وهُوَ الذي لَمْ تَنْتَهِ الجِنُّ إذْ سَمِعَتْهُ حتّى قالوا: ﴿إنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا (١)

---

[1] الغزالي، أبي حامد، القسطاس المستقيم، تحقيق محمود بيجو، المطبعة العلمية بدمشق، ١٩٩٣، ٨٥ صفحة.

[2] الشاطبي، أبي إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية بلبنان، ١١٧١ صفحة، مجلد ١ جزء ٢ ص ٦

يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ.. ﴾ (الجن)، مَنْ قالَ بهِ صَدَقَ، ومَنْ عَمِلَ بهِ أُجِرَ، ومَنْ حَكَمَ بهِ عَدَلَ، ومَنْ دَعا إليهِ هُدِيَ إلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ"[1].

السُّنَّةُ النَّبويِّةُ الشَّريفةُ: وهِي ما صَدَرَ عَنِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وصَحبهِ وسَلَّمَ مِنْ قَولٍ، أو فِعْلٍ، أو تَقريرٍ، دَلَّ على ذلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (آل عمران: ١٣٢) وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النور: ٦٣) وقولهِ سُبْحانَهُ وتعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ (الحشر: ٧)، وقولهِ صَلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وصَحْبِهِ وسَلّمَ: "عَليكُمْ بِما عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاءِ الرَّاشِدينَ المَهْديين عَضُّوا عَليها بالنَّواجذِ"[2].

الإِجْماعُ: وهُوَ اتِّفاقُ المُجْتَهِدينَ في كُلِّ عَصرٍ على مَسألَةٍ لَيسَ فيها نَصٌّ صَريحٌ مِنَ الكِتابِ، ولا مِنَ السُّنَّةِ الشَّريفةِ، وفي ذلِكَ قولُه تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (النساء: ٥٩). وقدْ طُبِّقَ الإِجْماعُ في مَواقِفَ كَثيرةٍ؛ كإِجماعِ المُسلِمينَ على جَمْعِ القُرآنِ الكَريمِ، وعلى مُحارَبَةِ مانِعي الزَّكاةِ، وفي تَحْديدِ وَزْنِ الدِّرْهَمِ والدِّينارِ كما ذَكَرَ ابنُ خُلدونَ رحِمَهُ اللهُ تعالى.

وأمّا المَصادِرُ التَّبعِيَّةُ في التشريعِ الإِسْلامِيِّ فهِيَ كُلٌّ مِن:

[1] سنن الترمذي: ٢٨٣١

[2] سنن ابن ماجه: ٤٣

القِياسُ: وهُوَ المَصْدَرُ الذي يَعتَمِدُ العَقلَ ويَبني عليه أحكامَهُ، وهُوَ فرْعٌ مِنَ الأدلَّةِ الثلاثةِ السَّابِقَةِ لأنَّهُ يَفتَقِرُ إلى واحدٍ منها[1] . أوْ هُوَ إلحاقُ مَسألَةٍ ليسَ فيها نَصٌّ في الحُكْمِ بِمَسألَةٍ فيها نَصٌّ يَجْمَعُ بَينَهما العِلّةُ[2]؛ كَتحْريمِ المَشرُوباتِ المُسْكِرَةِ – القَديمَةِ منها والحَديثَةِ – قياساً على الخَمْرِ؛ لاتِّفاقِهِما في عِلَّةٍ واحِدَةٍ؛ وهي الإِسْكارُ. ويَدُلُّ على القياسِ قَولُ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وآلِه وصَحبِه وسلَّمَ لمُعاذٍ رضيَ اللهُ عَنهُ لمّا بَعثَهُ إلى اليَمنِ: " بمَ تقْضي إذا عَرَضَ بكَ قَضاءٌ؟ قالَ: أقضي بِكتابِ اللهِ، قالَ: فإنْ لَمْ تجَدْ في كِتابِ اللهِ؟ قالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ، قالَ: فإنْ لَمْ تجَدْ في سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ، ولا في كِتابِ اللهِ؟ قالَ: أجْتَهِدُ رأيي ولا آلُو، فَضَرَبَ رَسُولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على صَدْرِ مُعاذٍ بِيَدِه، وقالَ: الحَمْدُ للهِ الذي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللهِ لما يُرضي اللهَ ورَسُولَهُ"[3] .

الاسْتِحْسَانُ: وهُوَ عُدُولُ المجْتَهِدِ عَنْ مُقْتَضى قِياسٍ جَليٍّ إلى مُقْتَضى قِياسٍ خَفيٍّ، أو عَنْ حُكْمٍ كُلِّيٍّ إلى حُكْمٍ اسْتِثْنائيٍّ لِدليلٍ انْقَدَحَ في عَقْلِهِ رَجَّحَ لَديهِ هذا العُدُولَ[4] . ومِثالُ ذلكَ أنَّ الشَّارِعَ الحَكيمَ نَهى عنْ بَيعِ المَعدُومِ، والتَّعاقُدِ عليهِ؛ ولَكِنَّهُ رَخّصَ اسْتِحساناً في السَّلَمِ، والإِجارَةِ، والمُزارعَةِ، والمُساقاةِ، والاسْتِصْناعِ؛ وَهِيَ عُقودٌ كُلُّها .

---

[1] خروفة، علاء الدين، فلسفة التشريع الإسلامي، سلسلة محاضرات العلماء البارزين، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، ص .٤٣

[2] خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، الدار المتحدة بدمشق، ١٩٥٦، ص.٥٢

[3] مسند أحمد: ٢١٠٠٠

[4] خلاف، مرجع سابق، ص .٧٩

المَصالِحُ المُرسَلَةُ: وهِيَ التي لَمْ يَشْرَعِ الشَّارِعُ حُكْماً لِتحْقِيقها، ولَمْ يدل دليلٌ شرعِيٌّ على إلغائِها، وقد سُمِّيَتْ مُرسَلَةٌ؛ لأنَّها لَمْ تُقيَّد بدليلِ اعْتبارٍ أو إلغاءٍ[1].

وتفصيلُ ذلكَ أنَّ الحَوادِثَ تَسْتَجِدُّ في كُلِّ زمانٍ ومَكانٍ (زمكانيّ) وأنَّ نُصُوصَ الشريعةِ الغرَّاءِ لا تَستوعِبُ كلَّ ما يَحدُثُ "فالنُّصوصُ المُتناهِيَةُ لا تَستوعِبُ الوقائعَ غيرَ المُتناهيةِ[2]، وأنَّ اللهَ أرادَ لِهذهِ الشَّريعةِ أنْ تكونَ صالحِةً لِكُلِّ زَمانٍ ومَكانٍ، فلا بُدَّ إذنْ مِنْ إيجادِ أحكامٍ شَرعِيّةٍ لِتلكَ الأحداثِ والمُستَجدَّات تَدورُ في فَلَكِ النُّصوصِ، ولا تَخْرُجُ عن أهدافِها؛ وإلاّ كانتْ تلكَ الأحكامُ غيرَ شَرعِيَّةٍ، ولا مُسْتَساغَةٍ. ومثالُ المصالِحِ المُعتبَرَةِ حِفْظُ المَالِ، وقدْ شرَعَ اللهُ لِتَحقيقِ هذهِ المَصلَحةِ تَحريمَ السَّرِقَةِ، وقَطْعَ يدِ السَّارِقِ والسَّارِقَةِ، وتحريمَ المَيْسِرِ والرِّبا، ووُجوبَ الضَّمانِ على مُتْلِفِ مالِ الآخَرِ. أمّا المَصالِحُ المُلغاةُ؛ كمَصلَحَةِ المُرابي في زِيادةِ أموالِه عن طريقِ الرِّبا؛ فالأدِلَّةُ كثيرةٌ على حُرمَةِ الرِّبا، منها قولُه تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (البقرة: ٢٧٥). يقولُ العِزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ – سُلطانُ العُلماءِ – (ت ٦٦٠ هـ–١٢٦٢م): الشَّريعةُ كُلُّها مَصالِحُ؛ إمَّا درءُ مَفاسِدَ، أو جَلْبُ مَصالِحِ[3].

سَدُّ الذَّرائِعِ: وهِيَ عِبارَةٌ عَن أمْرٍ غَيرِ ممْنوعٍ لِنَفْسِه يُخافُ مِن ارتِكابِه الوقوعُ في المَمْنوعِ[4]؛ كَقولِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "لا تجُوزُ شَهادَةُ خَصْمٍ، ولا ظِنِّينٍ"[5]،

---

[1] خلاف، مرجع سابق ص ٨٤.

[2] الغزالي، المنقذ من الضلال، ص ٥.

[3] خروفة، مرجع سابق ص ٥٨ نقلا عن قواعد الأحكام ١/٢٩.

[4] خروفة، مرجع سابق ص ٦٧

[5] موطأ مالك: ١٢٠٨

وقولِه صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "لا يَحْتَكِرُ إلاّ خاطِئٌ"[1]، فالاحْتِكارُ ذَريعَةٌ للتَّضْييقِ على النّاسِ؛ وبالتالي فالاستيرادُ واجِبٌ في الضَّائِقاتِ؛ كَقولِه صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "الجَالِبُ مَرْزُوقٌ، والمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ"[2].

العُرفُ: وهُوَ ما تعارَفَ عليهِ الناسُ مِنْ قولٍ أو فِعْلٍ دُونَ أنْ يُعارِضَ نَصَّاً صَريحاً، ولِذَلكَ قِيلَ: المَعْرُوفُ عُرفاً كالمَشْرُوطِ شَرطاً، والعادَةُ شَرِيْعَةٌ مُحَكَّمَةٌ.

شَرْعُ مَنْ قَبْلَنا: إنَّ أصلَ الشَّرائِعِ السَّماويةِ كافَّةً واحِدٌ وكُلُّها عن اللهِ تعالى. لِذَلكَ فَقَد اتَّفَقَ الفُقهاءُ جَميعاً على حُجِّيَّةِ شَرْعِ مَنْ قَبْلَنا؛ فَيَحِقُّ لنا ما لَمْ يَرِدْ في شَرْعِنا ما يَنْسَخهُ. ولَمْ يُخالِفْ هذا الرّأيَ إلاّ قليلٌ[3]، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٨٣).

قَولُ الصَّحابيِّ: الصَّحابيُّ هوَ الذي التقَى رَسُولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وآمَنَ بِهِ؛ كالخُلفاءِ الرَّاشِدينَ، وعبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ، وعبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ، وغيرِهم رَضِيَ اللهُ عنهُم[4]؛ لِذَلكَ فإنَّه يُعتبَرُ حُجَّةً:

١– قولُ الصَّحابيِّ في المسألةِ التي لا تُدْرَكُ بالرَّأيِ والاجْتِهادِ.

٢– قولُ الصَّحابيِّ الذي حَصَلَ عليه الإجْماعُ. كما لا يُعتبَرُ قولُ الصَّحابيِّ حُجَّةً على غيرِه من الصَّحابةِ إذا كانَ اجْتِهاداً، ولِكُلِّ مُجْتَهِدٍ نَصيبٌ مِنَ الأجْرِ.

---

[1] مسند أحمد: ٢٥٩٨٨

[2] سنن ابن ماجه: ٢١٤٤

[3] خروفة، مرجع سابق ص ٧٩.

[4] خروفة، مرجع سابق ص ٨١.

الاسْتِصْحابُ: وهُوَ الحُكْمُ على الشيءِ بالحالِ التي كانَ عليها مِنْ قَبْلُ[1]، أو هُوَ اسْتِدامَةُ إثْباتِ ما كان ثابتاً على ما كان، أو نفيُ ما كان مَنْفيَّاً، وقدْ دَلّ على العَملِ بالاسْتِصْحابِ:

١- الشَّريعةُ: فَقَدْ ثَبَتَ بالاسْتِقراءِ أنّ أحكامَ الشريعةِ تبْقى على ما هِيَ عليهِ حتّى يَثْبُتَ دليلٌ على عكسِها.

٢- العَقلُ: فليسَ لأحدٍ أنْ يدَّعي أنّ فُلاناً مُباحٌ دَمُهُ لارْتِدادِهِ؛ إلاّ إذا قامَ الدليلُ على رِدَّتِهِ؛ لأنّ الأصلَ حُرمةُ دَمِ المُسْلِمِ[2]. ومِنَ القواعدِ التي تفرَّعتْ عن الاستصحابِ: أنّ ما ثَبَتَ بيَقينٍ لا يَزولُ إلاّ بيَقينٍ مثلِهِ، وأنّ ما يَثْبُتُ حِلُّهُ لا يَحْرُمُ إلاّ بِدليلٍ مُغيِّرٍ، أو بأمْرٍ يُغيِّرُ صِفاتِهِ، وأنّ كُلَّ ما لَمْ يَقُمْ عليهِ دليلٌ شرعيٌّ يبْقى على حُكْمِ الأصلِ. لِذَلِكَ نقولُ أنّ المُتَّهَمَ بَريءٌ حتّى تَثْبُتَ إدانَتُهُ، أو أنّ العَقْدَ شَريعةُ المُتعاقِدَينِ أو المُتعاقِدينَ؛ لأنّ الأصلَ إباحةُ العُقودِ مالمْ تُخالِفْ حُكْماً شَرعياً.

نَستنتِجُ مِمَا سَبَقَ أنّ القُرآنَ الكريمَ، والسُّنَّةَ النَّبويَّةَ الشَّريفةَ، والإجْماعَ تُعتبَرُ مَصادِرَ ثابتةً للتّشريعِ، ولِلمَعرِفةِ الإسلاميةِ. أمّا المَصادرُ الأُخْرى فهِيَ فَرْعٌ تَستَقي مِنَ الثَّوابتِ؛ فالقِياسُ، والاسْتِحْسانُ والمَصالِحُ المُرسَلَة، وسَدُّ الذَّرائعِ هيَ مَجالٌ فسيحٌ لإعمالِ العقلِ بالاستنتاجِ، أمّا العُرْفُ، وشَرْعُ مَن قَبْلَنا، وقولُ الصحابيِّ، والاستِصحابُ؛ فهِيَ تَسمحُ بالاستقراءِ؛ أي قِراءةِ الوقائعِ التاريخيةِ، واسْتِخلاصِ ما هُوَ مُفيدٌ مِنها؛ فالمَعارفِ والعُلومِ مِلْكٌ للبشريةِ جَمعاءَ.

---

[1] خلاف، مرجع سابق، ص ٩١.

[2] خروفة، مرجع سابق ص ٨٣

الثوابتُ والمُتغيِّراتُ في الشريعةِ الإسلاميةِ:

الإسلامُ خاتمُ الأديانِ، وناسخُ ما كان قَبْلَهُ منها قال تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ ﴾ (آل عمران: ١٩)، وقالَ سُبْحانَهُ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (آل عمران: ٨٥)،وقالَ جَلَّ شأنُهُ: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا ﴾ (المائدة: ٣)، والشريعةُ في اللُّغةِ هيَ الطريقُ الذي يُتوصلُ منهُ إلى الماءِ، والشريعةُ ما شَرَعَ اللهُ لِعبادِهِ من الدِّينِ، وقد شَرَعَ لَهُمْ يُشَرِّعُ لَهُمْ شَرعاً أيّ سَنّ[1].

والشريعةَ هي المَنْهَلُ العَذْبُ سَهْلُ الشُّرْبِ؛ فهِيَ شريعةٌ سَهلَةٌ مُيَسَّرَةٌ؛ كالماءِ الزُّلالِ؛ صَفاءً، وَرِقَّةً، وعُذوبَةً، ورَواءً.

وبِما أنّ الكونَ المَحسوسَ الذي نعيشُ فيهِ ينقسِمُ إلى ثوابتَ؛ كَدَورانِ الأرضِ حولَ الشمسِ، ودَورانِ القمرِ حولَ الأرضِ، وتعاقُبِ الليلِ والنهارِ، واختلافِ الفصولِ، وإلى مُتغيِّراتٍ؛ كتَحوُّلِ الجُزُرِ إلى بَرارٍ بانحسارِ الماءِ عنها، أو برارٍ تَغمُرُها المِياهُ، واصْفِرارِ الأوراقِ الخَضراءِ، وموتِ أشخاصٍ، وَوِلادةِ آخرينَ، وتَبَدُّلِ الخلايا والأنْسِجَةِ. ولا يَخرُجُ الإنسانُ عنْ غيرِهِ مِن الكائناتِ فَلدَيهِ ثوابتُ؛ فهُو يأكُلُ ويَشرَبُ، وله غرائزُ فُطِرَ عليها لا تُفارِقُهُ، ومُتغيِّراتٌ؛ فَمِزاجُهُ في تقلُّبٍ مُستمِرٍّ، وكذا سُلُوكُهُ، ولِباسُهُ، ووسائلُ انتِقالِهِ.

ولمّا كانت الشريعةَ الإسلاميةَ تَهدُفُ إلى تَحقيقِ مصالحِ الناسِ، وتستطيعُ أنْ تَحكُمَهُم في كُلِّ زمانٍ؛ فهِي الطريقُ التي تُوصِلُهُم إلى النَّجاةِ، فكانتْ كما أرادَها

[1] القرطبي، تفسير القرطبي، الجزء ٦، ص ١٣٧.

اللّهُ تعالى منها الثابتُ ومنها المُتغيِّرُ، "إنّ اللّهَ حَدَّ حُدُوداً فلا تَعْتَدُوها، وفَرَضَ فَرائِضَ فلا تُضيِّعُوها، وتَرَكَ أشْياءَ رَحْمَةً بِكُمْ فلا تَبْحَثوا عَنها"[1]. فالثابتُ هوَ ما نَصَّ عليهِ الشَّرعُ في كِتابِ اللّهِ، وسُنَّةِ رَسُولِه، وما أجْمَعَ عليهِ المُسلِمُونَ، والمُتغيِّراتُ تَكْمُنُ فيما سَكَتَ عنهُ الشرعُ للاجْتِهادِ في أحوالِ البَشرِ، ويَتغيَّرُ الاجتهادُ بِتغيُّرِ الأحوالِ ضِمْنَ نِطاقِ الثابتِ دُوْنَ مُخالَفتِه؛ فلا يَتجاوَزُه، ولا يُغيِّرُه، ولا يُعطِّلُه، ولا يَسْتَبْدِلُه، يَدَلُّ على ذلكَ حديثُ رَسُولِ اللهِ صلّى اللّهُ عليهِ وسلَّمَ: "الحَلالُ ما أحلَّ اللّهُ في كِتابِهِ، والحَرامُ ما حَرَّمَ اللّهُ في كِتابِه، وما سَكَتَ عَنْهُ؛ فَهُوَ مِمّا عَفا عَنْهُ"[2].

ولو أرادَ اللّهُ أنْ يُلْغِيَ دَوْرَ الإنسانِ؛ لأنْزلَ آياتٍ مُحْكَماتٍ تُبيِّنُ كُلَّ شيءٍ وانتهى، لَكِنَّ اللّهَ قالَ: ﴿ هُوَ الَّذي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۖ فَأَمَّا الَّذينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ ﴾ (آل عمران: ٧). وقد ذَكَرَ الإمامُ الطَّبَريُّ في تفسيرِها قائلاً: المحُكَماتُ: فإنَّهُنَ اللواتي قَدْ أُحْكِمْنَ بِالبَيانِ والتَّفْصيلِ، وأُثْبِتَتْ حُجَجُهُنَّ وأدِلَّتَهُنَ على ماجُعِلْنَ أدلَّةً عليهِ؛ مِنْ حَلالٍ وحَرامٍ، ووَعْدٍ ووَعِيدٍ، وثوابٍ وعِقابٍ، وأمرٍ وزَجْرٍ، وخَبَرٍ ومَثَلٍ، وعِظَةٍ وعِبَرٍ وما أشْبَهَ ذلكَ. ثُمَّ وَصَفَ جَلَّ ثناؤهُ هذه الآياتِ بأنَّهُنَ أُمُّ الكتابِ يعني بِذَلكَ أنَّهنَ أصلُ الكتابِ الذي فيهِ عِمادِ الدِّينِ، والفَرائضِ والحُدودِ وسائرِ ما يَحتاجُ إليهِ الخَلْقُ من

[1] رواه الدار قطني وحسنه النووي في الأربعين.
[2] سنن ابن ماجه: ٣٣٥٨

أمْرِ دِينِهِمْ وما كُلِّفُوا مِن الفَرائضِ في عاجِلِهِم وآجِلِهِم، وقالَ آخرونَ: المُحْكَماتُ مِن آيِ الكِتابِ ما لَمْ يَحتَمِلْ مِنَ التأويلِ غَيرَ وَجْهٍ واحِدٍ، والمُتشابِهُ مِنْهُ: ما احتملَ التأويلُ أوْجُهاً[1]. فالآيةُ توضحُ المجالَ الثابتَ والمُتغيِّرَ. فالجزءُ الثابتُ هُوَ مَنطقةٌ مُحدَّدةٌ لا مجالَ فيها للاجتِهادِ، فيها النصوصُ مُحْكَمَةٌ قَطعيَّةُ الثُّبوتِ وقَطْعِيَّةُ الدِّلالةِ ولا مجالَ للاجتِهادِ وهِيَ مَنطِقةٌ صَغيرةٌ لكِنّها مُهِمَّةٌ جِداًّ تُمَثِّلُ الثوابتَ الفِكريةَ والشُّعوريةَ والعَمليةَ للأُمَّةِ وتجعلُ مِنها أُمَّةً واحِدَةً في الاتِّجاهِ والغايةِ والفِكْرَةِ[2] وبِها تتوحَّدُ الأُمَّةُ وتتجسد شخصِيَّتُها وتتجلّى. فَلِكُلِّ أُمَّةٍ ثوابتُ لا تَسمحُ لأحدٍ بِمَساسِها فَضلاً عن اختراقِها وبِها يُحافِظُ المُسلِمُ على أُصولِه وقِيَمِه. أمّا الجُزءُ المُتغيِّرُ فهُوَ مَنطِقَةٌ مَفتوحةٌ فِيها الظَّنِّيَّاتُ التي تجعلُ بابَ الاجتهادِ غيرَ مُغْلَقٍ؛ فلا يَجْرُؤ أحَدٌ أو يستطيعُ أنْ يُغلِقَ باباً فَتَحَهُ اللهُ الوهّابُ، وسَنَّهُ رَسُولُهُ الخاتمُ مُحَمَّدٌ صلّى اللهُ عليهِ وآلِه وصَحْبِهِ وسلَّم ودَخَلَهُ. فالشريعةُ دُونَ اجتهادٍ تَصيرُ جامِدةً ولا تَصمدُ أمامَ تجَدُّدِ الحوادثِ وتنوُّعِ مسائلِ الحياةِ وبِهذا يبْقى المُسْلِمُ مُتطوِّراً بِمَعارِفِه، مُبْتكِراً في أفكارِهِ وأساليبِ حَياتِهِ. يُؤكِّدُ ذلكَ أنَّه حِينَ قَدِمَ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ المدينةَ المُنوَّرةَ وكانوا يُؤبِّرونَ النَّخْلَ – يُلَقِّحُونَه– فَقالَ: ما تَصنَعونَ؟ قالُوا: كُنا نَصْنَعُهُ. قال: لَعلَّكُمْ لو لَمْ تفْعَلُوا كانَ خَيراً، فَتَرَكُوهُ فَنَقَصَتْ، فَذَكَروا

---

[1] تفسير القرطبي

[2] القرضاوي، يوسف، دور الأخلاق والقيم في الاقتصاد الإسلامي، ص.٢١٢

ذَلِكَ لَهُ، فَقالَ: إنَّما أنا بَشَرٌ إذا أمَرْتُكُمْ بِشَيءٍ مِنْ دِيْنِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وإذا أمَرْتُكُمْ بِشَيءٍ مِنْ رأيٍ فإنّما أنا بَشَرٌ[1]. وفي رِوايةٍ أُخرى: أنْتُمْ أعلَمُ بأمُورِ دُنياكُمْ[2].

والنُّصوصُ الكُلِّيَّةُ في القُرآنِ الكريمِ كالآيتين ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا أَوْفُوا بالْعُقُود ﴾ (المائدة: ١) و ﴿يَا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا إذا تَدايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إلى أجَلٍ مُسَمَّىً فاكْتُبُوهُ ﴾ (البقرة: ٢٨٢) لَمْ تَذكُرا زَماناً أوْ مَكاناً مُحَدَّدَينِ ولا أيَّ نوعٍ مِنَ العُقود، هلْ هِيَ عُقودُ شِراءٍ أمْ بَيعٍ أمْ إجارةٍ أمْ مُزارَعَةٍ أمْ زَواجٍ أمْ طَلاقٍ أمْ شَراكةٍ أمْ مُعاهَدَةٍ؟.

وأُخِذَتِ القَواعدُ الكُلِّيَّةُ مِنَ النُّصوصِ الكُلِّيَّة؛ كـ "الأُمورِ بمَقاصِدِها" و "الضَّرُوراتُ تُبيْحُ المَحْظُوراتِ" لِقولِه تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ ﴾ (البقرة: ١٧٣)، ومِنْ قولهِ صلّى اللّهُ عليهِ وسلَّمَ: "إنّما الأعْمالُ بالنِّيَّات"[3] و"لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ"[4] و"المُسلِمونَ عندَ شُرُوطِهِمْ"[5]، وكُلُّ تَصرُّفٍ جَرَّ فَساداً أوْ دَفَعَ صَلاحاً فَهُوَ مَنهِيٌّ عَنْهُ، ودَرْءُ المَفاسِدِ مُقَدَّمٌ على جَلْبِ المَصالِحِ. كما تَنقَسِمُ القواعدُ الكُلِّيَّةُ إلى أُخَرَ جُزْئيَّةٍ مِثالُ ذلكَ القاعِدةُ الكُلِّيَّةُ "لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ":

- الضَّرَرُ يُزالُ أوَّلاً.
- الضَّرَرُ لا يُزالُ بِضَرَرٍ.
- الضَّرَرُ لا يُزالُ بِضَرَرٍ أكْبَرَ منْهُ.
- يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الأدْنى لِدَفْعِ الضَّرَرِ الأعلى.

[1] صحيح مسلم: ٤٣٥٧
[2] صحيح مسلم: ٤٣٥٨
[3] صحيح البخاري: ١
[4] سنن ابن ماجه: ٢٣٣٢
[5] صحيح البخاري: باب أجر السمسرة

- يُفَضَّلُ – يُقَدَّمُ – الضَّرَرُ الخاصُّ لِدَفْعِ الضَّرَرِ العامِّ.

وأجمعَ الفُقهاءُ على قاعدةِ تَغيُّرِ الفَتوى بِتَغيُّرِ الزَّمانِ والمَكانِ والعُرْفِ والحَالِ وعَمِلُوا بِذَلِكَ؛ لِذا فإنّ مَنطِقةَ المُتغيِّرات أعطَتْ سَعَةً ومُرُونةً للشريعةِ الإسلامية للتَّكيفِ مَع الوقائعِ والعُصورِ والبِيئاتِ المُختلِفةِ، ولا ولنْ تَضيقَ الشريعةُ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ، وهِيَ – كانتْ ولا زالتْ وستَظَل – حاكِمَةً على الأزمانِ لا مَحْكُومٌ عليها قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: (ويَكونَ الدِّينُ لله).

وتَفتحُ الآيةُ الكريمةُ ﴿ عَلَّمَ الإنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (العلق: ٥) الأُفُقَ واسِعاً أمامَ الناسِ للتَّعلُّمِ والتَّطوُّرِ، ويَذْكُرُ الإمامُ القُرطُبيُّ بأنَّ المَقصودَ منْ عَلّمَ، أي المُستَقْبَلَ، ويُقرُّ قولُ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "إنّ الله يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ على رأسِ كُلِّ مِائةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لهَا دِينَها"[1] بشَرعيَّةِ التَّجديدِ سواءً على يدِ فَردٍ أو مَجموعةِ أفرادٍ؛ كمَدرسةٍ فِكْريةٍ مَثلاً. وممّا يَدُلُّ على المُرونةِ أيضاً العجوزُ التي اسْتَوقَفَتِ الخليفةَ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ في إحْدى خُطَبِهِ ومَنَعَتْهُ منْ تَحديدِ المُهورِ فقالَ: "أصابَتِ امرأةٌ وأخطأَ عُمَرُ"، وتَرَكَ ذَلِكَ حَسبَ ظُروفِ كُلِّ زمانٍ ومكانٍ. كما استندَ الخليفةُ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ في عَدمِ تطبيقِ حَدِّ السَّرِقَةِ في عامِ المَجاعةِ إلى حديثِ رَسُولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "ادْرَؤوا الحُدودَ عَن المُسلِمينَ ما اسْتَطَعْتُمْ فإنْ كانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبيلَهُ فَإنّ الإمامَ لأنْ يُخْطِئَ في العَفْوِ خَيرٌ منْ أنْ يُخْطِئَ في العُقوبَةِ"[2]، وفي روايةٍ أُخْرى: "ادْرَؤوا الحُدودَ بالشُّبهاتِ"، مُراعِياً مَقاصِدَ الشريعةِ فلَمْ يَقْطَعْ يَداً سَرَقَتْ لأنّها جاعَتْ.

---

[1] سنن أبي داوود: ٣٧٤٠

[2] سنن الترمذي: ١٣٤٤

ولعَلَّ الحِكْمَةَ مِنَ الثوابتِ "أنْ لا تُعوَّدَ النَّفْسُ ما تَمِيلُ بهِ إلى الشَّرَهِ ثُمَّ يَصْعُبُ تَدارُكُها فَتعوَّدَ مِنْ أوَّلِ الأمرِ على السَّدادِ فإِنَّ ذَلكَ أهْونُ مِنْ أنْ تُدَرَّبَ على الفَسادِ ثُمَّ يَجْتَهِدُ في إعادَتِها إلى الإِصْلاحِ"[1] فلا يَنْبَغي أنْ نَتْرُكَ المُمارَسةَ تَقودُ الفِكْرَ؛ فالضَّوابِطُ مَطلُوبَةٌ وَواجِبةٌ مِنَ البَدءِ إلى الانتهاءِ. و"كلَّما ابتعَدتِ العُلومُ والتّكنولوجيا وانفصلت عن الاعتباراتِ الأخلاقيةِ والثوابتِ المُقدَّسةِ بَدَتْ نتائجُ هذا الانفصالِ كئيبةً ومُخيفةً كَما حَصَلَ ويَحَصْلُ، مَثلاً، في التَّلاعُبِ بالجِيناتِ أو في نتائجِ تلكَ الغَطْرَسَةِ العِلْمِيَّةِ؛ كقضيةِ جُنونِ البقرِ"[2].

---

[1] القرضاوي، د. يوسف، المنتقى في الترغيب والترهيب، جزء ٢، ص ٦٠٤-٦٠٣، مطبعة دار الوفاء.

[2] من خطبة ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز بشهادته في جامعة اكسفورد عام ١٩٩٣.

المَبْحَثُ الثالِثُ

فُرُوضُ مَنهَجِ البَحْثِ العِلمِيِّ

إذا كان المَنهَجُ هُو الطَّريقةُ المُنظِّمَةُ التي تحُدِّدُ الخُطواتِ التي يَجبُ أنْ تُتَّخذَ في نظامٍ مُعيَّنٍ مِنْ أجْلِ الوُصولِ إلى أهدافِ ذلِكَ المنهَجِ[1]، فإنَّ الفروضَ هي مُقدماتٌ علميةٌ تتصفُ بأنّها عامةٌ تمُثلُ نتائجَ معرفيةً مقبولةً عموماً تعملُ كأساسٍ لإطارٍ فكريٍّ يُساعدُ في بناءِ النِظامِ المعرفيِّ.

ويَختلِفُ المنهجَ باختِلافِ طبيعةِ المَسألةِ التي يُرادُ الوُصولُ إلى يقينٍ بِشأنِها[2]، ويُستدَلُّ مما سبق أنّ لِلمُسلِمينَ منهاجاً مُستقِلاًّ عنْ غيرِهِم ممّا يُوجِبُ البَحثَ عنْ هذا المَنهجِ الذي سَيُحَقِّقُ لهُمُ الغاياتِ التي أوصَاهُم بها شَرعُهُم الحَنيفُ. وينبغي ألاّ يركَنَ المُسلِمونَ إلى ما يأتيهِمْ دُونَ نِقاشٍ، قالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلاَ تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ﴾ (هود: ١١٣)، فلا يَصِحُّ أنْ يَتعارَضَ شيءٌ مع الشريعةِ الإسلاميةِ، وليسَ في ذلِكَ مُصادَرةٌ لأيِّ فِكْرَةٍ؛ بلْ قَيدٌ يَجعلُها تسيرُ ضِمْنَ أُطُرٍ صَحيحةٍ لِتصِلَ شاطِئَ المَعرِفةِ بِأمانٍ دون شطط، فالإسلامِ لا يحَجْرٌ على الفِكْرِ الأصيلِ؛ بل يَدعو للتفكرِ والتفكيرِ للوصولِ إلى الحقيقةِ باستخدامِ الاستقراءِ، وإثارةِ التساؤلات بالاستنباطِ والتجربةِ. وتشترطُ المقدماتُ التي سيأتِي ذِكرُها للشاطبيّ ضرورةَ ارتباطِ البحوثِ النظريةِ بتطبيقاتٍ

---

[1] القاضي، د. حسين، مرجع سابق، ص ٣١، بتصرف.

[2] البوطي، د. محمد سعيد، هذه مشكلاتهم، دار الفكر بدمشق، ص ١٢٢.

عـمليةٍ مـفيدةٍ تـخصُّها، ولـو تـأخَّـرَ أحـدُهُـما عَـن الآخـرِ كـما هـي الحـالُ فـي الخـيالِ العلميِّ.

هـذا وقـد قـسمَ الإمـامُ الـغَزالـيُّ (ت ٥٠٥ هـ= ١١١٢ م) الـعِلمَ إلـى: عِـلـمٍ يَـقينيٍّ، وعِلمٍ ليسَ يَقينيّاً[1]:

أوّلاً: علمٍ يَقينيٍّ:

هُو الـذي يَنكشِفُ فيه المَعلومُ انكشافاً لا يَبقى مَعهُ رَيبٌ، وليسَ فيهِ مَكانٌ للغلطِ والوَهَمِ، ولا يَتَّسِعُ القلبُ لِتقديرِ ذلِكَ، وهُو ما يَرقى إلى دَرجةِ الحَقائقِ العِلمية. وهذا مُؤدّاهُ:

– أنّ الأمانَ مِنَ الخَطأ ينبغي أنْ يكونَ مُقارِناً لليقينِ.

– أنّ الدليلَ ضِدَّهُ لا يُؤدِّي للشَّكّ بالمَعرِفةِ. والدَّليلُ في هذه الحالةِ قطعيٌّ أيّ مِنَ القُرآنِ الكَريمِ، والسُّنَّةِ النَّبويَّةِ المُطَهَّرَة.

وهذا القِسْمُ مِنَ المَنهَجِ ثابتٌ عَبْرَ الزّمانِ والمَكان (زَمكانيّ). وأورَدَ الشاطبيُّ (ت ٧٩٠ هـ– ١٣٨٨ م) ثلاثَ عَشْرَةَ مُقدِّمَةً في مُوافقاتِهِ تُشكِّلُ مُقدِّماتِ الاستِدلالِ، وفُرُوضُ البحثِ العلميِّ[2]:

– المُقدِّمةَ الأُولى: أُصولُ الفِقهِ قطعيَّةٌ، لا ظَنِّيَّةٌقالَ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحِجْر: ٩).

---

[1] الغزالي، أبي حامد، المنقذ من الضلال، تحقيق محمود بيجو، مطبعة الصبح بدمشق، ١٩٩٢. ص ٣٢-٣٣.

[2] الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج ١، الصفحات ١٩-٧٠.

- المُقدِّمةَ الثانيةَ: الأدلَّةُ المُستعمَلةُ في أصولِ الفِقهِ قطعيةٌ، عَقليةً كانتْ أوْ عادِّيةً أو سمْعيةً.

- المُقدِّمةَ الثالثةَ: الأدلَّةُ السمعيةُ لا تُفيدُ القطعَ بآحادِها؛ لِتوقُّفِها على مُقدِّماتٍ ظَنِّيَّةٍ، ويَحصلُ القَطعُ إذا تكوّنَ مِن مَجمُوعِها ما يُشبِه التواترَ المَعنويَّ.

- المُقدِّمةَ الرّابعةَ: كُلُّ مَسألةٍ مَرسومةٍ في أُصولِ الفِقهِ لا يَنبني عليها فُروعٌ فِقهيةٌ، أو آدابٌ شرعِيةٌ، أو لا تكونُ عَوناً في ذلك؛ فوضْعُها في أصولِ الفقهِ عاريةٌ، والذي يُوضحُ ذلكَ أنّ هذا العِلمَ لمْ يختصّ بإضافتِه إلى الفِقهِ إلاّ لِكونِه مُفيداً لهُ، ومحققا للاجتِهادِ فيهِ؛ فإذا لمْ يُفِدْ ذلكَ فليسَ بأصلٍ لهُ.

- المُقدِّمة الخامِسةَ: الاشتغالُ بالمَباحثِ النظريةِ التي ليسَ لها ثمَرةٌ عمليةٌ مَذمومٌ شرعاً؛ فكُلُّ مسألةٍ لا ينبني عليها عَمَلٌ فالخَوضُ فيها خَوضٌ فيما لمْ يدلّ على استِحسانِه دليلٌ شرعيٌّ، وأعني بالعَملِ عملَ القلبِ، وعَملَ الجَوارحِ مِنْ حيثُ هو مَطلوبٌ شرعاً.

- المُقدِّمة السادِسةَ: إنّ التعمُقَ في التعاريفِ والأدلَّةِ، والبُعدَ بِهما عنْ مَدارِكِ الجُمهورِ ليسَ مِنْ هدي الرَّسولِ، ولا السَّلَفِ الصّالِح.

- المُقدِّمة السابِعةَ: العِلمُ ليسَ مَقصوداً لِذاته؛ بلْ للعَملِ بهِ، حتّى العِلم باللهِ تعالى لا فَضْلَ فيهِ بدونِ العَملِ بهِ وهُو الإيمانُ.

- المُقدِّمة الثامِنةَ: العِلمُ الذي هُو العِلمُ المُعتبَرُ شرعاً، هُو العِلمُ الباعِثُ على العَملِ الذي لا يخلِّي صاحِبَهُ جارياً معَ هَواهُ كيفما كانَ؛ بلْ هُو المُقيِّدُ لِصاحِبِه بمُقتضاهُ الحامِلُ لهُ على قوانينِه طوعاً، أوْ كَرهاً.

- المُقدِّمة التاسِعةَ: مِنَ العِلمِ ما هُوَ مِن صُلْبِ العِلمِ، ومِنهُ ما هُو مُلَحُ العِلمِ، ومِنهُ ما ليسَ بصُلْبِهِ ولا مُلَحِهِ، والأوَّلُ هو الأصلُ، والمُعتمَدُ؛ وذلكَ ما كانَ قطعياً، أوْ راجِعاً لأصلٍ قطعيٍّ، والثاني ما لمْ يكنْ قطعياً، ولا راجعاً إلى أصلٍ قطعيٍّ؛ بلْ إلى ظنِّيٍّ، والثالثُ ما لمْ يرجِعْ إلى أصلٍ قطعيٍّ، ولا ظنِّيٍّ، وهذا ليسَ بعِلمٍ؛ لأنَّهُ يرجِعُ على أصلِه بالإبطالِ.
- المُقدِّمةَ العاشِرةَ: إذا تعارضَ النقلُ والعقلُ في المَسائلِ الشرعيةِ؛ فعلى شرطِ أنْ يتقدَّمَ النقلُ فيكونُ متبوعاً، ويتأخَّرَ العقلُ فيكونُ تابعاً؛ فلا يَسرَحُ العقلُ في مَجالِ النظرِ إلاّ بقدْرِ ما يُسرّحهُ النقلُ. ولولا ذلك لجَازَ إبطالُ الشريعةِ بالعقلِ، وهذا مُحالٌ باطلٌ. وعليه؛ فليسَ القياسُ مِن تصرُّفاتِ العُقولِ مَحضاً دائِماً تصرّفت فيهِ مِن تحتِ نظرِ الأدلَّةِ، وعلى حسبِ ما أعطتهُ مِن إطلاقٍ، أو تقييدٍ.
- المُقدِّمة الحاديةَ عَشرَةَ: المَطلوبُ مِنَ المُكلَّفِ تعلُّمُه هُو ما دلت عليهِ الأدلَّةُ الشرعيةُ.
- المُقدِّمة الثانية عَشرَةَ: مِنْ أنفعِ طُرُقِ العِلمِ المُوصلةِ إلى غايةِ التحقُّقِ بهِ أخذهُ عنْ أهلِه المُتحقِّقينَ بهِ على الكمالِ والتمامِ ؛ فلكُلِّ عِلمٍ رِجالُه، وكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ لَهُ .
- المُقدِّمة الثالثةَ عشرَةَ: كُلُّ مَعنىً لا يستقيمُ معَ الأصولِ الشرعيةِ، أو القواعدِ العقليةِ لا يُعتمَدُ عليهِ.

ثانياً: عِلمٌ ليسَ يقينيَّاً:

هُو ما داخَلَهُ الشَّكُّ، والشَّكُّ أو الظَّنُّ هُو بمَثابةِ أداةٍ، أو طريقةِ بَحثٍ. وهذا القِسمُ سَيُشكِّلُ مَنهجاً مُتطوِّراً بِشكلٍ مُستمرٍّ، وحيثُ أنّ المَنهجَ يجبُ أنْ يستوعِبَ مشاكلَ التطبيقِ العمليّ[1]:

(١) ففي المَنهجِ العقليِّ تُشكِّكُ الحَواسُّ بقدُراتِ العقلِ: والمَسائلُ التي لا تخْضَعُ للحِسِّ؛ وإنّما تدخُلُ في غيبِ الماضي السَّحيقِ، أو المُستقبَلِ البعيدِ، أو المَوجوداتِ الخَفيَّةِ عن حِسِّ الإنسانِ؛ كالرُّوحِ، والعقلِ، والمَلائكةِ... فإنَّ مَنهجَ الوُصولِ إلى اليقينِ العِلميِّ بشأنِها هو أحدُ شيئينِ:

- أوّلاً: الاعتمادُ على الخَبرِ الصَّادقِ وهُوَ الذي يَرقى إلى دَرجَةِ التواترِ والذي يكونُ مُنضبِطاً بقُيودِهِ وشُروطِهِ العلميةِ المَعرُوفةِ كيَقينِنا بقيامِ الثورَةِ الفرنسيةِ ويَقينِنا بوقعَةِ القادِسيةِ وبوجودِ مَعالِمَ تاريخيةٍ قائِمَةٍ في مَناطِقَ نائيةٍ ما لمْ يُتَحْ لنا أنْ نراها كَتاجِ مَحلّ في الهِندِ والأهْراماتِ في مصرَ.
- ثانياً: الاعتِمادُ على البُرهانِ العَقليِّ المُتمثِّلِ في قانونِ التلازُمِ وذَلكَ بأنْ نَفترِضَ أحدَ الاحتِمالاتِ بشأنِ هذهِ المَسألةِ الغَيبيةِ ثُمَّ نَتبينَ الآثارَ والمُستلْزماتِ العَقليةِ والطَّبيعيةِ التي لا بُدَّ أنْ تكونَ مَقرُونةً بهذا الاحتمالِ، فهلْ رأينا هذهِ الآثارَ مَوجودَةً بَعْدَ البَحْثِ والتَّفتيشِ؟ فالفرْضيةُ صَحيحةٌ.

والاحتِمالُ يُصبِحُ حَقيقةً عِلميةً، وإنْ لمْ نَعثرْ على هذهِ الآثارِ فالفَرْضيةُ باطِلةٌ، والاحتمالُ غيرُ واردٍ ؛وعندَئذٍ نَجنَحُ إلى الفرْضيةِ الثانيةِ ونُفتِّشُ عن المُستلْزماتِ والآثارِ التي لابُدَّ أنْ تَتفرَّعَ عنها.

---

[1] القاضي، مرجع سابق ص ٣١.

وهكذا فإنَّ دِراسةَ مَجموعِ الفرْضياتِ عن طريقِ ما يُسمّى بقانونِ الحَصْرِ والإِسقاطِ تُوصِلُ إلى اكتشافِ الحقيقةِ من بينِ تلكَ الفرْضياتِ ومِنْ ثَمَّ تُوصِلُ إلى اليقينِ العلميِّ بشأنِها[1] .

(٢) أمّا المَنهجُ الحِسِّيُّ أو التجْريبيُّ فالعَقلُ يُشكِّكُ بِقُدراتِ الحَواسِّ: فالمَنهجُ هو الاعتِمادُ على التجْربةِ الحِسِّيةِ فعلاً ولذا يُحيلُ القُرآنُ الكَريمُ الإنسانَ في مَعرفةِ قضايا الطبيعةِ وكُلِّ ما هُو من جِنْسِ المادَّةِ إلى هذا المَنهجِ ذاته دُونَ أنْ يُلقِّنَهُ أيَّ عِلْمٍ غَيبيٍّ أو إخبارٍ بشأنِها، فهُو يقولُ له مَثلاً عنِ الإنسانِ وتكوينِه وأجهزتِه ﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (الذاريات: ٢١ ،) ويقولُ لهُ عن الطبيعةِ وأشيائِها المَبثوثةِ مِن حوله ﴿ قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ (يونس: ١٠١) دُونَ أنْ يُحرِجَهُ فيلُومَهُ بأيِّ اعتِقادٍ في شيءٍ مِن شُؤونِهما قفزاً فوقَ المنهجِ العِلميِّ إلى ذلكَ وهُو التجْرِبةُ الاستِقرائيةُ والمُشاهَدةُ"[2] .

وصَفوةُ القولِ: إنّ قِيمةَ العِلْمِ تَكمُنُ فيما يبُثهُ مِن الطمأنينة في العَقلِ؛ ولذا فإنّ الدَلائِلَ التي تُورِثُ الظنَّ أبعدُ ما تكونُ عن تسميَتِها عِلماً. فإذا استقرَّ اليقينُ في العقلِ باتِّباعِ المنهجِ المَنطقيِّ العَقليِّ، فَقَدْ تَحَقَّقتْ لهُ القِيمةُ الذاتيةُ لِلعِلْمِ وتكامَلَتْ فيه كُلُّ خَصائِصِه ومَزاياه[3] .

---

[1] البوطي، مرجع سابق هذه مشكلاتهم، ص ١٢٣.

[2] البوطي، مرجع سابق هذه مشكلاتهم، ص ١٢٢.

[3] البوطي، مرجع سابق هذه مشكلاتهم، ص ١٢٦، بتصرف..

إنَّ الإسلامَ دينُ عَدلٍ ونِظامٍ، لِذلِكَ مِنَ الأولى أنْ يَنطلِقَ المنهجُ مِن أُصولِ الشريعةِ الغرّاءِ، ثُمَّ لا يَضيرُ أنْ يَستفيدَ مِن العُلومِ الأُخْرى، وهذا ما نجِدُهُ في استِقرائِنا لِتطبيقاتِ الفُقهاءِ. وسوفَ نُحقِّقُ هذا الهَدَفَ مِن خِلالِ المَدخلِ المِعياريِّ والسُّلوكيِّ والأخلاقيِّ والمَدخلِ التاريخيِّ الاستقرائيِّ والمَدخلِ الإيجابيِّ:

– المَدخلُ المِعياريُّ: يَسعى هذا المَدخلُ إلى تحديدِ المفاهيمِ المُنبثِقَةِ مِن الثوابتِ الشرعيةِ. وهي المفاهيمُ التي لا تتغيَّرُ عَبرَ الزَّمانِ والمكانِ (زمكاني) وهي مُستمَدَّةٌ مِن القُرآنِ والسُّنةِ والإجْماعِ في الأغلبِ.

– المَدخلُ السُّلوكيُّ الأخلاقيُّ: إنَّ نمَطَ السُّلوكِ الإنسانيِّ هُو سُلوكٌ مَحكومٌ بالقِيمِ الأخلاقيةِ التي تَقومُ على المسؤوليةِ أمامَ اللهِ تعالى أيّاً كانَ مَصدرُ الالتزامِ ذاتيَّاً من نَفْسِه، أو تعاقُديَّاً مع الآخرينَ، ممّا يَلزَمُ منهُ مُراعاةُ القِيَمِ الإنسانيةِ المُرتبِطَةِ بهذا السُّلوكِ؛ كالقَناعَةِ، والصِّدقِ، والأمانةِ، والوفاءِ، والعَدل[1]، فالإسلامُ بذلِكَ قدْ تفرَّدَ وسَبَقَ الأدبياتِ الحَديثةَ في المُوازَنةِ بينَ القيمِ الأخلاقيّةِ والمادِّيةِ بِنَظرَتِه الشُّموليةِ لِلكَونِ.

– المَدخلُ التاريخيُّ الاستقرائيُّ: يَهدفُ هذا المَدخلُ للبَحثِ عن المُمارَسةِ العَمليةِ والنظريةِ للفِكْرِ في التاريخِ والاطلاعِ عليها لإثباتِ دَرجَةِ نُضجِ هذا الفِكْرِ.

– المَدخلُ الإيجابيُّ: تسعى البُحوثُ الإيجابيةُ إلى تطويرِ نظريةٍ تُفسِّرُ السَّببَ الذي أدَّى بِبَعضِ الظواهرِ إلى أنْ تأخُذَ شكلَها الحاليَّ وتحديدَ ما إذا كانت المعاييرُ والإرشاداتُ النَّموذجيةُ يُمكِنُ تطبيقُها في الواقعِ، وكيفَ يُمكِنُ مُواءمَتُها تمشيا

---

[1] قضايا ومسائل تتعلق بمنهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة حلقات نقاشية بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، ١٩٩٧. ص ٥٢.

مع مُتطلَّباتِ التطبيقِ والمُمارَسةِ. لِذلِكَ يَهدِفُ هذا المَدخلِ لِبيانِ مَدى مُلاءمةِ المعاييرِ الموضوعةِ للمُجتمعاتِ الأُخرى لأنَّ "الحِكْمَةَ ضالَّةُ المُؤمنِ أينَما وَجدَها فَهُو أحَقُّ بها"[1]، فلا شيءَ يَمنَعُ مِن الاستِفادَةِ من عُلومِ وتجارِبِ الآخَرينَ. وطبعاً ليسَ كُلُّ عُرْفٍ مَقبولٌ شَرعاً، فالعُرْفُ قد يَضُمُّ مَفاسِدَ ومَصالِحَ ولا يُعتدُّ بالعُرْفِ إذا خالفَ مَقاصِدَ الشرعِ، فالمَصلَحَةُ في عُرْفِ الشارعِ هِيَ المُحافَظةُ على مقاصِدِ الشارعِ ولو خالفَتْ مقاصِدَ الناسِ[2]، والشارعُ قَصَدَ حِفْظَ مَصالِحِ العِبادِ عاجِلاً وآجِلاً[3].

إذنْ فإنّ المنهجَ الإسلاميَّ يلتزمُ بالثوابتِ الشرعيةِ، ويستفيدُ من العُلومِ الأُخْرى بما لا يتناقضُ مَع هذهِ الثوابتِ باستخدامِ المَناهِجِ العَقليةِ، أو التجْريبيةِ، أو كِليهما. فالمَدخلُ المِعياريُّ يُفيدُ في اقتراحِ المَفاهيمِ والفُروضِ؛ أمَّا المَدخلانِ الإيجابيُّ والاستِقرائيُّ فَيُفيدانِ في إثباتِ وبَرهَنَةِ المُحتوى التَّطبيقيِّ والعَمليِّ لِهذهِ المَفاهيمِ والافْتِراضاتِ. كما أنَّ المَدخلَ السُّلوكيَّ والأخلاقيَّ يُساعِدُ في التزامِ الأفرادِ والجَماعاتِ بالمدخلِ المِعياريِّ وانسِجامِ تطبيقاتِهِمْ مع هذا المَدخلِ الإيجابيِّ؛ وذلكَ بانْضِباطِهِمْ مِن خلالِ المُراقبةِ الذّاتيةِ التي مَصْدَرُها الخَوفُ مِن اللهِ تَعالى والمُراقَبةِ الخارِجيةِ التي مَصْدَرُها الرَّقابةُ والمُراجَعةُ الخارِجيةُ من الأطرافِ ذاتِ الاهتِمامِ.

وعليه فإنّ المَنهجَ سَيُشكِّلُ:

---

[1] سنن ابن ماجه: ٤١٥٠

[2] حسان، د. حسين حامد، فقه المصلحة وتطبيقاته المعاصرة، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، جدة ١٩٩٣، ص ١١.

[3] الشاطبي، مرجع سابق مجلد ١ جزء ٢ ص ٦.

(١) أرضيةً خِصْبةً لِلمَعارفِ العِلميةِ التي سيلْجأُ إليها الباحِثُ لإنجازِ عَمله بالشكلِ العادل.

(٢) أداةً لِضَبَطِ المَوضوعيةِ التي يَستخدِمُها في القياسِ.

(٣) الأساسَ المَنطِقيَّ والعِلميَّ لِلمفاهيمِ.

إنّ بناءَ المَنهجِ في النَّمطِ التقليدي يكونْ بَعدَ انتشارِ التجْرِبةِ والمُمارَسةِ، حيثُ تتراكَمُ المَعارِفُ والمُشاهَداتُ، ثُمَّ يكونُ التحليلُ والتفسيرُ لِهذه المَعارف، عِندئذٍ يَتبلْورُ شكلُ المَنهجِ الذي يكونُ الأساسَ الذي تُشتقُّ مِنهُ الفُروضُ، فالمَفاهيمُ وُصولاً لِلمعاييرِ والمَبادئِ.

بَينما في النَّمطِ الإسلاميِّ يكونُ المَنهجُ؛ وخاصَّةً بِقِسْمِه الثابت؛ هُو الأساسُ الذي تنطلِقُ مِنهُ التجْرِبةُ والمُمارَسةُ وتنتمي إليهِ، حيثُ تتراكمُ المَعارِفُ والمُشاهَداتُ، ثُمَّ يَكونُ التحليلُ والتفسيرُ، ثُمَّ الفُروضُ، فالمَفاهيمُ، وُصولاً للمَعاييرِ والمَبادئِ. وما يُميِّزُ النمطَ الإسلاميَّ هُو ضَبْطُ شَطَطِ العِلْمِ والعامِلينَ فيه وإبقاؤهم ضِمْنَ مِعْيارِ الحِكْمَةِ الذي ذكرْناهُ سابِقاً لِيبْقى الابتكارُ العِلْميُّ ضِمْنَ نِطاقِ القيمةِ المُضافةِ دُونَ فَسادٍ أو إفسادٍ في الأرضِ.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

أدَواتُ البَحْثِ العِلْمِيِّ

بداهةً لا يُمكِنُ تصوُّرُ شخصٍ يُعِدُّ بحثاً عِلميَّاً دونَ زادٍ مَعرِفيٍّ، وَرصيدٍ عِلمِيٍّ؛ فالأبحاثُ العِلمِيةُ عُموماً، يقومُ بِها باحِثو الدِّراساتِ العُليا مِن طَلبةِ الماجستير والدكتوراه، كمَا يقومُ بها غيرهُم – مِن أساتذةِ الجامعاتِ وأعضاءُ مراكزِ البحثِ العِلميِّ وبعضُ المُهتمِّينَ وأصحابُ الخِبراتِ – من ذوي المعارفِ الثقافيةِ الواسِعة.

ويجبُ على الباحِثِ أنْ يجعلَ تفكيرَه في حالٍ يقظةٍ مُستمرَّةٍ؛ بحثاً عن أفكارٍ تَهمُّهُ؛ فيميلَ إليها ويتفاعلَ معها؛ لأنَّ ذلكَ يجعَلُه يدورُ في فَلَكِ ما سَيكْتُبُ لاحِقاً. ويتمُّ التعبيرُ عن الانفعالِ بالقِراءةِ والمُلاحظةِ والتَّجارِبِ؛ لاستقصاءِ حقائقَ مُعيَّنةٍ، أوْ ما يُمكِنُ أنْ يكونَ مِنها، عندَئذٍ سَيتَسِمُ الباحِثُ بالتفكيرِ العميقِ والإصرارِ العِلميِّ للغَوصِ في أعماقِ الظواهرِ بحثاً عنْ لآلئَ مُضيئةٍ هي حقائِقُ يجهلُها كثيرٌ منَ الناسِ؛ بينَما يَهمُّه بيانُها وتوضيحُها لَهُم.

تلكَ اللآلئُ لابُدَّ وأنَّ جمَالَها لمْ يَسبِقْ أنْ رآهُ أحدٌ؛ فتكونَ حقائِقَ ابتكاريةً لم يَسبِقْ إليها أحدٌ، وقدْ تكونُ تصحيحاً لفكرةٍ سائدةٍ بشكلٍ خاطئٍ، أو تصحيحاً لِممارَسةٍ غيرِ سليمَةٍ، أو فيها نقصٌ نَجَمَ عن قُصورٍ سابقٍ، أو سببُه ظهورُ حقائقَ جديدةٍ يُوجِبُ تكمِيلَها، وقدْ تكونُ شرحاً لِشيءٍ مُبهمٍ غيرِ واضِحِ المَعالمِ، أو تقْييماً لحقائقَ، أو تفسيراً جَديداً لَها.

ويكونُ البحثُ العِلميُّ مُقيَّداً بنقاطٍ مُحدَّدة؛ تحتاجُ تعمُّقاً وبياناً وتوضيحاً شافياً، وليسَ سرداً لِما هوَ مَعروفٌ ومألوفٌ؛ فهذه صفةِ الكِتابِ لا البحثِ العِلميِّ. والبحثُ العلميُّ قضيةٌ مُستمرَّةٌ؛ وليستْ نهائيةً بنتائجِها، فالحقائقُ المُطلَقةُ ليستْ مِن صِفاتِ ونَتاجِ بني البَشر أبداً؛ لذلكَ قد يَستكمِلُ البحثُ أشياءَ يَستدْرِكُها؛ لِيصِلَ إلى حقائقَ، ومِن ثَمَّ قد تتلُوهُ أبحاثٌ؛ تستتبعُ تصحيحَ أوْ إكمالَ تلكَ الحقائق.

ويَشترِطُ البعضُ أنْ يكونَ البحثُ مُمْكِناً؛ فيُعلِّقونَ على قَبولِه تأكد الباحث مِن البداية على ذلك، مُبرْهِناً وجهةَ نظرِه ومدى قُدرتِه الشَّخصيَّةِ ومُثبِتاً كِفايةِ المراجعِ المُتوفِّرةِ بينَ يديه. لكنَّ البُحوثَ الإبداعيةَ والابتكاريةَ تُغايرُ هذه الشروطَ والمبادئَ؛ بلْ لا تتوقَّفُ عندَها؛ لأنّها مُحدِّدَةٌ للفِكْر، مُضيِّقةٌ عليه؛ فكَمْ بدأنا ببَحثٍ مُبهَمٍ أو بسيطٍ، ثمُّ تتالتِ الأفكارُ – إضافةً أوْ تطويراً – فخرَجَ بأشكالٍ جديدةٍ إبداعيةٍ؛ لذلكَ نجدُ بعضَ مدارسِ البحثِ العِلمِيِّ، قد أطرَّتِ الشَّكلَ العامَّ للبحثِ؛ فلابُدَّ مِنْ عُنوانٍ، ومُقدِّمَةٍ، وأهميَّةٍ، ثمَّ يُوضَعُ فصلٌ للجانبِ النَّظريِّ، وآخرُ للتجريبيِّ، أو الدِّراسةِ العَمليَّةِ، ثمَّ فَصلٌ للنتائجِ والمُناقشةِ؛ والتي تُظهِرُ جُهدَ الطالبِ، وعمَلَه، ومدى تفاعُلِه معَ بحثِه، وُصولاً لِفصلِ النّتائجِ والتَّوصيات.

إنّ هذه القوالبِ جيّدةٌ ومُفيدَةٌ، لكنَّها برأينا تَحُدُّ مِن قُدراتِ الباحثِ وتكبِتُ إبداعاتِه؛ فتُبقي نَتاجَه ضِمنَ قالَبِ ورقةِ بحثٍ ليس إلاَّ، فيصعُبُ عليه إخراجُها في كتابٍ لاحقاً، كما يُصعِّب على غيرِ المُقيّمِينَ مُطالعَتَه وقراءتَه؛ فيبْقى البحثُ ضِمنَ أدراجِ ورُفوفِ المكتباتِ لا يرى الناسُ سَطرَه، ولَا نُورَه.

إنّ خطّةَ البحثِ مَهمَّتُها؛ بيانُ أركانِه وسُبلِه وُصولاً إلى خطّةٍ، تقترِحُ فِهرساً؛ يُمثِّلُ الخُطواتِ التي سَيَسيرُ الباحثُ على ضوئها؛ وهذا شأنٌ لهُ أهميَّتُه وجَدواه.

إنّ بعضَ المدارسِ البحثيةِ تجعلُ العُنوانَ مُقدَّساً؛ فلا تسمحُ بتغييرِه أبداً، معَ إمكانِ إحداثِ تغييراتٍ في الخطةِ؛ حسْبَ سيرِ عمليةِ البحثِ، وهُناكَ مَدارسُ تجعل كليهما مقدَّساً؛ لا تسمحُ بتغييرِ أيِّ شيءٍ فيهما، وهُناكَ مدارسُ إبداعيةُ تقبَلُ بتغييرِ أيٍّ منهُما برأي المُشرِفِ المعتبَر، ولا حاجةَ لقرارٍ من المجَلِس العلمِي؛ فالمجَلسُ هو هيئةٌ (علميّةٌ، شرعيّةٌ، قانونيّةٌ) مُعتبَرةٌ بكاملِ شُروطِها؛ تصلُحُ للاختيارِ، ولاقتراحِ التعديلاتِ بما يُحقِّقُ رسالةَ وهدفَ المؤسَّسةِ العلميةِ التي يمُثِّلُونَها.

إنّ جميعَ هذهِ المدارسِ مُحقّةٌ فيما تذهبُ إليهِ؛ بشرطِ عدمِ الرُّكونِ إلى طريقةِ عملِها بشكلٍ مُستمرٍّ؛ بلْ لابُدَّ أن تُؤخذ بعين الاعتبارِ التغييراتُ المُحيطةُ، سواءً أكانتْ اعتباراتٍ بيئيةً أمْ علميةً أمْ اجتماعية؛ فمثلاً لم يتفاعلْ كثيرٌ منَ الناسِ مع أفلامِ الخيالِ العلميِّ حين ظهرتْ على الرغمِ من تكاليفِها الهائلةِ وإخراجِها الشائقِ البديعِ؛ بُحجَّةِ أنّ ذلكَ بطرٌ وترفٌ، ثمَّ ما لبثتِ الاختراعاتُ أنْ حقّقتْ ذلك الخيالَ؛ فعرضتْ بين أيدي غيرِ المُتفاعلينَ أجهزةً وأدواتٍ لا يستغنونَ عنها؛ بل يتغنَّونَ بها، وإذا بهم يتناسَونَ موقفَهُم المُعارِض أوْ غيرِ المؤيِّد الآنفِ الذِكْرِ. ولو توقّفنا قليلاً عند مَن يكتُبُ أو يعطي الأفكارَ لتلكَ الأفلامِ لوصفَنا أكثرهُم بالجُنونِ، ويبدو أنَّ هذه الصفاتِ تكونُ لازمةً ومُلازمةً؛ لتحقيق تلك الإبداعاتِ، وكما قيلَ: شعرةٌ بين العَبقريَّةِ والجُنون.

ونتوقفُ عندَ مثالٍ آخرَ هو تميُّزُ بعضِ طلبةِ الجامعاتِ في سنواتِ دراستِهم، ومنهُم مُخترِعو الكمبيوتر ونظمِ تشغيله؛ حينَ طوَّروا تلكَ الأعمالَ وحوّلوها إلى مراكزَ بحثيةٍ فاقتْ كثيراً من أعمالِ الباحثين العريقينَ، وقدّمُوا للبشرية خدماتٍ جليلةً. فهُمْ لمْ يبْدؤوا حياتَهُم البَحثيةَ بوضعِ ورقةٍ بحثيةٍ بشروطٍ مألوفةٍ، وهذا لا يعني رفضَنا للشروطِ، والمواصفاتِ العِلميةِ لكتابةِ البحثِ العِلميِّ؛ بل لا يجعَلُنا نرفضُ أيَّ طريقةٍ، أو فكرةٍ لمجُرَّدِ عدمِ مُواءمَتِها لتلكِ القواعد.

أذكرُ مرَّةً أنّي زُرتُ إحدى الجامعاتِ في جنوبِ الممْلكةِ العربيةِ السّعوديةِ؛ فقابلني دكتورُ محاسبةٍ بسؤالٍ اختباريٍّ مُفاجئٍ قائلاً: منْ فضلِكَ عرّفْ لي قضيّةَ (كذا)، فعرَّفتُ القضيةَ المعروضَة من واقعِ خِبرتي ومّما حفظتُه؛ وكنتُ حديثَ العهدِ بالدكتوراه، فتلا عليَّ شروطَ التعريفِ الجامعِ المانِع الكاملِ؛ فصَدمَني، وسألتُ نفسي: وهلْ هناكَ تعريفٌ جامعٌ لمْ يخْتلفْ عليه أحدٌ ومانعٌ وجوباً لأيٍّ خلافٍ وكاملٌ دونَ نقصٍ؟ إذنْ – لو كان الشأنُ العِلميُّ بهذه البساطةِ – لانتهى البحثُ العلميُّ ولتوقّفَ الناسُ عن الاجتهادِ؛ لكمالِ اجتهادِ غيرِهم. ويخالف هذا المنطق المقدمة السادسة التي وضعها الشاطبي كما مرّ سابقاً، وفي ذلكَ نستذكرُ مقولةَ الإمامِ مالكٍ للإمامِ أحمدَ (رحمَهُما اللّهُ تعالى): كُلٌّ يُؤخَذُ منهُ ويُرَدُّ عليه إلاّ صَاحِبُ هذا القبرِ؛ ويقصَد نبيَّ اللهِ مُحمَّداً صلّى اللّهُ عليهِ وآلهِ وصَحبِه وسلّمَ؛ لأنّه لا ينطِقُ عن الهَوى كمَا أخبرَ اللّهُ تعالى؛ فأرسى الإمامانِ رُكناً من أركانِ البحثِ العِلميِّ؛ وهو قابليتُهُ للنِّقاشِ دَوماً وباستمرارٍ، ولا يخرُجُ عنْ ذلكَ إلاّ الثوابتُ التي أتى بها القُرآنُ الكريمُ؛ وهو كلامُ اللهِ تعالى، وما سنّهُ لنا رسُولُهُ مُحمّدٌ صلّى الله

عليه وآله وصحبه وسلّم؛ مع الأخذِ بعينِ الاعتبارِ التحلّي بآدابِ البحثِ والمُناظرَةِ والحِوارِ.

وكذلك أرسَى الإمامُ الشافعيُّ – رحِمَه اللّٰهُ تعالى – رُكناً آخرَ بقولِه: رأيي صَوابٌ يحتمِلُ الخَطأ، ورأيُ غيري خطأٌ يحتمِلُ الصَّوابَ؛ فلا جمودَ في التفكيرِ، ولا حَجْرَ على الفِكرِ، ولا توقفَ عن الإبداعِ، ولا تضييقَ على الابتكارِ، ولابُدَّ مِن قَبولِ الرَّأيِ الآخرِ والتوقفِ عندهُ معَ احتمالِ خطأ وصوابِ أيٍّ منهُما.

إنّ الأفكارَ التي تدورُ وتتحرّكُ في ذِهنِ الإنسانِ تقوم بدورٍ مُهمٍّ؛ لذلكَ يُنصَحُ صاحبُها بالمُسارَعةِ إلى تدوينِها قبْلَ ضياعِها وقد قيلَ: العِلم في السُّطورِ لا في الصُّدورِ، وذلكَ بعدَ أن يستقرَّ في الصُّدورِ. كَما أن العِلمُ صَيدٌ والكِتابَةُ قيْدُه؛ والمقصودُ تثبيتُ العلمِ الموجودِ في الحِفظِ على الوَرقِ، أو غيرِه من وسائلِ الحفظِ السائدة؛ ليبْقى بعد موتِ العالِم الحافظِ؛ لذلك طُلِبَ في عهودِ الخُلفاءِ الرَّاشدينَ – رضِيَ اللّٰهُ عنهُمْ أجمعين – تدوينُ القُرآنِ الكريمِ بعدَ أنْ اشتهرَ حِفظُه في الصُّدورِ؛ نظراً لموتِ كثيرٍ مِن الحُفَّاظِ، وكذلكَ بسببِ حاجةِ نقْله إلى مُختلفِ البُلدان، إضافةً لإرسالِ كبارِ الصَّحابةِ؛ ليُفسِّرُوهُ، ويُبيِّنُوهُ، ويُحفّظوه الناسِ (رَضِيَ اللّٰهُ عنهُمْ وأرضاهُم). ثم دُوّنَ الحديثُ الشريفُ حتّى صارَ مراتبَ ودرجاتٍ يُوصَفُ بها مِن المتواترِ، والمشهورِ، والصحيحِ، والضَّعيفِ، والموضُوعِ.

إذاً يجبُ على الباحثِ أنْ يجمعَ أفكارَه التي خطَّها على قُصاصاتٍ؛ سواءٌ كانتْ نُصوصاً أو رُسوماً أو ما شابَه، فهذه القُصاصاتُ تحملُ في طيّاتها بناتِ أفكارِ صاحِبها وخُلاصةَ فِكرِه؛ قد تكونُ نواةَّ بحثِه ومُنطلقَهُ. وتُعتبَرُ القِراءةُ المُكثَّفةُ

خاصَّةً في الاتجاهِ التخصُّصيِّ أمراً مُهِمّاً؛ لِتوسيعِ المداركِ والأفهامِ؛ وذلكَ لوضعِ الأفكارِ الرئيسةِ للبحثِ؛ سواءً أكانَ تجربةً، أمْ مُقارَنةً، أمْ وُجهةَ نظرٍ، أمْ نَقْداً بنّاءً؛ مِن ناقدٍ بَصيرٍ.

الفجْوةُ البَحثيةُ[1] :

تختلفُ وُجهاتُ نظرِ الباحِثينَ حولَ فجوةِ البحثِ العلميِّ باختلافِ مَشاربِهم ومَدارسِهم. وإنَّ مآلَ البحثِ العلميِّ يكونُ بوضعِ نظريةٍ، أو اختبارِها، أو كليهما معاً. وهناكَ مَن يهتمُّ بدراسةِ وبحثِ ما هو سائدٌ من مبادئَ وقوانينَ وإجراءاتٍ، سواءً أكانَ مُسوِّغاً، أمْ مُفنِّداً، وربَّما يأتي بعدَه مَن ينتقِدُها مُفتِّشاً، أو مُنقِّباً عن حقيقةٍ مُقنِعَةٍ؛ فتُشبِعَ نَهمَه العِلمي، وذَوقَه الفنِّيَّ، وطُموحَه العالَميَّ.

فما الحقيقةُ، وما سِرُّها، وما شكلُها، وما صِفاتُها، وما أبعادُها؟

وهل هي واحدةٌ، أم تختلِفُ مِن مكانٍ لآخرَ؟ ومِن زمانٍ لآخرَ؟

وهل المُجيبُ على الاِستقصاءِ، أو المقابلَةِ الشخصيَّةِ يعلمُ الحقيقةَ بشكلٍ واضحٍ؟ أمْ أنّها تُستَشف مِن كلامِه؟ وهل الحقيقةُ قابلةٌ للتعميمِ؟

وهل للباحثِ شخصيَّتُه البحثيةُ البارِزةُ في ثنايا بحثِه؟

هل وُجهةُ نظرِه خاصَّةٌ بهِ؟ هل كانَ دورُه اختبارَ العلاقاتِ دونَ تدخُّلٍ وتأثيرٍ؟

إنّ مَن سارَ على طريقِ البحثِ العلميِّ؛ سيغُوصُ في المعارفِ؛ لِيستخرِجَ الدُّرَرَ، ويترتّبُ عليه التفكيرُ فيها، واختبارُ علاقاتِها؛ لِتفسيرِ الواقعِ مِن وُجهةِ نَظرِه؛

[1] بعض النص مقتبس من حوار مع الأستاذ باسم عليوه، بتصرف.

فيعملَ لتوضيحِه، أو قد ينأى عن ذلكَ كلِّه بالبحثِ عن مُستجِدَّاتِ الأمورِ، وما يجبُ أنْ تكونَ عليه.

وينقسِمُ أولئكَ إلى فريقينِ اثنين:

- ✦ فريقٍ مبتكرٍ مبدعٍ، يعملُ على وضعِ نظرياتٍ تفسيريةٍ جديدةٍ؛ فيضعَ فجواتٍ علميةً تُتيحُ للآخرينَ إثباتَها أو نفيَها.
- ✦ فريقٍ تجريبيٍ مُشككٍ، يهتمُّ بدراسةِ الواقعِ المُتغيرِ، وإثباتِ فعاليةِ مبادئِه وقوانينِه السائدَةِ أو عدمِها.

فإذا أضحتِ النظريةُ رأياً عامّاً؛ صارتْ أشبهَ بالعلمِ الرّاسخِ لاستقرارِها في العُقول؛ فيستشْعِرَ الناسُ عُموماً، ومُتخذو القرارِ خُصوصاً بأهمِّيتها؛ فيعمَلونَ لتحويلِها إلى مبادئَ فقوانينَ وإجراءاتٍ. ثمَّ ما يلبَثُ أنْ يأتيَ باحِثونَ يُفنِّدونَ تلكَ الإجراءاتِ والقوانينَ درْساً وتمْحيصاً.

وَيأتيَ غيرهُم لِمتابعَةِ البحثِ العِلميِّ سعياً لمزيجٍ مِن التَّطوراتِ؛ فتعودُ الكَرّةُ من جديدٍ، ويَحكُمُ ذلك سُنَّةٌ من سُنَنِ اللهِ تعالى في أرضِه؛ هي سُنَّةُ التَّدافُعِ الرّبّانيّة، يقولُ اللهُ تعالى: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ (البقرة: ٢٥١)، وذلكَ تحقيقاً لِسُنَّةِ البَقاءِ التي يُقرِّرُها تعالى؛ لإبقاءِ الأصلَحِ والأنفعِ للنّاسِ، بقوله: ﴿ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ ﴾ (الرعد: ١٧).

ويبقى الفريقانِ في سَعيهِما إلى أن يشاءَ اللهُ تعالى؛ فيكونَ منهُم التفسِيريونَ، ومنهُم الواقعيونَ.

فالتفسيريونَ يرونَ أنَّ العِلْمَ يَختلفُ من مَكانٍ لآخَرَ، ويضَعونَ فَرْضِياتهِم من بِيئَتِهِم المحُيطَةِ، فَتَجِدُ باحِثَهُمْ يَعْرِضُ سُؤالَهُ البَحثيَّ مُؤيِّداً إيَّاهُ بِدِراساتٍ سابِقَةٍ بما يُثبتُ حَداثتَه. مما يسهِمُ ببناءِ حقائِقَ جَديدةٍ فاتحاً المجَالَ لِغَيرِه لإِكْمالِ البناءِ، لذلك تُمثلُّ هذهِ المَدرسةُ بِيئةً حُرَّةً للإِبْداعِ، لأن الباحِثُ يبْني مَدرَستَهُ العِلميةَ أو الفِكْرِيةَ الخاصَّةَ بِهِ ويَعملُ لأجلِ تطويرِها. وهذا يُثبتُ كونَ الحقيقةِ غيرَ واحدةٍ.

أما الواقعيونَ فيرَونَ أنّ العلمَ واحِدٌ؛ وتتعلّقُ فرضياتُ بحثِهِم ببيئاتٍ خارجيةٍ يعمَلُون لتطبيقِها على بيئتِهم المحليّةِ؛ والباحِثُ مِنهُم تجدُه يبحَثُ عنْ فجوةٍ أغفلَها غيرُه؛ فيعملَ على مَلئِها لِيُسدَّ حاجاتِ المجتمعِ بما يَراهُ، ويجتهدُ فيه. فتَتقاعَسُ هَذهِ المَدرسةُ عن وضْعِ نَظريَّاتٍ جَديدةٍ لِتأثُّرِها بالدِّراساتِ السابِقَةِ باعتبارِها قَيْداً عليها فَتَحُدُّ حَركةَ باحثِيها الإبداعيةِ وتجْعلُ تفكيرَهُم تابعاً لِغَيرِهِم.

نَتاجُ البَحْثِ العِلميِّ:

يُنتجُ البَحثُ العِلميُّ مَجموعةَ نظرياتٍ تُشكِّلُ العِلْمَ بِمجْموعِها، يُولَدُ منها المَبادئُ التي تسيرُ عليها القوانينُ والإِجْراءاتُ الناظِمَةُ لها.

فالنظريةُ هيَ محاولةُ تفسيرِ الواقِعِ وظواهِرِه؛ لأنّها تفسيرُ ما يَعلَمُهُ الناسُ، وما لا يَعلمُونه مِن ظواهِرَ جَديدةٍ.

أمّا العِلْمُ فهُو مَجموعةُ نظرياتٍ مُتكامِلَةٍ مُترابِطَةٍ تَّم إثباتُها، فإنْ تناقضَتْ، ولَدتْ نظرياتٌ أُخرى لِتفسيرِ التناقُضِ، ولِتُسهِمَ ببناءِ مَعارِفَ أكثرَ تكامُلاً.

أمّا المَبادئ فهِي مَفاهيمُ تنبثِقُ عن العِلْمِ، أيّ أنّ النظريةَ تنتَهي بمَبادئَ يتمُّ السيرُ على هُداها، فمَبدأُ الإصلاحِ يقومُ على مُعالجَةِ الفَسادِ ومَنعِه، لِذلِكَ يَتمُّ سَنُّ قوانينَ لِمَنْعِها، ولا يكونُ ذلكَ إلاّ بتطبيقِ إجراءاتٍ تَخدمُ تلكَ القوانينَ، تحقيقاً لاتِّساقِ المَبادئِ والقوانينِ المُتناغِمَةِ وضَماناً لحُسْنِ تطبيقِ إجْراءاتِها التي هِي مَجموعةُ تدابيرَ مُتَّخَذَةٍ لأمْرٍ ما.

بناء المعايير في النمط التقليدي	بناء المعايير في النمط الإسلامي
المعايير (أو المبادئ)	المعايير (أو المبادئ)
المفاهيم	المفاهيم
الفروض	الفروض
المنهج	الجزء المتغير من المنهج (المداخل الأخرى)
التحليل والتفسير	التحليل والتفسير
تراكم المعرفة	تراكم المعرفة
التجربة والممارسة	التجربة والممارسة
	الجزء الثابت من المنهج (المدخل المعياري)

تُمثِّلُ النظريةُ والعِلْمُ والمَبادئ هَرَمَ مَصْدَرِ البَحْثِ العِلميِّ الذي يقومُ بِها الباحِثُ في مَرحَلة الدِّراساتِ العُليا بمَنهجيةٍ مُحدَّدةٍ قدْ تقومُ على:

- البحثِ الاستِقْصائيِّ لاختبارِ علاقاتٍ مِن خلالِ قياسِ مَجموعةِ مُتغيِّراتٍ تَعكِسُ مَفاهيمَ مُحدَّدةٍ.

- أوْ مِـن خِـلال دِراسـةِ حـالـةٍ مُـعيَّنةٍ، فَيسـتخدَمُ لأجْـلِ ذلـكَ بـيانـاتٌ كَـميّةٌ كاستِقصاءِ القوائمِ المالية.
- البَحثِ الكيفيِّ فَيستخدَمُ لأجْلِ ذلكَ التحليلُ الكميُّ للبحث عن علاقاتٍ رقمية بينَ الأشياءِ وقد يقيسُ اختلافاتِها إحصَائياً، أو يَعتمِدُ على إجراءِ تحليلٍ وصْفيٍّ باستخدامِ الترميزِ أو التصنيفِ لِتفسيرِ الأشياءِ بأسلُوبٍ لَفظيٍّ.

لذلك يَجِبُ على الباحثِ أنْ يُؤسِّسَ مَفاهيمَه قَبْلَ البَدءِ ببَحثه، لأنَّه يَحتاجُ مَذهباً يسيرُ على هُداه، بمَداخِلَ وصفيَّةٍ أو كميَّةٍ أو نفعيَّةٍ. فإنْ كان مَدخلُهُ وصفياً اكتفى بالوصفِ النظريِّ للظواهِرِ، وإنْ كانَ كمِّياً اعتمدَ على التحليلِ الكمِّيِّ الرِّياضيِّ والإحصائيِّ ثُمَّ يَلجَأ لتحليلِ مَقاصِده وتفسيرِها، وإنْ كانَ نفْعياً فَذلكَ يَقودُهُ إلى تحديدِ مَنافِعَ مُحدَّدةٍ. وتُعتبَرُ المداخِلُ جميعُها مُفيدةً، كما قدْ يُشرِكُ الباحِثُ أكثرَ مِن مَدخلٍ مَعاً.

تَعتمِد المَداخلُ على مَنهجَين اثنَين، استنباطيٍّ واستِقرائيٍّ، وكلاهُما منهجُ إثباتٍ، فالاستنباطيُّ أشبَهُ بجِذْعِ الشَّجَرَةِ لأنَّهُ يَنبُتُ مِن الأصلِ، بينَما أوراقُها تُمثِّلُ الاستقرائيَّ لأنَّه يُثبِتُ وُجودَها. وتُقسَمُ هذهِ المَناهجُ إلى مَناهِجَ فَرعيةٍ هي الدِّراساتُ التفسيريةُ والدِّراساتُ الإيجابيةُ:

ـ الدِّراساتُ التفسيريةُ: ونُميِّزُ بينَ نوعينِ منها:

- الدَّراساتِ التفسيريةِ الكيفيةِ: وتقومُ على المُقابلاتِ الشخصية، أو دِراسةِ حالَةٍ مُعيَّنةٍ، وهذهِ هِيَ حالُ المدرسةِ البَحثيةِ التقليديةِ البَريطانيةِ منها والأوروبيةِ، فَهَدَفُ الباحِثِ هُو فَهْمُ ظاهِرَةٍ، أو مُشكِلَةٍ، وتفْسيرُها،

ورَسمُها، ونَقلُها مِن الواقعِ لِتكونَ رَسْماً توضيحياً لُمتخذي القَرار. لِذَلِكَ ظَهَرَتْ مَدارسُ علميَّةٌ كَثيرةٌ في النَّمْذَجَةِ، ممَّا أَخْرَجَ النَّموذجَ مِن ثوبِه التقليديِّ على أنَّهُ مَجموعةٌ من العَلاقات المُختبَرة، ليكُونَ تمثيلاً للواقعِ.

ثُمَّ ظهَرتْ مَدارسُ التفكيرِ المُنظَّمِ حيثُ يستخدمُ الباحِثُ التفسيرَ مِن خلالِ فَهمِهِ للنَّصِ وللكلامِ وتفسيرُهُ للواقعِ، لِذَلِكَ يَعتقدُ الباحِثُ بِصُعوبةِ إمكانِ إعادةِ التطبيقِ، ولا يكونُ التعميمُ مَطلوباً في المَقامِ الأوّلِ، فالحَقيقةُ قدْ تكونُ مَوجودةً إذا بُحثَ الأمرُ مَعَ الخُبراءِ، أو أنّها غيرُ واضِحَةٍ يحتاجُ فيها إلى إيجادِ علاقاتٍ تُفَسِّرُ وتسوِّغُ الظواهِرَ.

- ✦ الدِّراساتُ التفسيريةُ الكَمِّيَّةُ بتَحليلٍ كيفيٍّ: يكونُ البحثُ تفسيرياً بِهَدَفِ بناءِ نَظريةٍ، ثُمَّ مُحاولَةِ فَهْمِ الأنماطِ المُختلِفةِ لِلسلوكياتِ وتَفسيرِها وتحليلِ سَبَبِ تكرارِها، وتَتمُّ دراسةُ أخطاءِ المُراجَعةِ وقياسُ أعدادِها، ثُمَّ تفسيرُها من خِلالِ المُقابلاتِ الشخصيةِ لِفَهْمِ سَبَبِ الأخطاءِ.

وهناك مَزيجٌ كبيرٌ مِن الدِّراساتِ، فالأبْحاثُ لَيستْ مَحصُورةً بالاستنباطيةِ والاستقرائيةِ، لأنَّ فَنَّ صِناعةِ العِلمِ يَحوي كثيراً مِن أساليبِ البَحثِ.

– الدِّراساتُ الإيجابيةُ: ونُمَيِّزُ بينَ نوعينِ منها:

- ✦ الدَّراساتِ الإيجابيةِ الكَمِّيَّةِ وتقومُ على الاستِقصاءِ والتحليلِ بأسلُوبٍ كَمِّيٍّ: تكونُ بوضْعِ فُروضٍ واختبارِها بأداوتِ الاستِقصاءِ، ثُمَّ تحليله باستِخدامِ برامجَ إحْصائيةٍ لاختبارِ الإطارِ (أو مَجموعةِ الفَرْضياتِ) للخُروجِ بنَموذجٍ ما. وهُنا قدْ يَقتَنِعُ الباحِثُ بأنّ الحَقيقةَ واحِدَةٌ على مُستوى العالَمِ،

أو علـى مُسـتوى الـقِطاعـاتِ، أو أنَّ الحَـقيقةَ واحِـدَةٌ عـلى مُسـتوى الـقِطاعِ أو الصناعةِ. وحيثُ أنّ الحَقيقةَ لا يعلَمُها الباحِثُ ولا المُجيبُ على الاستِقصاءِ فلا يَصِحُّ للباحِثِ أنْ يُدلي بِرأيِه بأيِّ شيءٍ سِوى التعليقِ على الاستنتاجات، وتكونُ معاييرُ جَودةِ البَحثِ بِقابليةِ إعادةِ تطبيقِه وتعميمِه في القِطاعِ المَعنيِّ أو في الدَّولَةِ.

- الدِّراساتِ الإيجابيةِ الكيفيةِ بتحليلٍ كَمِّيٍّ: يَفْرِضُ الباحِثُ فُروضاً ويَختبِرُها بِمَنْهَجيةٍ كَيفيَّةٍ، كَوضْعِ فُروضٍ واختبارِها مِن خِلالِ دِراسةِ الحالةِ، أو اختبارِها مِن خِلالِ المُقابَلاتِ الشخصيّة. وقدْ يَكونُ أسلوبُ التحليلِ كمِّيَّاً رغمَ كونِ الدِّراسةِ كيفيَّة. فمِنْ خِلالِ المُقابلاتِ الشخصيةِ يُمكِنُ وَضْعُ الجُمَلِ الدَّالَّةِ على الكَفاءةِ والأداءِ، ثُمَّ ايجادِ عَلاقةٍ بينَ الأشخاصِ الذينَ ذُكِرَ في كلامِهِم أنَّ لَديهِم كفاءةً وأداءً عالياً، ويَتمُّ التحليلُ إحصائياً كالاستِقصاءِ.

القِياسُ والقِياسُ العَقليُّ[1]:

لمّا كانتْ طُرُقُ العُلومِ والمَعارفِ والاستِشعارِ والإحْساسِ كثيرةً، بَعضُها مَحسوسٌ وبَعضُها مَعقُولٌ، وبَعضُها مِن أجناسِ العُلومِ؛ فإنّ القِياسَ يَعتبرُ طريقَ الحُدودِ. ولمّا كانَ أكثرُ مَعلوماتِ الإنسانِ مُكتسباً بطريقِ القِياسِ، وكانَ القِياسُ حُكمُهُ تارةً يكونُ صَواباً، وتارةً يكونُ خطأً، فإنّ القِياسَ هُو تأليفِ المُقدِّماتِ، واستِعمالُه هُو

[1] رسائل إخوان الصفا ـ الرسالة الرابعة عشرة: القياس البرهاني وأنواعه وكيفية تأليفه واستعماله، واستخراج نتائجه، ص ١٧٧-١٧٣، بتصرف.

استِخراجُ نتائِجها، ومُقدِّماتُ القِياسِ مَأخوذةٌ مِن المَعلوماتِ التي في أوائلِ العُقولِ، وتِلكَ المَعلوماتُ أيضاً مأخوذةٌ أوائلُها مِن طُرُقِ الحَواسِ.

فالحَواسُ تُدْرِكُ أنّ الأشخاصَ مُركَّبةٌ مِن جَواهِرَ بَسيطةٍ، في أماكِنَ مُتبايِنَةٍ، وأعراضٍ جُزئيةٍ، في مَحالَّ مُتميزِّةٍ، فكانتْ أعياناً غيرَ بعضِها. أمّا كمِّياتُها وكيفياتُها فلا تُعلَمُ على الاستِقصاءِ إلاّ بالقِياساتِ المَوضوعةِ المُركَّبة. مِثالُ ذلكَ أنّه إذا عَلِمَ الإنسانُ بالحَواسِّ أنَّ بَعْضَ الأجْسامِ ثقيلةً أو كثيرةً أو عظيمةً، فإنّه لا يُمكِنُه أنْ يَعْلَمَ كمِّيَّةَ أثقالِها إلاّ بالمِيزانِ، ولا كَثرتَها إلاّ بالكيلِ، وما شاكَلَ هَذه، وهِيَ كُلُّها مَوازينُ، ومَقاييسُ يَعلَمُ الإنسانُ بِها ما لا يُمكِنُه أنْ يَعلَمَهُ بالحَزْرِ والتَّخْمِينِ.

ويَدخُلُ الخَطأ في القِياسِ مِن وُجوهٍ ثلاثةٍ:

– أحدِها أنْ يكونَ المِقياسُ مُعْوجَّاً ناقِصاً أو زائِداً.

– والثاني أنْ يكونَ المُستعمِلُ لِلقياسِ جاهِلاً بكيفيةِ استعمالِه.

– والثالثِ أنْ يكونَ القِياسُ صَحيحاً، والمُستعْمِل عارِفاً، ولكِنْ يَقصِدُ فيُغالِطَ غِشّاً لِمأرِبٍ لَهُ.

وعلى هذا يَجري سائِرُ أحكامِ العُقلاءِ وظُنونُهُم وتَوهمُهم في الأشياءِ قبلَ البَحثِ والكَشفِ، حتَّى يَستبينَ لَهُم بَعْدَ التجْرِبةِ حَقيقةً ما كانوا يَتوهَّمُونَ. وإنّ نِسبةَ المَعلوماتِ التي يُدْرِكُها الإنسانُ بالحَواسِّ الخَمْسِ، إضافةً إلى ما يَنتجُ عنها في أوائلِ العُقولِ، كثيرة.

التَّحَرزُ مِن أخطاءِ القِياسِ:

إنّ الخَطأَ الذي يَدخلُ في القِياسِ مِن جِهةِ اعْوجاجِهِ كثيرُ الفُنونِ كَثرةً يَطولُ شَرحُها، ومِن القِياساتِ التي تُخطئ وتُصيبُ؛ القِياسُ على مَجْرى العادةِ بالأنموذجِ، وهُو قِياسُ الجُزْءِ على الكُلِّ. وشُروطُ صِحَّته أنْ يُؤخَذَ في كُلِّ عِلْمٍ وتَعلُّمٍ قِياسيٍّ مَعنيانِ مَعلومانِ، ممّا هُو في أوائلِ العُقولِ، هُما:

– هل هُوَ؟

– ما هُوَ؟

فلا يُمكِنُ أنْ يُعلَمَ مَجْهولٌ بمَجْهولٍ، ولا أنْ يُقاسَ على شيءٍ مَجْهولٍ وشَيءٍ مَعلومٍ، بلْ لابُدَّ أنْ يُؤخَذَ شَيءٌ مَعلومٌ ممّا هُو في أوائلِ العُقولِ، ثُمَّ يُقاسُ عليه سائِرُ ما يُطلَبُ بالبُرهانِ. والذي في أوائلِ العُقولِ شيئانِ اثنانِ:

– هُويَّاتُ الأشياءِ.

– ماهيّاتُها.

وذلكَ أنّ هُويّاتِ الأشياءِ تحصلُ في النفوسِ بِطَريقِ الحَواسِّ، وماهِيّاتِها بِطَريقِ الفِكْرِ والرَّويةِ والتَّمييزِ، وإذا حَصَلَتْ هُويَّاتُ المحْسُوساتِ في النَّفسِ بِطَريقِ الحَواسِّ، وماهيّاتِها بِطَريقِ الفِكْرِ والرَّويَّةِ والتَّمييزِ، سُمِّيتِ النُّفوسِ عِنْدَ ذَلكَ عاقِلَةً. والعَقلُ الإنسانيُّ، ليسَ هُو سِوى النَّفْسِ الإنسانيةِ التي صارَتْ علامَةً بالفِعْلِ بَعدَما كانتْ علامَةً بالقُوَّةِ. وإنَّما صارَتْ علامَةً بالفِعْلِ بَعدَما حَصَلَ فيها صُورُ هُويِّةِ الأشياءِ بِطَريقِ الحَواسِّ، وصُورُ ماهِيَّتِها بِطَريقِ الفِكْرِ والرَّويةِ.

المُسلَّماتُ والبَديهياتُ:

إنّ أوائِلَ العُقولِ وأوائِلِ المَعلوماتِ هِيَ ما نسمِّيها بالمُسلَّماتِ والبَديهياتِ، وهِيَ الأشياءُ التي يَعلَمُه العُقلاءُ كُلُّهُم فلا يَختلِفونَ فيها إذا تأمَّلُوها وأمْعَنوا النَّظَرَ فيها؛ وإنّما اختِلافاتُهُم تكونُ في الأشياءِ التي تُعلَمُ بِطَريقِ الاستدلالِ والقِياسِ، أمّا سَبَبُ اختِلافِهِم فيها فَكَثْرَةُ طُرُقِ وفُنُونِ المَقاييسِ وكيفيةِ استِعمالِها. وتُسمّى أوائلَ في العُقولِ لأنّهُ يَحصَلُ في نُفوسِ العُقلاءِ باستِقراءِ الأُمورِ المَحْسُوسةِ شَيئا بَعْدَ شَيءٍ، وتَصَفُّحِها جُزءاً بَعْدَ جُزْءٍ، وتأمُّلِها شَخْصاً بَعْدَ شَخْصٍ، فإذا وَجَدَوا منها أشخاصاً كثيرةً تشمَلُها صَفةٌ واحِدةٌ حَصَلَ في نُفوسِهِم بهذا الاعتبارِ؛ أنَّ كُلَّما كانَ مِنْ جِنْسِ ذلكَ الشَّخْصِ ومِن جِنْسِ ذلك الجُزءِ، فهذا حُكْمُهُ، وإنْ لم يَكونُوا يُشاهِدُونَ جَميعَ أجزاءِ ذلكَ الجِنْسِ.

قواعدُ في القِياسِ:

(١) المَعلولُ لا يُوجَدُ قَبْلَ العِلَّةِ: هذا بينٌ في أوائلِ العُقولِ، فالمَعلولُ لا يكونُ قَبْلَ العِلَّةِ، وبِسبَبِ أنَّهُما من جِنْسِ المُضافِ فَيُوجَدانِ مَعاً في الحِسِّ، وإنْ كانتْ العلّةُ قَبْلَ المَعلولِ بالعَقلِ فَرُبَّما ذَلكَ يُشكِلُ، فلا تَتبيَّنُ العِلَّةُ مِنَ المَعلولِ؛ مِثالُ ذَلكَ إذا سُئِلَ: ما عِلَّةُ طُولِ النَّهارِ في بَلَدٍ دُونَ بَلَدٍ، فيَقول: كَونُ الشَّمسِ فَوقَ الأرضِ هُناكَ زَماناً أطولَ. وإذا عَكَسَ هذهِ القَضيةَ وقِيْلَ: كُلُّ بَلَدٍ يَكونُ فيه مُكْثُ الشمسِ فَوقَ الأرضِ أكثرَ، فنَهارُهُ أطولُ، فَتَصْدُق، فيَخفى على كثيرٍ مِمَّنْ لَيستْ لَهُ بذلِكَ العِلْمِ، أيّهُما عِلَّةٌ للآخَرِ، أكَونُ الشمسِ فوقَ الأرضِ لِطُولِ النهارِ؟ أمْ طُولِ النهارِ لِكونِ الشمسِ فوقَ الأرضِ؟.

(٢) لا يَستَعمِلُ البُرهانُ الأعراضَ المُلازِمَةَ وإنّ عِلَّةَ الشيءِ مِن ذاتياتِه، وكَونَ المُقدِّمةِ كُلِّيَّةً: لا يُستَعمَلُ في البُرهانِ الأعراضُ المُلازِمةُ، لأنَّ الأعراضَ المُلازمةَ لا تُفارِقُ الأشياءَ التي هِي لازِمَةٌ لها، كما أنّ العِلَّةَ لا تُفارِقُ مَعلولَها، وذلكَ أنَّه متَى حُكِمَ على شيءٍ بأنَّه مَعلولٌ، فَقَدْ وَجَبَ أنّ لَهُ عِلَّةٌ فاعِلَةٌ لَه. والأعراضُ المُلازِمةُ، وإنْ كانتْ لا تُفارِقُ، فليستْ هِيَ فاعِلَة لَهُ. مِثالُ ذلكَ أنّ المَوتَ، وإنْ كانَ لا يُفارِق القَتلَ، فإِنَّه ليسَ لَه بِعِلَّةٍ، ولا القَتْلُ أيضاً عِلَّةٌ لِلمَوتِ ذاتيَّةٌ، إذْ قد يكونُ مَوتٌ كثيرٍ بلا قَتلٍ، فلا يكونُ مَعلولٌ بِلا عِلَةٍ. وإمّا أنْ تكونَ العِلَّةُ ذاتيةً للشيءِ، فإِنَّما مِن أجلِ أنَّه قدْ يكونُ للشيءِ الواحدِ عِلَلٌ عَرَضيةٌ، ولكِنَّها لا تكونُ مُستَمِرَّةً في جميعِ أنواعِ ذلكَ الجِنْسِ، ولا جميعِ أشخاصِ النوعِ، كالقتْلِ الذي هُو عِلَّةٌ عَرَضيةٌ لِلموتِ غيرُ مُستَمِرَّةٍ في جميعِ أنواعِه، ولكنْ تحتاجُ أنْ تكونَ العِلَّةَ ذاتيةٌ، حتّى تكونَ القضيةُ صادِقةً قَبْلَ العَكْسِ وبَعْدَهُ، كَقولِكَ: كُلُّ ذي لَونٍ فهُو جِسْمٌ، فإِذا عَكَسْتَه وقُلْتَ: وكُلُّ جِسْمٍ فهُو ذُو لَونٍ، لأنَّه لا يُوجَدُ شيءٌ ذُو لَونٍ إلاّ وهُو جِسْمٌ، فإِذا الجِسْمُ عِلَّةٌ ذاتيةٌ لِذي اللونِ.

أمّا أنْ تكونَ المُقدِّمةُ كُلِّيَّةً، فمِنْ أجْلِ أنَّ المُقدِّماتِ الجُزئيةَ لا تكونُ نتائجُها ضَروريةً ولكِنْ مُمْكِنَة، كَقَولِكَ: زَيْدٌ كاتِبٌ، وبَعضُ الكُتَّابِ وَزيرٌ، فيُمكِنُ أنْ يكونَ زيدٌ وَزيراً، وأمّا إذا قيلَ: كُلُّ كاتبٍ فَهُو يَقْرأ، وزَيْدٌ كاتِبٌ، فإِذا زَيْدٌ بالضَّرورةِ قارِئٌ.

(٣) الحُكْمُ بالصِّفاتِ الذَّاتيةِ: أنْ يكونَ المَحمولُ في المَوضوعِ كَوناً أوَّلِيَّاً، فالمَوضوعاتُ على نَوعينِ: مِنها أوَّليات، ومِنها ثوانٍ، مِثالُ ذَلِكَ: كونُ ثلاثِ زوايا في كُلِّ مُثلَّثٍ أمْراً أوَّليَّاً لأنَّها الصُّورةُ المُقوِّمَةُ لَهُ، أمّا أنْ تكونَ الزَّوايا حادَّةً أو قائمةً

أو مُنفَرِجةً فهُو أمْرٌ ثانٍ. فَقَدْ استَبانَ أنّه لا يُستعملُ في القِياسِ البُرهانيِّ إلاَّ الصِّفاتِ الذاتيةَ الجَوهريةَ، وهِيَ الصُّورَةُ الُمقوِّمةُ للشيءِ، وبِها يكونُ ذلِكَ الحُكْمُ المَطلوبُ الذي يَخرُجُ في النتيجةِ الصَّادِقة.

والصفاتُ الذاتيةُ الجوهريةُ ثلاثةُ أقسامٍ: جِنسيةٍ ونوعيةٍ وشخصيةٍ، وكُلُّ صفةٍ جنسيةٍ تَصدقُ عندَ الوصفِ على جميعِ أنواعِ ذلكَ الجِنسِ ضَرورةً. وكُلُّ صِفةٍ نوعيةٍ تَصدُقُ على جميعِ أشخاصِ ذلكَ النوعِ عندَ الوصفِ لها. فهَذه الصفاتُ هِيَ التي تَخرجُ في النتيجةِ صادِقةً، لِذلِكَ تُستعملُ في البُرهانِ ويُحكَمُ بِها. أمّا الصفاتُ الشخصيةُ فإنّه ليسَ مِن الضرورةِ أنْ تَصدُقَ على جميعِ النوعِ، ولا كُلُّ صِفةٍ نوعيةٍ تصدقُ على جميعِ الجِنسِ، فلا تُستعملُ في البُرهانِ، ولا يُحكَمُ بِها حُكْمٌ حَتميٌّ، ولا تُستعمَلُ للحُكْمِ اليقينيِّ.

إنّ الحُكماءَ والفلاسِفَةَ ما وضَعوا القياسَ البُرهانيَّ إلاّ لِيعلَمُوا به الأشياءِ التي لا تُعلَمُ إلاّ بالقِياسِ، وهِيَ الأشياءُ التي لا يُمكِنُ أنْ تُعلَمَ بالحِسِّ ولا بأوائلِ العُقول، بلْ بِطَريقِ الاستِدلالِ وهُوَ الُمسمّى البُرهانُ. فَلِكُلِّ صِناعةٍ أهلُها، ولأهْلِ كُلِّ صِناعةٍ أُصولٌ في صِناعَتهِم، هُم مُتَّفِقونَ عليها، وأوائلُ في عُلومِهِم لا يَختلِفُونَ فيها، لأنَّ أوائلَ كُلِ صِناعةٍ مأخُوذةٌ مِن صِناعةٍ أُخرى قَبْلَها في الترتيب. وصِناعةُ البُرهانِ نَوعانِ: وأوائلُ صِناعةِ البُرهانِ مأخُوذةٌ مِمّا في بِدايةِ العُقولِ، وأنَّ التي في بِدايةِ العُقولِ مأخُوذةٌ أوائِلُها مِن طَريقِ الحَواسِّ.

المقاصِدُ التي ينبغي اعتِمادُها بالتأليفِ وإلغاءِ ما سِواها[1] :

إنّ الناسَ حصَروا مقاصِدَ التآليفِ التي ينبغي اعتمادِها وإلغاءَ ما سِواها؛ فعَدُّوها سبعةً :

١ . **أوّلها : ابتكارُ ما لم يُسْبَق** : استنباطُ العِلم بمَوضُوعِه وتقسيمِ أبوابِه وفُصولِه وتتبُّعِ مسائلِه، أو استنباطِ مسائِل ومباحثَ تعرضُ للعالِم المحقِّقَ ويَحرصُ على إيصالِه بِغَيرِه؛ لِتَعُمَّ المنفعةُ بِهِ فيودع ذلكَ بالكتاب في المصحفِ؛ لعلَّ المتأخِّر يظهرُ على تلك الفائدة، كما وَقَعَ في الأصولِ في الفقه؛ فقَد تكلَّم الشافعي أوّلاً في الأدلَّةِ الشرعيةِ اللفظيّة ولخصَّها (وأصَّلها كِتابةً)، ثمَّ جاء الحنفيّة فاستنبطوا مسائِلَ القياسِ واستوعبُوها، وانتفعَ بذلكَ مَن بَعدَهُم إلى الآن .

٢ . **وثانيها : شرحُ المستغْلَق** : أن يقفَ على كلام الأوَّلِينَ وتآليفِهم فيجدُها مُستغْلقةً على الأفهامِ ويفتح اللّهُ له في فهمِها فيحرصَ على إبانةِ ذلك لِغَيره ممّن عساهُ يستغلقُ عليه؛ لتصلَ الفائدةُ لِمستحقِّها . وهذه طريقةُ البيانِ لكُتبِ المعقولِ والمنقول، وهو فصلٌ شريقٌ .

٣ . **وثالثُها : تصحيحُ الخطأِ في كلامِ المتقدِّم** : أن يعثرَ المتأخِّرُ على غَلطٍ أو خطأٍ في كلامِ المتقدِّمينَ ممَّن اشتهرَ فضلُه وبَعُدُ في الإفادةِ صيتهُ، ويستوثقُ في ذلك بالبرهانِ الواضحِ الذي لا مدخلَ للشكِّ فيه؛ فيحرصَ على إيصالِ ذلك لِمن بعدَهُ؛ إذ قد تعذَّرَ محوُهُ ونزعُه بانتشارِ التآليفِ في الآفاقِ والأعصار، وشُهرَة المؤلِّفِ ووثوقِ الناسِ بمعارفِه؛ فيودعَ ذلك الكتابَ لِيقفَ على بيانِ ذلك .

---

[1] ابن خلدون، **المقدمة**، الفصل الخامس والثلاثين.

٤ . و**رابِعُها** : **إتمامُ الناقصِ**: أن يكونَ الفنُّ الواحِد قد نقَصَتْ منه مسائلُ أو فصول بحسبِ انقسامِ موضُوعه فيقصدَ المطلّع على ذلك أن يتمِّمَ ما نقصَ مِن تلك المسائلِ؛ لِيُكمِّلَ الفنَّ بكمالِ مَسائلِه وفُصولِه، ولا يبقى للنقصِ فيه مجالٌ .

٥ . و**خامِسُها** : **ترتيبُ المختلطِ**: أن تكونَ مسائِلُ العِلْمِ قد وقعَتْ غيرَ مرتَّبةٍ في أبوابِها ولا منتظمةٍ؛ فيقصِدَ المطلِّعُ على ذلك أن يُرتِّبَها ويُهذِّبَها، ويجعلَ كلَّ مسألةٍ في بابِها، كما وقعَ في المدوَّنة من روايةِ سُحنونٍ عن ابنِ القاسِم، وفي العُتبيّةِ من روايةِ العُتبيِّ عن أصحابِ مالك، فإنّ مسائِلَ كثيرةً من أبوابِ الفقْه منها قد وقعتْ في غَير بابِها فهذّب ابنُ أبي زيدٍ المدوَّنة وبقيتِ العُتبيَّة غير مُهذَّبةٍ؛ فنَجِدُ في كلِّ بابٍ مسائلَ مِن غَيرِه . واستغنَوا بالمدوَّنة وما فعلَه ابنُ أبي زيدٍ فيها والبرادعيُّ مِن بَعدِه .

٦ . و**سادِسُها** : **جمعُ المفرّقِ**: أن تكونَ مسائِلُ العِلْمِ مُفَرَّقةً في أبوابِها مِن عُلومٍ أُخْرى فيتنبَّه بعضُ الفُضلاءِ إلى موضوعِ ذلك الفنِّ وجميعِ مسائلِه؛ فيفعل َذلك، ويظهرُ بهِ فنٌّ ينظِّمُه في جُملةِ العلومِ التي ينتحِلُها البَشرُ بأفكارِهم، كما وَقَعَ في عِلْمِ البيانِ . فإنّ عبدَ القاهر الجرجاني وأبا يوسف السكاكي وجدا مسائله مستقرية في كتب النحْو وقد جمعَ منها الجاحِظ في كتابِ "البيان والتبيين" مسائلَ كثيرةً، تنبَّهَ الناسُ فيها لموضوعِ ذلك العِلم وانفرادِه عن سائِر العلومِ؛ فكتبتْ في ذلكَ تأليفُهم المشهورةُ، وصارتْ أُصولاً لِفَنِّ البيانِ، ولقَّنَها المتأخِّرونَ فأربَوا فيها على كُلِّ مُتقدِّمٍ.

٧. **وسابِعُها** : **تلخيص ُالمطوَّل** : أن يكونَ الشيءُ مِن التآليفِ التي هي أمَّهاتٌ للفنونِ مُطوَّلاً مُسهباً فيقصدَ بالتآليفِ تلخيصَ ذلك بالاختصارِ والإيجاز وحَذْفِ المتكرِّر– إنْ وَقَعَ– مع الحذَرِ من حَذْفِ الضَّروريّ؛ لِئلا يخلَّ بمقْصِدِ المؤلَّف الأوّل.

فهذه ُ المقاصِد التي ينبغي اعتمادُها بالتأليفِ ومُراعاتِها. وما سِوى ذلك ففَعلَ غَير مُحتاجٍ إليه وخطأ عن الجادَّةِ التي يتعيَّنُ سلوكُها في نظَر العُقلاء؛ مِثل انتحالِ ما تقدَّم لِغَيره من التآليفِ أن يَنسِبَه إلى نفْسِه ببعضِ تلبيسٍ، مِن تبديلِ الألفاظ وتقديمِ المتأخِّر وعكسِه، أو يحذِفَ ما يحتاجُ إليه في الفنِّ، أو يأتي بما لا يُحتاج إليه، أو يُبدِلَ الصَّوابَ بالخطأِ، أو يأتي بما لا فائدةَ فيه. فهذا شأنُ الجَهْلِ والقِحَةِ. ولذا قال أرسطُو، لما عدد هذه المقاصد، وانتهى إلى آخرِها فقال: وما سِوى ذلك ففَصلٌ أو شَرَهٌ؛ يعني بذلكَ (الجهْلَ والقِحَةَ). نعوذُ باللهِ من العَملِ فيما لا ينبغي للعاقلِ سُلوكُه. واللهِ يَهدي للتي هِي أقومُ.

المَبْحَثُ الخامِسُ

اختِيارُ مُشْكِلَةِ البَحْثِ وعُنوانِه

يُعتبَرُ اختيارُ مَوضُوعِ الرِّسالةِ مَهمَّةً تَقَعُ على عاتِقِ الطالبِ، ويُساعِدُهُ مُشرِفُهُ في ذلكَ أحياناً، ويَحتاجُ المَوضوعُ إلى عُنوانٍ فريدٍ ومُميَّزٍ (ابتِكارٌ وتَمَيُّزٌ).

وإنّ كثِيراً مِن الباحِثينَ يَبحثونَ عن عُنوانٍ لِرَسائلِهم العِلميةِ قَبْلَ التفكيرِ بمَوضوعه ومَجالِه، وهذا مِمّا يَجعلُ عمليةَ الاختيارِ غيرَ مُجْدِيَةٍ. فاختِيارُ العُنوانِ ليسَ أمْراً سهْلاً بلْ هُو أصْعَبُ مَرحَلَةٍ، حيثُ تُعتبَرُ مُوافقةُ القِسْمِ ومَجلِسِ الكُلِّيَّةِ قَيداً عليهِ. وقدْ يَستغرِقُ ذلكَ أشهُراً دُونَ أنْ يَصِلَ الطالبُ إلى نتيجةٍ إذا لمْ يأخُذْ بِعَينِ الاعتبارِ مَجموعةً مِن الإجْراءاتِ المُساعِدَةِ.

وينبغي على الباحِثَ أوّلاً مُراعاةُ اعتباراتِ شخصيَّتِه في الاختيارِ، ومِن ذلكَ:

- رَغبتُه الذاتيةُ.
- قُدراتُه وإمكاناتُه.
- اهتماماتُه وقِراءاتُه السابقةُ.
- اختِصاصُهُ الدقيقُ.

ثم لابدَّ من اعتباراتٍ في الموضوعِ، ومنهَا:

- جِدَّةُ المَوضوعِ وأصالتُه.

فكَما أوضَحنا بأنّ الدِّراساتِ قدْ تكونُ تفسيريةً أو إيجابيةً، مِمّا يُوجِبُ على الباحِثِ مَعرِفةَ صفاتِه الشخصيةِ للمَيلِ لِنوعٍ يُناسِبُ قُدراتِه الشخصيةِ والعِلميةِ،

فلو كانتْ مُيولُه للرِّياضياتِ غيرَ مَوجُودةٍ فلابُدَّ أنْ يبتعدَ عن الدِّراساتِ الكَمِّيَّةِ والعَكسُ بالعَكسِ. وإنْ كانتْ شخصيَّتُه قِياديَّةً ابتكاريَّةً فعلَيهِ أنْ يَطرقَ باباً يُوصِلُه لابتِكاراتٍ لمْ يَسبِقْه أحدٌ إليها، أوْ أنْ يُجَدِّدَ مَعلوماتٍ لمْ يَسبِقْه إليها أحدٌ، فإذا فَقدَ صِفةَ حُبِّ الإقْدامِ على ما هُو جديدٌ فإنَّ الدِّراساتِ التفسيريةَ قدْ تُشبعُ فُضولَهُ العِلميَّ.

أمّا الاعتِباراتُ البَحثيةُ التي يَجِبُ عليهِ مُراعاتُها عندَ اختِيارِه مُشكلَةَ بَحثِه والتي تُمَثِّلُ عِصْفاً ذِهْنيَّاً لَه، فهِي:

- التفكيرُ باختِياراتِه مُنذُ بَدْءِ سَنواتِ دِراستِه العُليا، وألاّ يَنتَظِرَ وُصولَهُ لِمَرحلةِ تسجيلِ رِسالةِ البَحث، فالتَّعرُّفُ على المَوضوعاتِ البَحثيةِ يَحتاجُ وقْتاً وتمحِيصاً. وشخصيّاً حَدَّدتُ مَجالَ بَحْثِي مُذْ كنت في سَنتِي الأُولى مِن البَكالوريوس عندَما سَمِعَت أساتذتي في المُحاضَراتِ يقولونَ أشياءَ في الإدارةِ والاقتِصادِ والمُحاسَبةِ مُخالفَةً للشَّريعةِ الإسلاميَّةِ فَقرَّرت وعَقَدت العَزْمَ على أنْ تكون دِراساتِي العُليا في مَجالِ الاقتِصادِ الإسلاميِّ أو أحدِ فُروعِه وعلى ذلكَ عَمِلَت وحَقّقَ اللهُ المُرادَ بِعَونِه وتَوفيقِه.
- الاطلاعُ على قائِمةِ الأبْحاثِ المُقتَرَحةِ في قِسْمِ تَخصُّصِه، ومُناقَشةِ أساتِذَتِه حَولَ ذلكَ.
- الاطلاعُ على قائمةِ الأبحاثِ والاحتياجاتِ التي تُحدِّدُها بَعضُ المُؤسَّساتِ الخاصَّةِ والحُكومِيةِ. وهذا ما يُساعِدُهُ في اختِيارِ مَوضوعٍ لهُ تطبيقاتُه العَمليةُ وكما يُساعِدُهُ أيضاً في اختِيارِ حَياته العَمليةِ. وهذا ما فَعلتُه في رِسالةِ

الماجستير حين اخترتُ مَوضوعاً في إدارةِ الصِّيانَةِ لأنَّ سُورية كانت تُعاني مِن انقطاعِ التيارِ الكَهربائيِّ ل ١٨ ساعةً يومياً وقد تَبيَّنَ أنَّ السَّبَبَ في ذلِكَ يَعودُ لصيانةِ عنفاتِ توليدِ الكهرباءِ وتوابعِها.

- القراءةُ المُكثَّفةُ في مَجالِ اهتمامِه، فإنْ رَغبَ في مَوضوعٍ مِن مَجالٍ مُحدَّدٍ وَجَبَ عليه قراءةُ عشراتِ الكُتُبِ والمَقالاتِ في هذا المجالِ للتَّعرُّفِ على النقصِ في بعضِ المَوضوعاتِ التي قامَ بالاطلاعِ عليها.
- مُتابَعةُ توصياتِ المُؤتَمراتِ ووَرشاتِ العَملِ والنَّدْواتِ العِلميةِ ذاتِ الاختِصاصِ فَقَدَ يَجِدُ فيها ضالَّتَه المَنشودَةَ.
- حُضورُ مُناقشاتِ رَسائلِ الماجستيرِ والدكتوراه ومُتابعةُ توصياتِ تلكَ الرَّسائلِ، فبَعضُ الرَّسائلِ المُتميِّزةُ تُقدِّمُ أفكاراً تَستحِقُّ العَملَ عليها ضِمْنَ توصياتِها.
- مُتابَعةُ وسائلِ الإعلامِ التي تُقدِّمُ أفكاراً تَصلُحُ لِتكونَ مَشاكِلَ بَحثيةً، وبخاصَّة وسائلِ الإعلامِ الاقتصاديةِ إنْ كانَ مَجالُه الاقتصادَ، والوسائلِ الاجتماعيةِ إنْ كانَ مَجالُه الاجتماعياتِ، والوسائلِ العلميةِ إنْ كانَ بَحثُه مُتخصِّصاً في الطِّبِّ أو الصَّيدَلَةِ أو التكنولوجيا وهَكذا.

وينبغي على الباحثِ أن يَضَعَ نُصْبَ عَينَيه استخدامَ أدواتٍ بَحثيةٍ تُساعِدُ في:

- أنْ تكونَ طريقةُ المُعالجَةِ والنتائجِ النهائيةِ فريدةً مُتميِّزةً.
- أنْ يُقدِّمَ إثراءً للمَعرِفةِ البَشريةِ، وإضافةً لها.
- إظهارِ شَخصيَّتِه البَحثيةِ.
- أنْ يَكونَ بَحثُهُ سِجِلاً تاريخيّاً عِلمياً لَهُ.

وفي الحالاتِ كُلِّها لابُدَّ أنْ يكونَ مَوضوعُ بَحثِه جَديداً، وعُنوانُه لمْ يُسبَقْ تَسجيلُه أو دِراستُه، حتّى يستطيعَ أنْ يُحقِّقَ قِيمةً مُضافةً. أمّا أهمُّ الاعتِبارات الفنِّيةِ التي يَجبُ أن يُراعيَها فهيَ:

- تُعتبَرُ وَفْرَةُ المَراجِعِ والمَعلوماتِ المُتعلِّقةِ بمُشكِلَةِ البَحثِ، مُشكلَةً مُستَمِرَّةً وهذا مِن طبيعةِ البَحثِ العِلميِّ، فَقدْ يَنْدُرُ وُجودُ المَراجِعِ ممّا يَزيدُ صُعوباتِ الباحِثِ لكنَّها لنْ تجعلَهُ يَقِفُ نِهائياً إذا توافرتْ فيه صِفاتُ الباحثِ الحقيقي مِنْ حيثُ الدَّأبُ والجَلَدُ والأمانَةُ والقُوَّةُ والإخلاصُ لله سُبْحانه وتَعالى. ولله دَرُّ الشافعيّ القائلِ:

أخي لنْ تَنالَ العِلْمَ إلاّ بِستَّةٍ   سَأُنْبيكَ عنْ تفْصيلِها ببَيانِ

وذَكاءٍ وحرصٍ واجْتِهادٍ وبُلْغَةٍ   وصُحْبَةِ أُســتاذٍ وطولِ زَمانِ

ويَترتَّبُ على الباحِثِ أنْ يُراسِلَ الجِهاتِ ذات الاختِصاصِ مَحلِّيّاً وعَالَمِيّاً، وفِعْلاً قُمتُ خلالَ رسالةِ الماجستيرِ بمُراسلَةِ مُختلَفِ شَركاتِ ومَعامِلِ الإسْمنتِ في الوطنِ العربيِّ وأوروبا، فكانتِ الرُّدودُ مُختلِفةً جِدّاً فمِنهُم مَنْ رَفَضَ ومِنهُم مَنْ قدَّمَ شيئاً بسيطاً ومِنهُم مَنْ كالَ لِي بالكلامِ المُحبِطِ، لكنَّ شركةَ إسمنت الجنوبِ في المَملَكَةِ العَربيةِ السعوديةِ قدَّمَتْ لِيَ الكثيرَ عَبْرَ المُراسلَةِ ممّا أغنى البَحثَ وجَعلَهُ يَخرجُ بثوبٍ ابتكاريٍّ حتّى أنَّ جامِعةً عربيةً سعوديةً ذاتَ ترتيبٍ عالَميٍّ مُتقدِّمٍ طلبَتِ البَحثَ لِيكونَ مُشتركاً بِوصْفِه المَرجعِ العربيِّ بهذا الرُّقيِّ، كما اعتمَدَ عليه كثيرٌ مِن المُدرِّبينَ في دَوراتِهِم التدريبيةِ في الوطنِ العربيِّ.

- قد تعترِضُ الباحِثَ صُعوباتٌ تتمثَّلُ بِعَدَمِ تقديمِ الجِهَةِ التي سَيُطبِّقُ فيها بَحثَهُ أيَّةَ تسهيلاتٍ بِحُجَجٍ مُختلِفةٍ، وعليه أنْ يتدبَّرَ أمْرَهُ، فقدْ واجَهتني هكذا صُعوبةٌ عندما اخترْتُ تطبيقَ بحثِ الماجستير خاصة في مَعملِ إسمنت حمَاة وزوَّدتني الجامِعةُ بكتابٍ رَسْميٍّ لتسهيلِ عَملي لَكِنَّ الإدارةَ العُليا مُمَثَّلةً بالمُديرِ العامِّ رَفَضَ ذلكَ، فاضْطُرِرْتُ إلى التعامُلِ مَع المُستوياتِ الإداريةِ الوسْطى لِتسهيلِ عَمَلي وفِعلاً كانوا مُمَيِّزينَ في تقديمِ مُساعدتِهم ودَعمِهم لي.
- يَجِبُ على الباحِثِ أنْ يَسوقَ فِكْرَتَهُ لِتتأكَّدَ مِن أنّ بَحثَهُ سَيضيفُ شيئاً جَديداً وأنّهُ سيتوصّلُ إلى حقائقَ غيرِ مَعروفةٍ.
- يجبُ أنْ تكونَ مُشكِلَةُ البَحثِ جذّابةً بِحَيثُ تشدُّ إليها اهتمامَ الباحِثينَ الآخرينَ. فعِندما فَكَّرْتُ بتسجيلِ بَحثي حولَ المُحاسَبةِ الإسلاميةِ رَغْبَةً مِنِّي في بِناءِ نَظريَّةٍ مُحاسَبيَّةٍ إسلاميةٍ، اسْتهْجَنَ كثيرونَ فِعلي – وأقصِدُ الأساتذةَ والزُّملاءَ مِمَّنْ يَدرُسونَ – وأذكُرُ أنِّي قابلْتُ أساتذةً مُخْتصِّينَ في جامِعاتِ دمشقَ وحَلبَ ثُمَّ زُرْتُ جامِعةَ بَيروت العَربية وجامِعةَ الأزْهَرِ، وزُرْتُ مُؤسَّساتٍ ماليةً في الأُرْدُنَّ ودُبيٍّ والسعوديةِ، فمِنهُم مَن أيَّدَ ومِنهُم مَن عارَضَ ومِنهُم مَن قدَّم الدَّعْمَ المَعنويَّ وهذا ما كُنتُ أبْحَثُ عنهُ. والمُفيدُ بالأمْرِ أنَّ مُعارَضَةً شَديدةً واجَهتني استمرتْ لِخَمْسِ سَنواتٍ مُتتالِيةٍ حتّى قُبِلَ تَسجيلي، ثُمَّ بَعْدَ حُصولي على دَرَجَةِ الدكتوراه – ولله الحَمْدُ والمِنَّةُ – حاولَ بَعضُ الأساتذةِ الإساءةَ للبَحْثِ وتَحْجيمه، ويا للأسفِ حاولَ قِسْمُ الدراساتِ العليا ثنْيَ عَزْمِ كثيرٍ مِنَ الطُّلاَّبِ الذينَ أرادُوا أنْ يُكمِلُوا المَسيرةَ البَحثيةَ التي بَدأتُها. لكنْ بِمُرورِ السَّنواتِ

تكسَّرَتْ تِلكَ المُعارَضَة وصارتْ مِن التاريخِ بلْ انقلبَ العديدُ مِن المُعارِضينَ إلى رُكوبِ مَوجَةِ التغييرِ بَعدَما تبيَّن لهُم أنَّهم ليسُوا على حَقٍّ، وأنَّهُم إنِ استمرُّوا على ما هُمْ عليه فسيكونُ مَصيرُهُم التغريدَ خارِجَ السِّربِ. وهذا ليسَ مِن مَصلَحَتِهِم. فسُبْحانَ مُقلِّبِ القلوبِ ومُغَيِّرِ القناعاتِ، وإنَّ الرُّجوعَ إلى الحَقِّ خَيرٌ منَ التَّمادِي في الباطِلِ.

- بعدَ تحديدِ المشكلة البحثيّة يتمُّ وَضْعُ عُنوانِ البحث، والأصحُّ أن يتمَّ وضْع مجموعةِ عَناوينَ ذاتِ علاقةٍ، ثمَّ يتمُّ دِراسَتُها ومُقاطعَتُها والتركيزُ على ما يُظهِرُ جِدَّةَ الموضوعِ وحَداثَتَهُ وُصولاً لِعُنوانٍ يُعبِّرُ عن المشكلةِ البحثيَّة موضوع البحث.
- بعد تحديدِ العُنوانِ تصبحُ نقاطُ البحثِ واضحةً؛ حيث يتمَّ عادةً اجتزاءُ العُنوان إلى عناصره؛ لتحديدِ الفُصولِ الأساسية الواجبِ البحثُ فيها، ثمَّ يُنظَرُ لمدى الحاجةِ لِفُصولٍ تمهيديَّة أو مُساعِدة للشرحِ والبيانِ؛فقد يحتاجُ البحثُ إلى تطبيقٍ على أرضِ الواقع ممّا يستلزمُ –أحياناً– إلحاقَ الجزءِ النظريِّ بآخَر عمليٍّ يُحقِّقُ مَضامينُه ويَسيرُ على هُداه. فإذا كان العُنوان مَثلاً: "أثرُ الضوابط الشرعية للأدوات المالية الإسلامية على سُوق الأوراق المالية"، فهذا يَلزَمُه فصلٌ للضوابطِ الشرعية يُعَرّفُها ويُبيِّنُها، ثمَّ فَصلاً للأدواتِ المالية الإسلامية، ولا بُدّ مِن فصلٍ يسبقُ ذلك للتكلُّمِ عن السوقِ المالية عُموماً والإسلاميةٍ خُصوصاً وهذا يعني الكلامَ عن الاستثمارِ؛ لأنّ السوقَ الماليّ موطِنَه ومَحلَّه.

المَبْحَثُ السَّادِسُ

أجْزاءُ خُطَّةِ البَحْثِ العِلميِّ

صَفْحَةُ الغِلاف :

يـتمُّ تـصميمُ صـفحةِ الـغِلافِ، ويُـدوَّنُ فـيها اسـمُ الجـامِـعةِ، وشِـعارُهـا، ثُـمَّ الـكُلِّيَّةِ والقِسْمِ، ثمَّ يُدوَّنُ اسمُ البَحثِ في وسطِ السَّطرِ، وفي وسطِ السَّطرِ الذي يليهِ يُذْكَرُ اسمُ الطالبِ، وكذلك اسمُ مُشرِفهِ، ثمّ بنهايةِ الصَّفْحَةِ يُدوّنُ العامُ الجامِعيُّ. ومِثالُ ذلكَ الشَّكْلُ التالي :

جامعَـــةُ حَـلبَ
كُلِّيّةُ الاقتِصـــاد
الدِّراساتُ العُليا
قِســْمُ المحُاسَـبَةِ



دَوْرُ الحَضَارَةِ الإِسْلامِيَّةِ في تَطويرِ الفِكْرِ المحُاسَبيِّ

The Role of Islamic Civilization In Developing Accounting Thought

رِسالَةٌ قُدِّمَتْ لِنَيلِ دَرَجَةِ الدكتوراه في المحُاسَبَةِ

إعداد

سامِر مُظهَر قنطقجي

٢٠٠٢-٢٠٠٣ م

أمّا خُطواتٌ إعدادِ خُطَّةِ البَحث لِنيلِ دَرَجَتَي الماجستير أو الدكتوراه كمثالٍ عمليٍّ، فهيَ[1]:

أوّلاً: اختيارُ مَوضوعِ البَحثِ مع الابتِعادِ عن المَوضُوعاتِ التي سَبَقَ أنْ كُتِبَ فيها أبْحاثٌ ورَسائلُ. ويَجبُ توضيحُ مَدى اتِّصالِ مَوضوعِ البَحثِ وهَدفِه، ومَدى مُناسَبَتِها للوقتِ اللازمِ لإنْجازِها.

ثانياً: اختيارُ العُنوانِ المُناسِب.

ثالثاً: وضْعُ خُطَّةٍ تَضُمُّ الآتي:

- مُقدِّمَةٌ.
- أهمِّيَّةُ البَحثِ، وقيمَتُهُ العِلميةُ: وتوضحُ الأهميّةُ مَدى مساهمَته النظريّةِ والتطبيقيّةِ دونَ تكرارِ أهدافِهِ التي يَسعى لإنجازِها.
- تحديدُ مُشكلَةِ البَحثِ وفرْضِيّاته: تكونُ بتحديدِ المَوضُوعِ، وعَرْضِ أسئلةٍ، والفَرْضُ هو جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ تتطلَّبُ البَحثَ عنْ علاقةٍ بينَ مُتغيِّرينِ، أو فِكْرَتينِ، أو مَقولَتينِ، تجمَعُ المَعلُوماتِ اللازمةَ مِن مَصادرِها، ويتمُّ التعرُّفُ على العلاقاتِ التي تربطُ بينَها وبينَ غيرِها مِن المُتغيِّراتِ والأفكارِ. ثمَّ تُشكَّلُ الفَرْضِيَّاتُ، وتجُرى القِياساتُ للتأكُّدِ مِن صِحَّةِ الفَرْضِيَّاتِ باختبارِها ومُراجَعَتِها ومُوازَنَتِها. ثمَّ تُستخْلَصُ النتائِجُ بِتفسيرِ ومُناقشَةِ ما تمَّ التوصُّلُ إليهِ مِنْ حلولٍ وكَشفِ العلاقاتِ وهِيَ (غايةُ البَحثِ).

[1] مقتبس عن الورقة البحثية والبحث الصفي، خالد فراج، عضو هيئة تدريس في جامعة زايد / دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، بتصرف.

- أسبابُ اختيارِ البَحثِ وذلِكَ بالإجابةِ عن التساؤلِ: هلْ يستحقُّ ذلِكَ بَذلَ الجَهْدِ ومُضيَّ الوقتِ وإنفاقَ المالِ مِنْ أجْلِه؟، وتكون فرضِياتُ البَحثِ عَادَةً ذَات عَلاقَةٍ مُباشَرَةٍ بموضُوعِه.
- أهدافُ البَحثِ: وَهي عِبَارَةٌ عَن إجابَاتٍ مُباشَرَةٍ لأسئلَةِ مُشكِلَةِ البَحثِ.
- مَنهجُ البحثِ.
- الدِّراساتُ السابِقةُ: وَيُوضَعُ في نِهايَتِها خُلاصتُها وَأَوجهُ الشَّبهِ وَالاختلافاتِ فيما بَينها وَمَدى الاستِفَادَةِ منها في البَحثِ.
- الفِهْرسُ المُقْتَرَحُ (فصولٌ ومَباحِثُ).

رابعاً: بَعدَ أنْ يَفْرَغَ الطالبُ مِنْ إعدادِ خِطَّتِهِ الأوَّليَّةِ، يُقدِّمُ نُسخَةً مَطبوعةً عنها إلى إدارةِ الكُلِّيَّةِ، مِنْ أجْلِ إقرارِها، أو تعْديلِها، أو رَفْضِها. وبَعْدَ المُوافقةِ على الخِطَّةِ وتعيينِ أُستاذٍ مُشرِفٍ يُتابِعُ عمل الطالب حتى إنجازِ البَحثِ ومُناقشَتِه.

فِهْرِسُ البَحثِ (المُحتوياتُ)

يُوضَعُ في بدايةِ البَحثِ أو في آخرِه، فإنْ كانَ فِهْرِساً مُقترَحاً كما هُي الحالُ في خُطَّةِ البَحثِ فسَيتضمَّنُ توزيعَ الفُصولِ والأبحاثِ كما يُتوقعٌ إنجازُها، وإنْ كانَ بعدَ إنجازِ البَحثِ واكتِمالِه فيَذكرُ فيه الفُصولَ والمَباحِثَ الوارِدَةَ في البَحثِ حَسْبَ وُرودِها مُتسَلسِلةً، ويُوضَعُ كُلُّ عُنوانٍ رِئيسٍ أو فرعيٍّ وما يُقابِلُه مِن رقمِ صَفْحَةٍ تَخُصُّه.

مثال :

الصفحة	الموضوع
	الإهداءُ
	المُقدِّمة
	الفَصلُ الأوَّلُ
	المَبحْثُ الأوَّل:
	المَبحْثُ الثاني:
	...
	الفَصلُ الثاني
	المَبحْثُ الأوَّل:
	المَبحْثُ الثاني:
	الفَصلُ الثالِثُ
	...
	...
	النتائجُ والتوصِياتُ
	المراجعُ والمَصادِرُ

صَفْحَةُ المَصادِرِ والمَراجعِ: تشمَلُ قائمةَ المَراجعِ المُقترَحَةِ، وتُرتَّبُ صَفْحَتُها حَسْبَ أسماءِ المُؤلِّفينَ ترتيباً ألفْبائيّاً، وهِيَ كما يلي: أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي.

ويكونُ توثيقُ وترتيبُ المَعلوماتِ كما يلي:

توثيق المراجع:

توثيقُ الكُتُبِ

لَقَبُ المُؤلِّفِ، اسمُ المُؤلِّفِ، (اسمُ الكِتابِ) ويكونُ بينَ قوسَينِ، مَكانُ النَّشرِ، دَارُ النَّشرِ، رَقْمُ الطَّبْعَةِ، عامُ النَّشْرِ، رَقْمُ الصَّفْحَةِ ورَقْمُ الجُزْءِ إنْ وُجِدَ.

مِثال:

الرَّافِعيِّ، مُصْطَفَى صَادِق، (تاريخُ آدابِ العَرَبِ)، دارُ الكِتابِ العربيِّ، ط (٢)، بَيروت، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م، ص ٢٣٣.

توثيقُ الدَّورِيَّاتِ

كالصُّحُفِ والمجَلاَّتِ اليَومِيّة والأُسبُوعِيَّةِ والشَّهْرِيَّةِ، فيَكونُ كما يلي:

لَقبُ المُؤلِّفِ، اسمُ المُؤلِّفِ، (عُنوانُ المَقالِ) ويَكونُ بينَ قوسَينِ، اسمُ الدَّورِيَّةِ ويُوضَعُ خَطٌّ تَحْتَ الاسمِ، مَكانُ النَّشْرِ، رَقْمُ وعَدَدَ المجُلَّدِ، تاريخُ نشرِ العَدَدِ، رَقمُ الصَّفْحَة.

مِثال:

أمين، أحمَد، (جَمعُ اللُّغَة العَرَبِيَّة)، مجلَّةُ مَجْمَعِ اللَّغَة العَرَبِيَّةِ، مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، ج ٨، القاهرة، ١٩٣٤م، ص ٢٢.

تكْرارُ توثيقِ الكُتُبِ أو الدَّورِيَّاتِ

لَقبُ المُؤلِّفِ، اسمُ المُؤلِّفِ، (اسمُ الكِتابِ)، رَقمٌ الصَّفْحَةِ XX، مَرْجِعٌ سابِقٌ.

توثيقُ النَّقْلِ والاِسْتِشهادُ

التوثيقُ هُوَ استِخدامُ الأدِلَّةِ العِلميَّةِ مِن مَصادِرِها المَأخُوذَةِ مِنها لِزيادةِ قوَّةِ الفِكْرَةِ المَعرُوضَةِ لِلبَرْهَنَةِ عليها. والتوثيقُ يكونُ بالإشارةِ إلى مَصْدَرِ المَعلومةِ ضِمْنَ مَتنِ النَّصِّ أو في الهَوامِشِ أسفلَ الصَّفْحَةِ، لِيكونَ النقلُ والاستِشهادُ مُحقِّقاً للأمانةِ العِلميةِ، وهو على نوعين:

- النَّقلِ الحَرْفيِّ: يُوضَعُ النَّصُّ المَنقولُ بينَ علامَتي تَنصيصٍ " "، ويُشارُ لها بِترْقيمٍ يَخُصُّها في الحاشيةِ (أسْفلَ الصَّفْحَةِ) لِبيانِ المَصدَرِ الذي أُخِذَ مِنهُ حَسْبَ طريقةِ التوثيقِ المَذكورةِ أعلاهُ.
- النَّقلُ بالمَعنى: يُوضَعُ النَّصُّ مِن غيرِ علامَتي تنصيصٍ، ويُشارُ لها بِترْقيمٍ يَخُصُّها في الحاشيةِ (أسفلَ الصَّفْحَةِ) لِبيانِ المَصْدَرِ الذي أُخِذَ مِنهُ، حَسْبَ طريقةِ التوثيقِ المَذكورةِ أعلاهُ، ويُضيفُ كلمةَ (بِتَصَرُّفٍ).

وبالنسبةِ لِذِكْرِ التوثيقِ الذي مَصدرُه موقعٌ الكترونيٌّ فيجبُ ذِكْرُ الموقعِ إلى جانبِ سائرِ البياناتِ كما في التوثيقِ من كتابٍ عاديٍّ ويُضافُ إلى ذلكَ كِتابةُ زيارةِ وتاريخِ الدُّخولِ الموقَّعِ؛ نظراً لأنّ هذه المواقعَ قد تُغيِّرُ أو تحذفُ ذلك الشاهدَ ممّا يجعلُ الإشارةَ إليه غيرَ متاحَةٍ.

الإمْلاءُ والترْقِيمُ

- يَجبُ مُراجَعةُ النَّصِّ للتأكُّدِ مِنْ خُلُوِّهِ مِنَ الأخطاءِ الإملائيةِ جَميعِها وتُراعى هَمزاتُ الوصْلِ والقطْعِ وتنقيطُ الأحرفِ المُعجَمةِ (المَنْقوطةِ).

- يَـجبُ وضْـعُ عـلامـاتِ الـترقـيـمِ فـي مَـكانِـها الـصَّحـيحِ بِمـا يُـعبِّرُ عـن الـوقْـفاتِ الـصَّحـيحةِ، ووضْـعُ فـراغٍ بَـعْدَ عـلامـاتِ الـتنقيطِ وحـذفُـهُ قَـبْلَها، وعـلامـاتِ الـتنقيطِ هـي: الـنقطةُ .، إشـارةُ الاسـتِفهامِ ؟، إشـارةُ الـتعَجُّبِ !، الـفاصِـلَةُ ،، الفاصِلَةُ المَنقوطةُ ؛، "(علامات التنْصيص)"، الأعدادُ وتنسيقُها.

أُسلوبُ الكِتابَة

ينبغي التأكد مِنْ سَلامَةِ اللُّغَةِ وحُسْنِ البَيانِ؛ فالكِتابَةُ تدُلُّ على صاحِبها، وتُعبِّرُ عن أفكارِهِ، وأحاسيسِهِ، ومَشاعِرِه، والرَّجُلُ هُوَ الأُسلوبُ، (سَهْلٌ ،صَعْبٌ، سَهْلٌ مُمْتنِعٌ، راقٍ أمْ مُتدَنٍّ، عِلميٌّ دقيقٌ، أدبيٌّ رَقيقٌ، أمْ جامِعٌ بينَهما) وهكذا دَوالَيكَ، وأنَّ المُفرَداتِ المُستخْدَمَةَ تُناسِبُ المَعنى المَقصودَ، والأفضَلُ أنْ تكونَ لُغةً سَهلَةً وواضِحَةً. ويَجِبُ الابتِعادُ عن تكرارِ العِباراتِ أو الكلِماتِ أو المُصْطلَحاتِ أكثرَ مِنَ اللازِمِ، مَع مُراعاةِ أسلوبِ الاستِطرادِ في الكلامِ، ومُراعاةِ المُترادِفاتِ والألفاظِ المُشتركةِ والأضْدادِ. ويُعتبَرُ استِخدامُ الجُمَلِ الفِعليةِ والاسْميةِ أسلوباً أفضلَ مِن البَدءِ بِغيرِها. وعلى الباحِثَ أنْ يَذكُرَ النظرياتِ الحقائِقَ العِلْميةَ بصيغةِ الفعلِ المُضارعِ. وكذلك تجَنُّبَ الجُمَلِ الطويلةِ وغيرِ الواضِحَةِ. وعليهِ أنْ يأخُذَ بِعَينِ الاعْتِبارِ الأزمِنةَ التي يَكتبُ فيها حَسْبَ (سِباقِ، سِياقِ، لِحاقِ) الكلامِ، ووقوعِ الأحْداثِ. ويُعتبَرُ استِخدامُ أسماءِ الإشارةِ مُفيداً أحياناً؛ فإذا ابتعَدتْ عن المُشارِ إليهِ قدْ تُربِكُ القارئَ فلا تُؤدي مَهمَّتَها المَرجُوَّةَ منها.

أمّا على مُستوى الفِقْرَةِ فلابُدَّ من التأكُّدِ مِنْ خُلُوِّها من الغُموضِ تجُاهَ الفِكْرَةِ المَشرُوحةِ وأنَّ كُلَّ فِقْرَةٍ لها جُمْلَتُها الرَّئيسةُ، ولابُدَّ منَ التفْصيلِ بما يُحَقِّقُ رَوْعَةَ البَيانِ مَعَ الدَّعْمِ بالأمْثِلَةِ الدَّالَّةِ على ذلكَ وكما قيلَ: بالمثال يَتَّضِحُ المَقالُ.

أمّا عن كِتابَةِ المُقدِّمَةِ والخَاتِمَةِ؛ فإمّا أنْ تُكْتَبَ المُقدمةُ أوَّلا فَتسمَّى مُقدِّمَةٌ، أوْ تُكتبَ بَعْدَ فَراغِهِ من كِتابَةِ البَحْثِ فَتسمَّى مُقدَّمةٌ، وإمّا أنَّهما تُكتبانِ بَعدَ الفَراغِ من كِتابَةِ البَحثِ؛ فلِكُلِّ مَبحَثٍ مُقدِّمةٌ وخاتمةٌ تُكتبان بَعْدَ الفَراغِ من كِتابتِه، ثمَّ تجْمَعُ مُقدِّماتُ المَباحثِ لِتكوِّنَ مُقدِّمةَ الفصْلِ، وتجْمَعُ خَواتيمُ المَباحثِ لِتكوِّنَ خاتِمَةَ الفصْلِ مَع التدخُّلِ اللازمِ والكافي في الصِّياغَةِ، ومُراعاةِ الكتابةِ بصيغةِ فعلِ المُضارِعِ المُستقبلِ للمُقدِّمات، وصيغةِ الفعلِ الماضي للخَواتيم. ثمَّ بجمْعِ مُقدِّماتِ الفُصولِ نكونُ أمامَ مُقدِّمةِ البَحثِ وينبغي أن تكون الخَواتيمُ حَسَنَةً؛ فالأمورُ بخَواتيمِها.

أمّا إذا تضَمَّنَ البَحثُ تعاريفَ فينبغي تحليلُ كُلِّ تعريفٍ، وتبيينُهُ، ثمَّ يَضَعُ الباحِثُ تعريفَهُ الخاصَّ، ثمَّ يَسردُ عناصِرَ التعريفِ المُقترَحِ، وتعريفِ مُفرداتِهِ، ويُحاوِلُ أنْ يكونَ تعريفاً جامِعاً مانِعاً دُونَ نقْصٍ أو اجتزاءٍ ما استطاعَ إلى ذلكَ سبيلاً. ولا بُدَّ من التنويهِ إلى ضَرورةِ كتابةِ تعاريفِ المصطلَحاتِ المستخدَمةِ في البحثِ بعد الانتهاءِ من البحثِ أُسْوةً بمقدِّمةِ البحثِ وخاتمتِه وعدَمِ التسرُّعِ بكتابةِ التعاريفِ قبلَ الفراغِ من البحثِ ابتعاداً عن السطحيةِ والنقْلِ دونَ الغَوصِ في حيثياتِ الدلالةِ الواضحةِ الألفاظ.

إبرازُ شخْصيَّةِ الباحثِ

يُفترَضُ بالباحثِ إظهارُ شخصيَّته البَحثيَّةِ في مَفاصلِ بَحثِه جميعِها، ويَبدأُ ذلكَ بأسْلُوبه بالكتابةِ والصِّياغةِ، ثمَّ بالتدخُّلِ برأيِه عندَ المُقارَنةِ، والمقابَلَةِ بَينَ مَعلوماتٍ مُتناقِضَةٍ أو مُتشابهَةٍ؛ فيبَرهِن ويُقوِّي أدلَّةً ويَرفُضُ أُخرى ويُضيفُ إنْ لَزِمَ الأمْرُ قائلاً ويَرى الباحِثُ، أو يُعرّف الباحِثُ، أو يستنتجُ الباحِثُ، مُبتعِداً عن استِخدامِ (الأنا) و(نحن) كقولِه ونَستنتجُ، ونُعرِّفُ، وهكذا. وعليهِ أنْ يكونَ حُرّاً في التعبيرِ عن رأيه، مُتجَرِّداً عنِ العَصبيَّةِ، والتحزُّبِ، والأهْواءِ، مُدعِّماً إيّاهُ بالدليلِ الصَّحيحِ، والحُجَّةِ البالغة.

أُسُسُ تقديمِ البَحثِ بَعْدَ اكتمالِه:

يتمُّ إضافةُ الصَّفحاتِ التالية بَعْدَ الفَراغِ مِنْ إعدادِه، ومُوافقةِ مُشرِفه، وتقديمِه لمجْلسِ الكُلِّيَّةِ، والمُوافقةِ على مُناقشتِه، وتُضافُ هذه الصَّفحاتُ بَعْدَ صَفحَةِ الغِلافِ مُباشرةً.

أوَّلاً – صَفحةُ الغِلافِ بَعْدَ استِكمالِ إعدادِه لِنَيلِ الدَّرَجةِ:

جامعَـــةُ حـَـلَبَ
كُليةُ الاقتصـــادِ
الدِّراساتُ العُليا
قِسْـــمُ المحُاسَـبَةِ



دَوْرُ الحَضارَةِ الإِسْلامِيَّةِ في تطويرِ الفِكْرِ المحُاسَبيِّ

The Role of The Islamic Civilization In Developing The Accounting Thought

إعداد

سامِر مُظهَر قنطقجي

بإِشراف

الدكتور مُصطفى الخَنّ
أستاذٌ في كُلية الشريعةِ – جامعةِ دمَشقَ

الدكتور إسْماعِيل إسْماعِيل
أستاذٌ في كُلية الاقتصادِ – جامعةِ حَلبَ

قُدِّمَتْ هذهِ الرِّسالةُ استِكمالاً لِمُتطلَّباتِ نيلِ دَرجةِ الدكتوراه في المحُاسَبةِ

Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of DOCTORATE IN ACCOUNTANCY

ثانياً – صَفحةُ شهادَةٍ بإنجازِ البَحثِ مِنْ قِبَلِ الباحِثِ ونِسبةُ التوثيقِ المُستشهَدِ بِها بأمانةٍ عِلمِيةٍ:

شهادَة

أشهَدُ بأنَّ العَمَلَ المَوصُوفَ في هذهَ الرِّسالةِ هُو نتيجةُ بَحثٍ قامَ بهِ الطَّالِبُ سامِر مُظهَر قنطقجي تحتَ إشرافِ الدكتورِ مُصطفى الخَنّ الأستاذِ في كُليةِ الشريعةِ في جامِعةِ دِمَشقَ والدكتورِ إسْماعيل إسْماعيل الأستاذِ في كُليةِ الاقتصادِ في جامِعةِ حَلبَ. وأيُّ رجوعٍ إلى بَحثٍ آخرَ في هذا المَوضوعِ مُوثَّقٌ في النَّصِّ.

المُرَشَّحُ	المُشرِفُ
سامِر مُظهَر قنطقجي	أ.د. إسماعيل إسماعيل

Certificate

It is hereby certified that the work described in this thesis is the result of the authors own investigations under the supervision of Dr. Mustafa Alkhen in the faculty of Shari'a Damascus university, and the Dr. Ismael Ismael in the faculty of Economics University of Aleppo, and any reference to other researcher work has been duly acknowledge in the text.

Candidate	Director of study
Samer Kantakji	Dr. Ismael Ismael

ثالثاً – صَفحةُ تصريحٍ بأصَالةِ البَحثِ :

تصْرِيحٌ

أُصرِّحُ بأنَّ هذا البَحثَ "دَورُ الحَضارةِ الإسْلاميةِ في تطويرِ الفِكْرِ المحُاسَبيِّ" لـمْ يَسْبِقْ أنْ قُبِلَ لِلحُصولِ على أيَّةِ شَهادةٍ ولا هُوَ مُقدَّمٌ حالِيّاً لِلحُصولِ على شهادةٍ أُخْرى.

المُرشَّحُ

سامِر مُظهَر قنطقجي

٢٦–٤–٢٠٠٣

Declaration

It Is hereby declared that this work has not already been accepted for any degree, nor it is being submitted concurrently for any other degree.

Candidate

Samer Kantakji

رابعاً – صَفحةُ لجَنةِ الحُكْمِ المُعيَّنةِ:

لجَنةُ الحُكْمِ والمُناقشةِ

الدكتور علي حاج بكري — مُشرفاً

أستاذُ المحُاسَبةِ في كُليةِ الاقتِصاد في جامِعة حَلبَ

الدكتور إسماعيل إسماعيل — عُضواً

أستاذُ المحُاسبة في كُليةِ الاقتِصادِ في جامِعَةِ حَلبَ

الدكتور إبراهيم فتوح — عُضواً

أستاذٌ مُساعِدٌ في كُليةِ الاقتِصادِ في جامِعَةِ حَلبَ

الدكتور حمزة حمزة — عُضواً

أستاذٌ مُساعِدٌ في كُليةِ الشريعةِ في جامِعَةِ دِمَشقَ

الدكتور أحمَد حسَن — عُضواً

مُدرِّسٌ في كُليةِ الشريعةِ في جامِعَةِ دِمَشقَ

خامِساً – صَفحةُ العلامَةِ:

نُوقِشتْ هذهِ الرِّسالةُ بتاريخِ ٢٦-٤-٢٠٠٣ وأُجيزَتْ بِدَرَجة ٩٤٪

بإِشْرافِ

الدكتورِ مُصطفى الخَنّ
أستاذ في كُليةِ الشريعةِ – جامِعَةِ دِمَشقَ

الدكتورِ إسْماعيل إسْماعيل
أستاذ في كُليةِ الاقتِصادِ – جامِعَةِ حَلَبَ

يَتمُّ مَلءُ العلامَةِ رَقْماً وكِتابةً والتوقيعُ على هذهِ الوَرَقةِ بَعْدَ انتهاءِ المُناقَشةِ.

المَبْحَثُ السَّابِعُ

أُسُسُ تقويمِ وتقييمِ ومُناقشةِ رَسالةِ البَحْثِ العِلميِّ

يتمُّ تقويمُ الرِّسالةِ وتقييمُها ومُناقشتُها وفقَ أُسُسٍ أهمُّها:

أوّلاً.. المُواصَفاتُ العامَّةُ:

★ تُحدَّدُ صَفْحاتُ رِسالةِ "الماجستير" بِحَسَبِ ما يقتضيهِ مَوضوعُ الرِّسالةِ. وعلى سبيلِ المِثالِ تكونُ صفْحاتُ الرِّسالةِ بحُدودِ (٤٠٠٠٠ كلمةً) وأطروحة "الدكتوراه" بحُدودِ (١٠٠٠٠٠ كلمةً). ويَختلفُ عددُ الصفْحاتِ بحَسبِ طبيعةِ الدِّراسةِ؛ فإنْ كانتْ تتألَّفُ مِن دراسةِ مَوادٍّ وبَحثٍ فيَقِلُّ عددُ صفحاتِه، وإنْ كانتِ الرِّسالةُ (بحثيةً) فيزيدُ عددُ صفْحاتِها عنْ ذلكَ.

★ إذا كانَ مَوضوعُ الرِّسالةِ يُغطِّي أكثرَ مِن اختِصاصٍ فيمُكِنُ أنْ يكونَ الإشرافُ مِنْ أكثرَ مِنْ مُشرِفٍ مُخْتصٍّ كُلٌّ في تَخصُّصِه.

★ طِباعةُ الرِّسالة: تتمُّ طِباعةُ الرِّسالةِ باستخدامِ أحدِ برامجِ الكمبيوتر الشهيرةِ بخطِّ نوعِ Traditional Arabic قِياس ١٦ نقطة وبهوامِشَ افتراضيّةٍ، وبترقيمِ الصفْحاتِ بشكلٍ مُتسلسلٍ عدا الغِلافِ.

★ بَعْدَ مُوافقةِ الأُستاذِ المُشرفِ على الصِّيغةِ النِّهائيةِ للرِّسالةِ (أو الأُطروحة) تُعينُ الكُلِّيَّةُ لِكُلِّ رِسالةِ قارِئَينِ على الأقلِّ، يَقومُ كُلٌّ مِنهُما بقِراءةِ

الرِّسالةِ ثمَّ يُقدِّمُ تقريراً مُوجَزاً عنها. فإذا وَجَدَ فيها خَللاً يَستوجِبُ رَدَّها فيضعُ تقريراً مُفصّلاً مع التوصيةِ بذلكَ، ثمَّ يُوصي المجَلِسُ العِلميُّ بما ينبغي فِعلُهُ بَعْدَ أخْذِ رأيِ الأُستاذِ المُشرِفِ.

ثانياً.. المُناقشةُ:

★ تبدأُ المُناقشةُ بعَرْضِ المَوضوعِ مِن قِبَلِ الأُستاذِ المُشرِفِ مُقوِّماً عَمَلَ الطَّالبِ بوَجْهٍ عامٍّ، ولهُ أنْ يَعرِضَ ويُورِدَ على الطّالِبِ بَعضَ الأسئلةِ إنْ أرادَ ذلك.

★ ثمَّ يُقدِّمُ الطالبُ عَرضاً لِموضُوعِ رِسالتهِ مُبيِّناً القضيَّةَ الأساسَ التي تُعالجُها الرِّسالةُ؛ وذلكَ في غُضونِ عِشرينَ دقيقةً. ويحتوي هذا العَرْضُ عادةً على تحيَّةِ الّلجنةِ، وأسبابَ اختيارِ البَحثِ، وأهميتَه، وخطَّتَه وتقسيمَه، والشكرَ والتقديرَ لأعضاءِ الّلجنةِ وخاصَّةً لأُستاذه المُشرِفِ.

★ إنَّ مِن أهدافِ المُناقَشةِ اكتِشافَ شخصيَّةِ الباحِثِ الفِكريّةِ والمَنهجيَّةِ والتعبيريَّةِ؛ مِن خلالِ توجيهِ الأسئلةِ الهادفةِ المُتعلِّقةِ ببَحثهِ، وإفساحِ المجَالِ لهُ للإجابَةِ والتوضيحِ.

★ يُبدي المُناقِشُ ملحُوظاتِه، ويُبيِّنُ الأخطاءَ، ويُقوِّمُ البَحثَ مِن حيثُ الشكلُ والمَضمونُ.

★ ضَرورةُ إبرازِ مَحاسِنِ البَحثِ لِتسويغِ الدَّرجةِ المُستحقَّةِ التي تُمنَحُ للطَّالِبِ.

★ يَتفادى المُناقِشُ العِبارات، أو الكلِماتِ التي فيها تجريحٌ للطَّالِبِ أو بعِلمه في أثناءِ المُناقشة.

★ يَحْرِصُ المُناقِشُ على عَدَمِ التَّحيّزِ للطَّالِبِ أو ضِدَّهُ؛ عندَ تقديرِ الدَّرجة.

★ لا تُمْنَحُ دَرَجةُ (الامتيازِ) إلاّ عندَ إجْماعِ أعضاءِ لجَنةِ المُناقشةِ على هذا التقديرِ، وذلكَ نتيجةَ القناعَةِ التامَّةِ بأنَّ البَحثَ والباحِثَ يَستحِقّانِها.

★ تكونُ مُداولاتُ لجَنةِ المُناقشة سِرِّيَّةً.

ثالِثاً: التقويمِ والتقييمُ: يَعتَمِدُ التقويمُ والتقييمُ مَبدئِياًّ على العناصِرِ الأساسيةِ الآتيةِ:

★ المحُتوى العِلميِّ ومَنهجِ التفكيرِ (٥٠٪).

★ المَنهجيةُ المُعتمَدَةُ في إعدادِ الرِّسالةِ (٣٠٪).

★ أداءُ الطالِبِ أمامَ لجَنةِ المُناقشةِ (٢٠٪).

وقدْ تكونُ هذه العناصِرُ مُتداخلَةً في بَعضِ الأحيان.

أمّا النقاطُ التي تندَرِجُ تحَتَ كُلِّ عُنصرٍ من عناصِرِ التقويمِ فهِيَ:

١- المحُتوى العِلميُّ ومَنهَجُ التفكيرِ:

★ مدى انسجامِ المَضمونِ معَ عُنوانِ المَوضوعِ وخِطَّةِ البَحثِ المُعتمَدَةِ.

★ مدى ترابُطِ الأفكارِ وتسَلْسُلِها ونظْمِها في عِقْدٍ مُتكامِلٍ.

★ قُدرةُ الباحِثِ على إعطاءِ فِكرةٍ جديدةٍ غيرِ مَسبوقةٍ.

★ قُدرةُ الباحِثِ على تحليلِ المَعلوماتِ وتصنيفِها ورصْدِها في فُصولِها ومَباحِثِها.

★ قُدرةُ الباحِثِ على استيعابِ أفكارِ الآخَرينَ ومُناقشتِها، واتِّخاذِ المَوقِفِ المُناسِبِ مِنها مِن حيثُ حُسْنُ عَرضِها، والقَبولُ، أو الرَّفضُ، أو الحِيادُ.

★ المَعلوماتُ والمَعارِفُ التي تضمَّنها البَحثُ وقيمتُها العلميةُ.

★ المَصادِرُ والمَراجِعُ المُستفادُ مِنها وأهميَّتُها: زمَاناً ومَكاناً (زمكاني) وتأليفاً وموضوعاً.

★ الأُسلوبُ الُّلغويُّ المُعتمَدُ أهُوَ عِلميٌّ تقريريٌّ دقيقٌ، أو أدبيٌّ مَجازيٌّ رقيقٌ، أو عِلميٌّ أدبيٌّ، ومدى ملاءمتِه للبَحثِ.

★ صِياغَةُ العِباراتِ المُستخدَمَةِ في البَحثِ، وتركيبُها، ومتانتُها، وسلاستُها، أو ركاكتُها.

★ الأخطاءُ الُّلغويةُ ومدى استخدامِ الكلِماتِ في غيرِ مواضِعِها.

★ القُدرةُ على التعبيرِ بإيجازٍ ووُضوحٍ.

★ استِخدامُ علاماتِ الوقْفِ والترقيمِ في مَواقعِها.

٢- المَنهجِيَّةُ المُتَّبَعَةُ في إعدادِ الرِّسالةِ:

أ- مَلحوظاتٌ عامَّةٌ منها على سبيلِ المثالِ لا الحَصْرِ:

★ سلامَةُ توزيعِ الفُصولِ والمَباحِثِ والمَسائِلِ.

★ الدِّقَّةُ في نَقلِ المَعلوماتِ وعَزوِها إلى مَصادِرها ومَراجِعها.

★ الإشارةُ إلى الأفكارِ المأخُوذةِ عن هذا الباحِث أو ذاكَ.

★ التفريقُ الواضِحُ بينَ ما يَقولُهُ الباحِثُ وبينَ ما يَنقلُهُ عنْ سِواه مِن الباحِثِينَ.

★ انسجامُ الحاشيةِ مع المَتنِ – ترقيماً وتوثيقاً.

★ اعتِمادُ أسلوبٍ واحدٍ في إثباتِ الحواشي.

★ اكتِمالُ المَعلوماتِ الضَّروريةِ حولَ المَصدرِ / المَرجعِ في القائِمَةِ المُشارِ إليها.

★ عَزْوُ الآياتِ القُرآنيةِ الكريمَةِ وتخريجُ الأحاديثِ الشريفةِ وإسنادُ الأبياتِ الشِّعريَّةِ والحِكَمِ والأمثلةِ والشواهدِ الأُخرى إلى أصحابِها ومصادرِها.

★ ترجَمةُ الأعلامِ في الحَواشي؛ وذلكَ عندَ وُرودِ اسْمِ العَلَمِ لأوَّلِ مَرَّةٍ في البَحْثِ، ثمَّ الإشارةُ إلى رَقْمِ الصفْحةِ عند وُرودِه مَرَّةً أُخرى.

ب– السِّماتُ الشَّخْصيَّة للباحِثِ مِن خِلالِ بَحثِه:

★ النَّزاهةُ ومُقاومة الهَوى الذَّاتيِّ.

★ الجُرأةُ الأدبيةُ، والتقديرُ للرَّأيِ الآخَرِ.

★ التواضُعُ العِلميُّ والخُلُقُ الإنسانيُّ.

ج– الطِباعَةُ والإخْراجُ:

★ الأخْطاءُ المَطْبَعيَّةُ وعَدَدُها قياساً مَع حَجْمِ الرِّسالةِ.

★ نوعُ الطِباعةِ ووُضوحُ الحَرْفِ.

★ نوعُ الوَرَقِ المُستَخدَمِ في طِباعةِ الرِّسالةِ.

★ التغليفُ وتماسُكُ الأوراقِ في مَواضِعِها.

★ التقيُّدُ بالإخْراجِ المُعتمَدِ للغلافِ.

٣– أداءُ الطالِبِ أمامَ لجَنةِ المُناقشةِ:

★ مدى استيعابِ الباحِثِ لِموضوعِ بَحثِه مِن خِلالِ إجابَتِه على أسئلَةِ هَيئةِ المُناقَشةِ.

★ المَنهَجُ الفِكْريُّ للباحِثِ في رَدِّهِ على المَلحُوظاتِ المُوجَّهةِ إليهِ.

★ القُدرَةُ الُّلغويةُ في التعبيرِ عنْ مُرادِه للدِّفاعِ عمَّا يَراهُ صواباً في بَحثِهِ.

★ اللهْجَةُ المُستخْدَمة في الإِجابَة (انفعاليَّةُ أو هادِئة).

٤- التقديرُ العامُّ:

تَعتمِدُ نتيجةُ المُناقَشةِ العامَّةِ لِدَرَجَتَي (الماجستير والدكتوراه) أحدَ التقديراتِ الآتيةِ: مَقبولٌ، حَسَنٌ، جيّدٌ، جيّد جداً، جيّد جداً مع التنويهِ، مُتازٌ، ممُتازٌ مع مَرتبةِ الشَّرَفِ.

الخَاتِمَةُ

ينبغي على مَن أنعمَ اللهُ عليهِ الوصولَ لِمراتبَ عِلميّةٍ عليّةٍ أن يكتبَ خُلاصةَ تجربَتِه ومَنهجِه في البحثِ؛ ليكونَ دليلَ عملٍ لِغَيرِه مِن الباحثين؛ فليس من الضَّرورة ثباتُ قواعدِ البحثِ العلميِّ ضمنَ أُطُرٍ وقواعدَ جاهزةٍ؛ بل هي حُرَّةٌ مُتحرِّكةٌ تضبطُها قواعدُ عريضةٌ، ويبقى لكلِّ باحثٍ ناجحٍ طريقتُه ومَنهجُه الذي يُميِّزُه.

ولعلَّ دراسةَ حياةِ بعضِ الأنبياءِ عليهِم السلامُ تُساعِدُ في تحرِّي كثيرٍ من طُرُقِ البحثِ عن الحقيقةِ؛ فإبراهيمُ عليه السلامُ كان له مَنهجُه في البحثِ عن إلهِ الكونِ وخالقِه، فلاحظَ ثمَّ وَضَعَ فرْضياتٍ بناءً على ما لاحَظَهُ، ثمَّ تحرَّى وتبيّنَ؛ فالأصنامُ لا تحَسُّ ولا تدري ما يدور حولَها، فنظرَ إلى الكواكبِ والقمَرِ لكنَّ أفولَها جعلَها لا تصلُحُ أن تكونَ بمرتبةِ الإلهِ العظيم، فلاحظَ أنّ الشمسَ كبيرةٌ بالنسبةِ لغَيرِها من الكواكبِ لكنَّها أفلتْ أيضاً؛ لَكنَّهُ عليه السلامُ لا يُحبُّ الآفلينَ؛ لأنّ ذلك مَرَدّ ضَعْفٍ وهَونٍ، عندئذٍ أعلنَ نَقْضَ ما افتَرضَهُ الناسُ، وتَوجَّهَ لله الواحدِ الأحد، قال تعالى واصفاً بحثَ إبراهيمَ عن الحقّ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَـٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَـٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّي هَـٰذَا أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ الأنعام. إذاً: كان البُرهانُ غيرَ ما سارَ عليه الناسُ الذينَ اكتفَوا بتقليدِ الآباءِ وآباءِ الآباءِ دونَ أن يُكَلِّفُوا أنفُسَهُم عَناءَ البحثِ فَضَاعوا وأضاعُوا، أمّا إبراهيمُ عليه السلامُ فكانَ شأنُه عظيماً فأنْقَذَ نَفْسَه وأنقذَ الناسَ ممَّنْ آمنَ معهُ فكان قُدوةً تُحتذى؛ لذلكَ جعلَه اللهُ خَليلاً. وفي مثالٍ آخرَ عن المنهجيّة التي علَّمَنا إيّاها نبيُّ الله إبراهيمُ عليهِ السلامُ أنّهُ سألَ ربَّهُ عن كيفيةِ إحيائه تعالى لِلمَوتى، فيسألُه المَولى عزَّ و جلَّ – وهو أعلَمُ –: أولَمْ تُؤمن؟ هُنا يُرسي سيِّدُنا إبراهيمُ عليهِ السلامُ

مبدأً عظيماً للناسِ؛ فمِنَ الناسِ مَن يُؤمِنُ تسليماً دونَ أدلَّةٍ ماديَّةٍ، وهُناك مَن يحتاجُ الدليلَ الماديَّ وهذا منهجٌ فعلَهُ خليلُ الرَّحمنِ الذي أسلمَ للهِ تعالى بمُحاكاته العقليَّةِ للنجومِ، وبتكسيرِه للأصنامِ، وإقامةِ الحُجَّةِ على الناسِ وهو فتىً قبلَ أنْ يُصبحَ رَسُولاً؛ لِذلكَ علينا أن نُبيِّنَ للناسِ ما غابَ عنهُم بالحُجَّةِ الصَّحيحةِ الدامغَةِ والبُرهانِ الساطعِ دونَ إنكارِ ذلكَ عليهم؛ لأنّ أبا الأنبياءِ إبراهيمَ عليه السلامُ قد فعلَ ذلك. وفعلاً أجابَ اللهُ تعالى طلبَ إبراهيمَ بتجربةٍ ماديَّةٍ مَحسُوسةٍ ومَلمُوسةً تجعلُ العقلَ يتلمَّسُ الحُجَّةَ من خلالِ حواسٍّ (اللمسِ، والنظرِ، والسَّمعِ، واللسان).

قال تعالى: وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَى وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾ البقرة.

وكذا كان حالُ أهْلِ الكهفِ الذين تَركُوا أهلَهُم وديارَهُم لما شقَّ عليهِم بُعْدُهُم وضَلالُهُم عن الحقيقة؛ فأعلَنُوا الحقيقةَ التي وَصلُوا إليها وَنجَوا بأنفسُهم واعْتَزَلُوا الضَّالِّين؛ فكان أنْ بقيَ فِعْلُهُم في ذاكرةِ الناسِ سنينَ طويلةً باعتبارِهم مُصْلحِينَ كانوا على الحقِّ ولم يَحرِفْهُم ما انحرفَ لحالِه الناسِ؛ لذلكَ فإنّ إنكارَ الناسِ لِمنهجيَّةٍ مُعيَّنةٍ واستنكارَهُم لها ليسَ دليلاً على بُطلانها.

وهكذا فعلَ يُوسُفُ عليه السلامُ، فبعدَما عَرَفَ الحقَّ، تحمَّلَ الظلمَ والسِّجْنَ سِنينَ حتّى أظهرَ عِلْمَه وبيانَه لِلحقِّ والعَدلِ بإذنِ اللهِ تعالى.

واختارَ مُوسَى عليهِ السلامُ طريقَ القوَّةِ والمحاوَرةِ مع أهلِ الضَّلالِ واستخدَمَ الحُجَّةَ والبُرهانِ معهُم حتّى أظهرَهُ اللهُ عليهِم، كما طلبَ منَ اللهِ تعالى ما يَثبُتُ إيمانُه وهُو النبيُّ والرَّسولُ وهو مِن أُولي العَزْمِ؛ لِيُعلِّمَنا مَنْطقَ البحثِ عنِ الحقِّ ورَفْعِ رايةِ الحقيقةِ وتحمُّلِ الصِّعابِ تجاهَها.

واختارَ نبيُّ اللهِ نوحٌ عليهِ السلامُ الصبرَ على قومه سنينَ مديدةٍ؛ فلمّا أيقنَ أنَّه ومَن آمنَ مَعهُ على الحقِّ وغَيرِهم لمْ ولنْ يَرْضَوا به، نجَا بنَفْسه وبمَن آمنَ مَعهُ.

أمّا مُحمَّدٌ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ فقَد اعتكفَ بنَفْسه يبحثُ عن الحقِّ تعالى؛ لأنَّه لم يعتقدْ بما آمَن به قومُه، وبقيَ كذلك حتّى أتاهُ اليقينُ من ربِّه، ثمَّ صدحَ بالحقِّ فأُوذي وعُذِّبَ بأصحابه فاختارَ أن يُحارِبَ أئمَّة الكُفرِ بالقول والفعْل وأرسَى للحقيقةِ أوتاداً تظلُّ باقيةً حتّى قيامِ الساعة. وقد سارَ المجدِّدُون في أُمَّتَه على نَهْجه، واختارَ كُلٌّ منهُم طريقتَه في البحثِ عن الحقيقةِ إرشاداً للناسِ ولإعادتِهم إلى جادَّةِ الحقّ والصوابِ. وإنَّ المتتبِّعَ للمناهجِ التي سارَ عليها أولئك المجدِّدونَ المؤثِّرونَ في هذه الأُمَّةِ يُدْرِكُ أنَّ طُرُقَ البحثِ عن الحقيقة عديدةٌ؛ فأبو حنيفةَ اختارَ درباً، ومالكٌ اختارَ درباً، والشافعيُّ اختارَ درباً، وابنُ حنبلَ اختارَ درباً – رَحِمَهُم اللهُ تعالى –. وكُلٌّ وَصَلَ إلى لُبِّ الحقيقةِ. ثمَّ تلاهُم مُجَدِّدونَ كأمثالِ الغزاليّ وابن تيميةَ وغيرهُم؛ فاختارَ كلٌّ منهُم درباً سار عليه، وتميَّزَ به، ونجحَ في جعلِ الحقيقةِ ناصِعةً للناسِ بعد أن نفضَ أولئك المجدِّدونُ عنها ما لَحِقَ بها مِن غُبارٍ كادَ أنْ يَطْمسَها.

ويتوالى البحثُ عن الحقائقِ بوَضْعِ مختلفِ النظريات العلمية؛ فمنها ما تنقضُه نظريّاتٌ أُخرى، ومنها ما تُؤيِّدُه حتّى تنجليَ عنها كُلُّ غشاوةٍ؛ فتصبحَ حقيقةً علميّة أقربَ ما تكونُ للمسلَّمة والبدهيّة. وهذه سُنّةٌ قد سَنَّها اللهُ لعبادِه، وهي سُنَّة التدافعِ فقال اللهُ تعالى: وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَـٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿ ٢٥١ ﴾ البقرة. أمّا مآلُ التدافعِ فتحكُمهُ سُنَّةُ أُخْرى من سُنَنِ اللهِ تعالى وهي سُنّةُ البقاءِ للأصلحِ، فما ينفعُ الناسَ باقٍ في الأرضِ وغيرُ ذلكَ إلى زوالٍ، يقولُ اللهُ تعالى: كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ۚ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ ۚ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ ﴿ ١٧ ﴾ الرعد.

لقد انتقلَ الناسُ إلى ميادينِ العملِ المؤسَّساتيّ؛ فصارتِ الجامعاتُ ومراكزُ البحثِ العلميِّ مراكزَ علميَّةً، الأصلُ فيها أن يَشعَّ نورُ الحقائقِ التي تحقِّقُ مصالحَ الناسِ وتُسعِدهُم فلا تُشقيهم. فَبَعْدَ أن كان البحثُ فرديّاً صارَ البحثُ جَماعياً؛ وهذا ما رأينا بداياتِه عند الإمامِ أبي حنيفةَ؛ حيث كانتْ مجالِسُ العلمِ عِندَه تضمُّ ما يُقارِبُ الأربعينَ باحثاً وكان العصفُ الذِّهنيُّ بينهُم يُحقِّقُ نتائجَ مفيدةً؛ فقَد كانوا عامِلينَ بين الناسِ شأنهُم شأنُ الناسِ، وكانوا أيضاً باحِثينَ عن الحقيقةِ يطلُبونَ العِلمَ بِنَهَمٍ مستمرٍّ وشَغَفٍ وتَعَشُّقٍ؛ فَوضَعُوا القواعدَ والضوابطَ للوصولِ إلى ما هُو صحيحٌ، وقد ثبتتْ صِحَّة اتجاهاتِهم عبرَ الزَّمَنِ؛ ممّا يدلُّ على صِحَّة مناهجِهم.

لكنَّ تلكَ المؤسَّساتِ العلميةَ – وأقصدُ الجامعاتِ خاصّةً – قد أصابَها في بعضِ البلدان (ومِنها بِلادُنا) ما أصابَها مِن تعطيلٍ وتَسييسٍ؛ فمِن التعطيلِ كان فَصلَ الجامِعاتِ عن الحَياةِ العَمليَّةِ مما أدّى إلى تقسيمِ العِلْمِ إلى نوعينِ مُتباعِدَينِ بزاويةٍ مُنفرِجَةٍ، أحدُهما نظريٌّ، والآخَرُ تطبيقيٌّ، ويا للأسَفِ سفَّه بَعضُ المُتسلِّطِينَ النوعَ الأوَّلَ؛ فكانتْ عُلومُ جامِعاتِنا – إلاّ ما رَحِمَ ربِّي – فارغةً إلاّ مِن أصداءِ عُلومِ البِلادِ الأُخرى؛ وبذلكَ خَرجْنا بِخُفيّ حُنينٍ مع القلقِ الحَزينِ. ومَن يُتابعُ الأبحاثَ الجامِعيةَ يرى أنَّ مُستوياتِها مُنحَدِرةٌ، ومَواضيعَها غيرَ مُستجِدَّةٍ؛ بلْ مُكرّرَةً ومَقيتة، والسَّبَبُ بيِّنٌ؛ ففاقِدُ الشيءِ لا يُعطيهِ. وإنَّ التزامَ المناهجِ البحثيةِ بِمَا ذكرناهُ سَابقاً هو السبيلُ لإعادةِ البحثِ العلميِّ إلى مَسارِهِ الصحيحِ.

فقَدْ ذمَّ فُقهاءُ الأُمَّةِ الاشتغالَ بالمَباحِثِ النظريةِ البَحتة، واعتبرُوهُ عمَلاً فيه مَضيعَةٌ للوقتِ وهَدْرٌ للمَوارِدِ، وتبديدٌ للطاقاتِ؛ وهذه نظرةٌ فيها الحِكْمَةُ والحِنْكَةُ، بينَما

تذاكى عُلماءُ الفترةِ (الحاليّةِ) بانقطاعِهم عنْ منابعِهم فلمْ يُواكِبوا مُكتشفاتِ عُلماءِ البَشرِ؛ فضاعوا وأضاعوا، فَهُم ليسوا إلى هؤلاءِ، ولا إلى هؤلاءِ؛ فعُلماءُ الكونِ استَقوا من فُقهاءِ هذه الأُمَّةِ وبَنَوا عليها مُنجزاتِهم وتابَعوا بِجِدٍّ ونشاطٍ ونحنُ قطعْنا كُلَّ دابِرٍ تشبُّهاً بِعلماءِ الغربِ وتناسينا أنَّ أولئك شرِبوا مِن مَعينِ فقهائِنا وعلمائِنا الأوائِل.

لكِنْ مِنَ المَعلومِ لدَى الناقِدِ البَصيرِ أنَّ تنبيه الغافِلينَ، وتنشيطَ الخامِلينَ، وإيقاظَ الرّاقِدينَ، والعَودةَ إلى مَناهِل العِلم والمَعرِفة، ومَصادِرِ الطاقات البشرية بِما فيها من ابتِكارٍ واختراعٍ واكتِشافٍ ومواهبَ، والاستفادةَ مِن المَوارِدِ الاقتِصاديةِ مِن زراعَةٍ وصِناعَةٍ وتجارَةٍ وسياحَةٍ مُباحةٍ ومُتاحةٍ، والنهوضَ مِنَ النَّكباتِ والنَّكسَاتِ التي تُعاني منها الأُمّةُ؛ قد يكونُ بالمُبادَراتِ الفَردِيَّةِ الواعيةِ المُخلِصَةِ التي تقومُ بِدَورٍ مُهمٍّ وحَيويٍّ في تحريكِ الوضْعِ الراكِدِ؛ بلْ قدْ تكونُ هِيَ الرَّائِدَةُ في المُجتمَعِ الذي آلتْ إليهِ الحالُ مِنَ الجُمودِ والرُّكود. ويبْقى احتِمالُ أنْ يَنفدَ صَبْرُ أصحابِ المُبادَراتِ الفَرديَّةِ بِخُروجِهِم من ذاكَ الوضْعِ المُتردِّي إلى مُجتمَعاتٍ أكثرَ حَيويَّةً. لِذلكَ يَترتَّبُ على الناجِحِ (أوْ ما يُمكِنُ أنْ ننظر إليه مَشروعاً ناجحاً) أنْ يكونَ صَبُوراً، بينَما نجدُ النَّجاحَ في الدُّولِ الأكثرِ حَيويَّةً في كونهِ عمَلاً مُؤسَّسياً تحتضِنهُ بيئةٌ مُناسِبةٌ تفهَمُهُ وترْعاهُ وتُشجِّعُهُ وتقدِّرُهُ.

وأنصَحُ نفْسِي ومَنْ يَسألُني بعَدَمَ الاستِسلامِ للظُّروفِ وعَدمَ تعليقِ الفشلِ عليها؛ فالصُّعوباتُ لا تجْعلُنا نستَسْلِم مع أنّ المُعاناة كبيرةٌ وطويلةٌ، وطريقَ العِلمِ وَعِرَةٌ وغيرُ

مُهَّدةٌ، ومَنْ رَغِبَ فيهِ فَعليه أنْ يُشمِّرَ عن ساعِدَي الاجتِهادِ والإخْلاصِ، وأنْ يأخُذَ نفَساً طويلاً عميقاً مُتوكِّلاً على اللهِ الوكيلِ سُبْحانَهُ وتعالى.

وأختُمُ بنَصيحَةٍ قدَّمْتُها لِولَدي (مَظهَر) حَفِظَهُ اللهُ ورَعاهُ وهُو يُجهِّزُ نفْسَهُ لاختيارِ مَوضوعِ بَحثِ الدكتوراه في جامِعَتهِ الإنسيف بماليزيا، بعدَ أنْ فرَغَ مِنْ نيلهِ ماجستيرين وما يتعلَّقُ بالدكتوراه دِراسِيّاً. وهِيَ نَصيحَةٌ وصَيْحَةٌ لِكلِّ أبنائِنا الباحِثينَ بوصْفِهِم مشاعِلَ النُّورِ ونجُومَ الهُدَى الذي سَيضيءُ للأُمّةِ طريقَها؛ فيُبدِّدَ ظلامَها، وينوِّرُ عُقولَها؛ فيحمِلُونَ لِواءَها؛ ويحرِسُونَ حِمَاها؛ لأنَّهُمْ حُمَاتُها.

رِسالةٌ إلى وَلدِي الذي سَيختارُ مَوضوعَ بَحثِ الدكتوراه بَعْدَ رِحلةِ أربعة أعوامٍ مِنَ الجِدِّ والدَّأبِ والجَلَدِ في الدِّراساتِ العُليا ومِن الغُربَةِ ومازالَ.. وإلى الدَّارِسينَ أمثالِهِ جميعاً وخاصَّةً طُلاَّبي الأعِزّاء..

ينْصَحُ الطَّلبةُ بَعضُهُم بَعضاً باختيارِ مَوضوعٍ سَهْلٍ مَراجِعُهُ مُتوفِّرَةٌ. لِيُنْهُوا مَرحلةً مُهِمَّةً من حياتِهم لِيشْرَعُوا في حياتِهم المِهنيَّة. أمَّا بالنسبَةِ لمُعَلِّمٍ يَغارُ على طُلاَّبه، ويُدْرِكُ بَعضاً مِنَ الحَقائقِ العِلميَّةِ والبَحثِيَّةِ – وللهِ الحَمْدُ والمِنَّةُ – فأنصَحُ مِن واقِعِ طبِيعَتي الشَّخصِيَّة (التي تحُبُّ التَّحدِّياتِ، ورُكوبَ الصِّعابِ) وطبيعَتي العِلميةِ، ومِنْ تجرِبة مَرَرْتُ بِها.

فأقولُ وباللهِ التوفيق:

إنّ مَرحَلَةَ الدكتوراه يمُرُّ بها الشَّخصُ الذي وَصَلَ إلى هذهِ المَرحَلةِ الصَّعْبَةِ مَرَّةً واحِدةً في حياتِه (وأحياناً أكثرَ) ويُحضِّرُ مَوضُوعَهُ لِمَرَّةٍ واحِدَةٍ، فلِماذا يُنهِي

مَسيرَتهُ التأسِيسيةَ بتواضُعٍ؟ وأقولُ التأسِيسيَّةَ لأنَّ مَوضُوعَهُ سَيُلازِمُهُ طيلةَ حَياتِه.. وسَوفَ يكونُ مَعَهُ فإمَّا أنْ يَذكُرَ هذهِ الدَّرَجَةَ ويَذكُرَ مَعَها مَوضُوعَه بِإنصافٍ واعتِزازٍ.. وإمّا أنْ يَخْجَلَ مِنْ ذِكْرِ مَوضُوعِه فيَكتفي بسَابقَةِ اسْمِه (د.).

لقدْ فَرَغْتُ مِن رِسَالتِي بالماجستير واستغْرَقَ تحضِيرُها (٣) أعوامٍ و (٣) أشهُرٍ وأتشرَّفُ - والحَمْدُ للهِ تعالى - بأنَّ جامِعَةً عَربيةً عَريقةً ترتيبها بحدودِ ٣٥٠ على العالَمِ طلبَتها مِنِّي.. ومازال العديدُ مِن الأساتِذَةِ يُدَرِّسُونَها في دَوراتٍ تدريبيَّةٍ، مع أنَّي أنهيتُها منذُ عام ١٩٩٠م.

وفرغت مِنْ رسالَتِي بالدكتوراه ونِلتُها بفَضْلِ اللهِ تعالى والتي استغرَق العَملُ بها (٧) أعوامٍ وأتشرَّفُ بأنَّ أغلَبَ المُهْتمِّينَ بالمجَالينِ الاقتصاديِّ والإسلاميِّ يَقرَؤونَها وكثيرٌ مِنهُم يَحفَظُونها ويُراسلُونني بشأنِها ومِنها انبثقَتْ أغلبُ مؤلَّفاتي والتي قاربت الـ

٢٨ بحَمْدِ اللهِ وتوفِيقِه.. وهي مَرجعٌ لِكثيرٍ مِنَ الباحِثينَ والمُختصِّينَ.

عِندَما كُنتُ أرغَبُ بتسجيلِها حاولَ كثيرونَ مِن أساتِذتي وزُملائي ثنيي عَن مَوضُوعِها لِصُعوبَتِه ونُدْرَتِه (آنذاكَ) لَكنِّي عوَّدتُ نفْسي على تحدِّي الصِّعابِ وعلى هذا دَرَجَتْ حَياتي وما زِلت على هذا النَّهْجِ.

أتوجَّهُ للأخوةِ الباحِثينَ ولَدي مِنْهُم قائِلاً: لا تقبَلوا بالأشياءِ العاديَّةِ فأغلبُ الناسِ عاديينَ.. بلْ ابْحَثوا عن المَهامِ الصَّعبَةِ التي تُناسبَ غيرَ العاديينَ أي المُتميزينَ، ولا تَهِنُوا ولا تحزَنوا فَسيَكفِيكمُ اللهُ، وسَيُعَوِّضُكمْ خيراً لكن لا تنسَوا أنْ تجعَلوا دراستَكمْ للهِ لِيكونَ ذَلِك عِبادَةً.. ثمَّ بَعْدَ النَّجاحِ سَتعلمُونَ مقدارَ السعادةُ التي ستكونونَ بها.. وكيفَ ستكسَبونَ تقديركم لذواتِكُمِ وتقديرَ غيرَكُم لكُمْ فمَنْ قدَّرَ نفسَهُ قدَّرَهُ الناسُ.. وستأخُذونَ مكانَكُمُ اللائقَ في العالَمِ؛ لأنَّ العِلمَ ليسَ لهُ هُويَّةٌ ولا جِنْسيَّةٌ؛ بل وَهْبٌ وكَسْبٌ،

وطالِبُ العِلْمِ وطَنُهُ العالَمُ، وأرضُ اللهِ واسِعَةٌ.. أمّا الحياةُ المِهَنيةُ فستكونُ طوعَ – بإذنِ اللهِ تعالى – عُقبَى ما حقَّقتُمُوهُ مِن مَغانمَ عِلميةٍ وعمليّةٍ.. أمّا المالُ فهو تحصيلُ حاصِلٍ، وهو لا يُحقِّقُ أيَّ سعادَةٍ؛ بلْ كثيراً ما يكونُ عامِلَ شقاءٍ خاصَّةً إذا لمْ يُرافِقْهُ العِلْمُ والحِكمَةُ معاً. فاللهُ تعالى حضَّ على طلبِ المَزيدِ منَ العِلمَ فقالَ سُبحانه: ﴿وقل ربِّ زِدني عِلماً﴾، وقالَ في بيانِ الهدف مِنْ تحصيلِ العِلْمِ: ﴿ومَنْ يُؤتَى الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيراً كثيراً﴾.

وأخيراً إلى الآباءِ والأُمَّهاتِ جميعاً جَهِّزُوا أبناءَكُم، ووطِّنُوهُمْ على حُبِّ التَّحدِّي وطلَبِ المعالي، فـ(إن اللهَ تعالى كريمٌ يحبُ الكرمَ، ويحبُ معاليَ الأخلاقِ، ويكرهُ سفسافَها)[1]، واصْبِرُوا عليهم، وتعَاونوا مَعَهُمْ، ﴿.. واللَّهُ مَعكُمْ ولَن يَترَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ (محمد: ٣٥).

1 الجامع الصغير: ١٧٧١

ختاماً..

لقد اجتهدتُ في هذا البحثِ وبذلتُ ما مكنَّني اللهُ فيهِ، وأعَانَني عليهِ، ولكنْ لا يَخلوُ عملَ البشرِ من الخطإِ أو التقصيرِ حاشى الأنبياءُ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ. فمَا كانَ في عَملي من صَوابٍ فهوَ مِن فضلِ اللهِ عليَّ وتوفيقِهِ، وما كانَ مِن خطأٍ، أو تقصيرٍ فهو مِن نفسِي.

أسألُ اللهَ العفوَ والمغفرةَ، وأن يُعينَني على تَدارُكِ التقصيرِ، وأن يُلهِمَني الصوابَ ويَرزُقنِي السَّدادَ في الأمرِ، والعزيمةَ في الرُشْدِ.

اللّهمَّ تقبَّلْ عَملِي هذا خالِصاً لوجهِكَ الكريمِ، واجعلْ مِثلَ ثَوابِهِ في صَحيفةِ والديَّ - رحِمهُمَا اللهُ تعالَى -.

﴿ دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلاَمٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (يونس: ١٠).

واللهُ مِن وَراءِ القصْدِ

وكَتَبَهُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى سامرِ مُظهَر قنطقجي

فِي حَماةَ (حَماها اللهُ)

الإثنين في الثالثِ والعِشرينَ مِن جُمادَى الآخِرة من عَام ١٤٣٦ هـ

المُوافِق الثالثَ عشرَ مِن نيسان/أبريل من عَام ٢٠١٥ م

المراجع

(١) البوطي، د. محمد سعيد، هذه مشكلاتهم، دار الفكر بدمشق.

(٢) الترمذي، أبي عبد الله محمد بن علي بن حسن الحكيم الترمذي، كتاب ختم الأولياء، تحقيق عثمان اسماعيل يحيى، ص ٥٧، المطبعة الكاثولوكية ببيروت ١٩٤٦.

(٣) الشاطبي، أبي إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية بلبنان.

(٤) الغزالي، أبي حامد، القسطاس المستقيم، تحقيق محمود بيجو، المطبعة العلمية بدمشق، ١٩٩٣.

(٥) الغزالي، أبي حامد، المنقذ من الضلال، تحقيق محمود بيجو، مطبعة الصبح بدمشق، ١٩٩٢.

(٦) القاضي، د. حسين، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق ١٩٨١.

(٧) القرضاوي، د. يوسف، المنتقى في الترغيب والترهيب، مطبعة دار الوفاء.

(٨) القرضاوي، يوسف، دور الأخلاق والقيم في الاقتصاد الإسلامي.

(٩) القرطبي، محمد ، الجامع لأحكام القرآن، عشرون جزءا ، دار الحديث بالقاهرة.

(١٠) النحوي، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، اتحاد الكتاب العرب بدمشق.

(١١) اليافي، د. عبد الكريم، الاختصاصِ والموسوعيّةِ والفكرِ العلميِّ الحديث، مجلةِ التراثِ العربيِّ ، العددان ٣٩–٤٠، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.

(١٢) حسان، د. حسين حامد، فقه المصلحة وتطبيقاته المعاصرة، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، جدة ١٩٩٣.

(١٣) خروفة، علاء الدين، فلسفة التشريع الإسلامي، سلسلة محاضرات العلماء البارزين، منشورات البنك الإسلامي للتنمية.

(١٤) خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، الدار المتحدة بدمشق، ١٩٥٦.

(١٥) ديكنسون، د. جون، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، سلسلة عالم المعرفة، ١١٢، ١٩٨٧، الكويت.

(١٦) رسائل إخوان الصفا – الرسالة الرابعة عشرة: القياس البرهاني وأنواعه وكيفية تأليفه واستعماله، واستخراج نتائجه.

(١٧) سنن أبي داوود.

(١٨) سنن ابن ماجه.

(١٩) سنن الترمذي.

(٢٠) صحيح البخاري.

(٢١) سنن النسائي.

(٢٢) صحيح مسلم.

(٢٣) فراج، د. خالد، الورقة البحثية والبحث الصفي، جامعة زايد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٢٤) قضايا ومسائل تتعلق بمنهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة حلقات نقاشية بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، ١٩٩٧.

(٢٥) قنطقجي، د. سامر، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، دار الرسالة ناشرون، ٢٠٠٣.

(٢٦) مدور، بيتر، الاستقراء والحدس في التفكير العلمي، ترجمة د. بلال الجيوسي، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٨٢.

(٢٧) مسند أحمد.

(٢٨) موطأ مالك.

29. Edward, Paul, The Encyclopedia of Philosophy, The MacMillan Co. & The Free Press, New York, 1967 Vol. 1, p. 339.

صدر للمؤلف

١) **ترشيد عمليات الصيانة بالأساليب الكمية** – نشر الكتروني . ويتضمن ثلاثة نماذج رياضية فريدة :

– نموذج استبدال التجهيزات (أسلوب البرمجة الديناميكية) .

– نموذج تخزين قطع التبديل (أسلوب البرمجة الخطية والبرمجة الديناميكية) .

– نموذج قياس الموثوقية .

٢) **دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي** – نشر الكتروني .

٣) **فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الأول : المنهجية العامة**، نشرته مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشور الكترونيا .

٤) **معجم مصطلحات فقهية عربي / عربي** – نشر الكتروني .

٥) **فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الثاني : المحاسبة الاجتماعية**، نشرته دار النهضة بدمشق – والآن منشور الكترونيا .

٦) **مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الإسلامي**، نشرته مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشور الكترونيا .

٧) **الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية**، دار شعاع – والآن منشور الكترونيا .

٨) **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار شعاع . – والآن منشور الكترونيا .

٩) **التأمين الإسلامي التكافلي، أسسه ومحاسبته**، دار شعاع .

١٠) **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL** ، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة – والآن منشور الكترونيا .

١١) **سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين (فقه الاقتصاد المالي)**، دار شعاع – والآن منشور الكترونيا .

١٢) **صندوق القرض الحسن**، دار شعاع – والآن منشور الكترونيا .

١٣) **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، نشرته دار النهضة بدمشق – ودار السيد بالمملكة العربية السعودية – ونشرته دار شعاع بحلب (نسخة مزيدة ومنقحة)– والآن منشور الكترونيا.

١٤) **فقه المعاملات الرياضي**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة – نشر الكتروني. ويتضمن خمسة نماذج رياضية فريدة:
- النموذج الرياضي للربا.
- النموذج الرياضي للبيوع.
- النموذج الرياضي للغرر.
- النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي.
- نموذج قياس أداء المعاملات المللية الإسلامية بديلا عن مؤشر اللايبور.

١٥) **فقه الأسواق**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

١٦) **فقه الإيراد**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

١٧) **فقه التكلفة**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

١٨) **فقه الربح**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

١٩) **أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الاستثمار؟**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

٢٠) **نموذج توزيع أرباح وخسائر شركات المضاربة الإسلامية – نموذج رياضي–**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

٢١) **الفساد، أسبابه ونتائجه والحلول المقترحة للقضاء عليه**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

٢٢) **معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية (بديلاً عن مؤشر الفائدة)**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

٢٣) **مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية** – نشر الكتروني.

٢٤) **أربعون قاعدة في الاقتصاد لبناء الأمة وإصلاح البلاد قواعد اقتصادية من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم** – نشرته دار الحديث والسيرة النبوية بدمشق – نشر الكتروني، ونشرته هيئة الاعجاز العلمي في القرآن والسنة لشمال المغرب.

٢٥) **البحثُ العلميُّ نظراتٌ في مَنهجهِ ورسالتِه** – نشر الكتروني.

٢٦) **فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت** – نشر الكتروني.

٢٧) **منهج التغيير في كلمات رئيس التحرير** – نشر الكتروني.

٢٨) **نظرات في كتاب لمحة الناظر في مسك الدفاتر** (تأليف مشترك) – نشر الكتروني.

جميع المؤلفات متاحة على الرابط:

http://kantakji.com/samer-kantakji-books-articles.aspx